قسم العلاقات الدولية

# تأثير الانقلابات العسكرية على العلاقات الفرنسية الإفريقية دراسة في محدد النفوذ 2023/2017

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد: بوجلال آية

إشراف: بلقرشي إيمان

أعضاء المناقشة:

| الرتبة العلمية | مؤسسة الانتساب | الصفة |
|---|---|---|
| اوعشرين ابتسام | | رئيسا |
| بلقرشي إيمان | | مشرفا ومقررا |
| عامر ناصر | | عضوا مناقشا |

2024/2023

**إهداء**

اهدي ثمرة هذا العمل الى والديا العزيزان اللذان أرشداني منذ سن مبكرة و ضحيا كثيرا لأصل الى ما أنا عليه اليوم،اهدي لكما هذا العمل كشهادة على امتناني العميق وحبي الكبير لكما.

إلى أخي محمد أنيس ومحمد إسلام ومحمد ياسين شكرا لكم.

الى نفسي التي كافحت للوصول الى هذه المرحلة الحاسمة من الرحلة الأكاديمية .

الى كل من أحاطوني بالدعم والمودة لقد كنتم أساسا في تحصيل هذا العمل .

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات والذي لولا توفيقه لي لما تمكنت من بلوغ مبتغاي.

لم يكن هذا العمل ليكتمل لولا دعم ومساندة العديد من الأشخاص.

بادئ ذي بدئ أود أن أعرب عن امتناني وشكري بشكل خاص الى المشرفة الأستاذة بلقرشي إيمان لتوجيهاتها الاستثنائية وصرامتها الأكاديمية والتزامها الثابت ،كانت مشورتها القيمة وخبرتها أساسية لانجاز هذا العمل ، واشكرها على ثقتها وإيمانها بقدراتي .

كما أتقدم كذلك بخالص الشكر لجميع الأساتذة الذين مررت بهم خلال مسيرتي الجامعية.

اشكر كذلك العائلة الكريمة على دعمهم لي، الشكر الموصول كذلك لأخي ياسين على تشجيعه المتواصل لي.

شكرا لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إتمام هذا العمل .

**ملخص:**

تناولت الدراسة تحليل تأثير الظاهرة الانقلابية على العلاقات الفرنسية الإفريقية في الفترة الممتدة من 2017الى 2023 ،وركزت على كيفية تغير النفوذ الفرنسي في بعض الدول الإفريقية جراء هذه الانقلابات التي مست بشكل خاص مستعمراتها السابقة .وجدت الدراسة أن الانقلابات تؤثر سلبا على العلاقات الفرنسية الإفريقية لاسيما الاقتصادية الأمنية رغم مساعي فرنسا لتعزيز نفوذها الذي شهد تراجعا لصالح النفوذ الصيني والروسي في القارة،مما دفع بفرنسا الى النظر في أولوية تطوير استراتيجيات مرنة وفعالة لمواجهة هذه التحديات.

**الكلمات المفتاحية:**الانقلابات العسكرية،النفوذ الفرنسي،العلاقات الفرنسية الإفريقية.

**Abstract:**

The study examined the impact of coup d'états on Franco-African relations from 2017 to 2023, focusing on the shifting French influence in some African countries due to these coups, particularly affecting its former colonies. The study found that coups have a negative effect on Franco-African relations, especially in economic and security aspects, despite France's efforts to enhance its influence, which has witnessed a decline in favor of Chinese and Russian influence on the continent. This has prompted France to consider prioritizing the development of flexible and effective strategies to address these challenges

**Keywords: Military** coups, French influence, Franco-African relations

**فهرس**


إهداء .....

شكر وتقدير .....

ملخص: .....

مقدمة: ..... 1

**الفصل الأول:تشخيص الظاهرة الانقلابية في افريقيا .....11**

المبحث الأول:السياق التاريخي والسياسي لتطور البنى السلطوية في إفريقيا .....13

المطلب الأول:الدولة الفاشلة:المفهوم والخصائص .....14

المطلب الثاني:تحديات بناء الدولة في إفريقيا .....18

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للانقلابات العسكرية .....25

المطلب الأول: مفهوم الانقلابات العسكرية: دراسة في المفهوم .....26

المطلب الثاني:المداخل النظرية المفسرة للظاهرة الانقلابية .....30

المبحث الثالث:عوامل تطور الظاهرة الانقلابية في إفريقيا .....36

المطلب الأول:أسباب الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية.....36

المطلب الثاني: تطور الانقلابات العسكرية في إفريقيا .....41

**الفصل الثاني العلاقات الفرنسية الإفريقية خلال فترة الانقلابات العسكرية 2023/2017 .....53**

المبحث الأول:إفريقيا في منظور السياسة الخارجية الفرنسية التحولات والتحديات 2023/2017: .....54

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية:دراسة استقرائية.....55
المطلب الثاني:افريقيا في المنظور الخارجي الفرنسي.....60
المبحث الثاني :التواجد الفرنسي في إفريقيا الأسباب والتداعيات .....67
المطلب الأول:اسباب التواجد الفرنسي في القارة الإفريقية.....67
المطلب الثاني:تداعيات التواجد الفرنسي على الدول الإفريقية.....71
المبحث الثالث: تأثير الظاهرة الانقلابية على العلاقات الثنائية الفرنسية الإفريقية
2023/2017 : .....83
المطلب الأول: الظاهرة الانقلابية في افريقيا :دراسة مقارنة.....84
المطلب الثاني:تراجع النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية.....89
**الفصل الثالث : تأثير النفوذ الفرنسي في افريقيا على مسار الظاهرة الانقلابية**
**2023/2017 .....97**
المبحث الأول : سيناريوهات تطور الظاهرة الانقلابية في افريقيا على ضوء الدور
الفرنسي2023/2017.....98
المطلب الأول :سيناريو استمرار الوضع القائم .....99
المطلب الثاني:سيناريو التصعيد في الظاهرة الانقلابية ..... 105
المطلب الثالث:سيناريو استعادة الاستقرار..... 108
المبحث الثاني :تقييم تأثير النفوذ الفرنسي على مسار الظاهرة الانقلابية في افريقيا
2023/2017 ..... 111
المطلب الأول: قراءة في التوجه الخارجي الفرنسي الافريقي إبان فترة 1122023/2017
المطلب الثاني:تقييم النفوذ الفرنسي الافريقي على مسار الانقلابات العسكرية
2023/2020 ..... 116

خاتمة ..... 123
قائمة المراجع ..... 128
قائمة المراجع بالغة العربية ..... 129

**فهرس الأشكال والجداول والخرائط:**

فهرس الأشكال:

الشكل رقم1 : يوضح تطور الظاهرة الانقلابية .....45
الشكل رقم2 : يوضح عدد الانقلابات بين عامي 1950و2023 .....49

فهرس الجداول:

الجدول رقم1 : توضيح للانقلابات العسكرية في افريقيا.....50

فهرس الخرائط

الخريطة رقم1 : توضح أماكن تواجد قوات الفاغنر في القارة الإفريقية.....74
الخريطة رقم2 : حجم التواجد العسكري والأمني في القارة الإفريقية.....76
الخريطة رقم3 : حجم الوجود العسكري الصيني في افريقيا .....80
الخريطة رقم4 : توضح موجات الانقلابات العسكرية في افريقيا عبر ثلاث مراحل ،المرحلة الأولى من 1989/1952،المرحلة الثانية من 2010/1990، أما المرحلة الثالثة من 2023/2011 ..... 101

# مقدمة

## مقدمة:

تشهد القارة الأفريقية منذ عقود سلسلة من الانقلابات العسكرية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. تعد فرنسا باعتبارها قوة استعمارية سابقة وشريكا استراتيجيا للعديد من الدول الأفريقية لاعبا رئيسيا في الجيوسياسية الأفريقية، مما جعلها تسعى للحفاظ على نفوذها ومصالحها في مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن تصاعد القوى الأخرى المنافسة في أفريقيا.

تنظر الدراسة في تأثير ظاهرة الانقلابات العسكرية على العلاقات الفرنسية الأفريقية خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023م ،" فترة رئاسة الرئيس ايمانويل ماكرون"، مع التركيز على تحليل التغير في هذا النفوذ نتيجة للتطورات السياسية – الأمنية المتسارعة في الساحة الإفريقية .

تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المؤدية للانقلابات العسكرية وتداعياتها على التعاون السياسي والاقتصادي والأمني الفرنسي والدول الإفريقية، لنستشف مدى قدرة النظام السياسي الفرنسي على التعامل مع التحديات الجديدة التي تفرضها الأنظمة العسكرية الأفريقية الناشئة، وما إذا كانت استراتيجياتها التقليدية تؤهلها للحفاظ على دورها في ظل تصاعد نفوذ قوى دولية أخرى.

-**المشكلة البحثية:**تعد الانقلابات العسكرية ظاهرة متكررة في العديد من الدول الإفريقية،مما يثير تساؤلا حول تأثيرها على العلاقات الدولية لاسيما مع الدول ذات النفوذ الاستعماري التقليدي ،ومع تزايد وتيرة هذه الظاهرة خلال الفترة 2017-2023م،ارتأينا البحث في فهم كيفية تأثير هذه الانقلابات العسكرية على النفوذ الفرنسي الافريقي .

**ما هو تأثير الدينامية الجديدة للانقلابات العسكرية على النفوذ الفرنسي في العلاقات الفرنسية الإفريقية في الفترة 2017-2023؟**

وبناءا على هذه الإشكالية ستحاول الدراسة تحليل مختلف المعطيات والمؤشرات التي تؤكد على الانقلابات لها اثر على تراجع النفوذ الفرنسي في القارة .

يثير التطرق الى هذا الموضوع العديد من التساؤلات والتي يمكن إجمالها في الأسئلة التالية:

1-كيف تعاطى النظام الفرنسي في عهد الرئيس ماكرون مع الانقلابات العسكرية في افريقيا؟

2-كيف تغيرت سياسات الدول الإفريقية تجاه فرنسا بعد حدوث الانقلابات العسكرية؟

3-ماهي السياسات والإجراءات التي من المحتمل أن تتخذها فرنسا لمواجهة تحديات التغير السياسي في الأنظمة الإفريقية وتصاعد نفوذ القوى الأجنبية في افريقيا؟

**فرضيات الدراسة :**

- يفترض سياق الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية إمكانية التراجع في النفوذ السياسي-الاقتصادي الفرنسي في افريقيا .
- يمكن أن يؤدي تعزيز النفوذ الأجنبي في القارة الإفريقية على اثر الانقلابات العسكرية الى تقليل النفوذ الفرنسي .
- كلما تصاعدت ديناميكيات الانقلابات العسكرية كلما تأثر الاستقرار الإقليمي والعلاقات الفرنسية مع الدول الإفريقية.

**الدراسات السابقة :**

نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية وتأثيرها على العلاقات الفرنسية الإفريقية فان العديد من الباحثين حاولوا التطرق له ومن بين الأدبيات السابقة نذكر:

- كتاب بعنوان "**الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا** "،"**تحرير حمدي عبد الرحمن**"،ألقى هذا الكتاب الضوء على موضوع تدخل الجيش في الحياة السياسية في افريقيا وهو الأمر المنافي للقيم الديمقراطية ،الى جانب هذا قدم الأسباب والأطر التحليلية لتدخل الجيش في الشؤون السياسية ،ستحاول هذه الدراسة التركيز على الانقلابات التي عرفتها القارة الإفريقية في الفترة المحددة من 2017-2023 وتأثيرها على جانب العلاقات الأمنية والاقتصادية الفرنسية الإفريقية.

- مقال بعنوان "**ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا بين النظرية والتطبيق**" للدكتورة سلوى محمد لبيب من مجلة الدراسات الإفريقية العدد الرابع 1975،ركزت في دراستها على فهم الانقلابات العسكرية من جانب نظري وتطبيقي ،أغفلت جانب تأثير هذه الانقلابات على البيئة المحلية والدولية للقارة الإفريقية،كما لم تتم دراسة حالة انقلاب معين ،القيمة التي ستضيفها الدراسة هي تأثير الانقلابات على العلاقات الفرنسية الإفريقية من جهة ،وتأثيرها على افريقيا من جهة أخرى .

- مقال بعنوان "**France afrique model a declining relation ship**"للكاتب **Kieran uchehara** تناول هذا المقال عرضا بخصوص سياسة فرنسا الجديدة في افريقيا بالتركيز على سياسة الرئيس الفرنسي ساركوزي بدرجة أولى لم يتم تقديم تقييم للسياسة الفرنسية الجديدة اتجاه افريقيا، القيمة التي ستضيفها الدراسة هي دراسة مختلف سياسات الرؤساء

المتعاقبين في فرنسا وصولا الى فترة حكم ايمانويل ماكرون 2023/2017 وتقييمها ودورها في الانقلابات التي عرفتها القارة في الآونة الأخيرة.

-مقال بعنوان"**le retour des coups d'etat en afrique**"للكاتبين "**niagale Bakayoko et marc André Boisvert**" عرض فيه أهم الانقلابات التي تعرضت لها الدول الفرانكفونية ،تم إغفال الجانب النظري المفسرة لهذه الظاهرة ،القيمة التي ستضيفها الدراسة هي الرؤية المستقبلية لهذه الانقلابات في ظل المنافسات الدولية والتراجع الفرنسي.

**الأهمية العلمية والعملية للدراسة:**

**الأهمية العلمية:**

تطوير المعرفة الأكاديمية:حيث ستشكل هذه الدراسة إضافة مهمة للمعرفة الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية والسياسة الدولية ،حيث تتيح للباحثين و المهتمين بالشأن الدولي توسيع فهمهم لمسالة تأثير الانقلابات العسكرية على العلاقات الدولية ،كما ستتيح لهم فهما أفضل للتحديات و الفرص

- ستساهم الدراسة في تحليل تفاصيل الانقلابات العسكرية وأثرها على الدول و المنطقة وهذا يمكن أن يوفر رؤى عميقة حول كيفية تشكيل الأحداث السياسية في إفريقيا.

**الأهمية العملية للدراسة :**

يمكن أن تكون الدراسة نقطة انطلاق للبحوث و الدراسات المستقبلية حول نفس الموضوع أو مواضيع ذات صلة مما يساهم في تقديم المعرفة وتطوير النظريات و النهج البحثية.

- توثيق وتحليل تغيرات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه إفريقيا خلال فترة حكم الرئيس ايمانويل ماكرون.

– تساعد الدراسة الحكومات وصانعي القرار على تحديد سياسات أكثر فعالية اتجاه الدول الإفريقية في حالات الانقلابات العسكرية–

– الاستفادة من التجارب السابقة من خلال تحليل الانقلابات العسكرية السابقة وتأثيرها على العلاقات الفرنسية الإفريقية، حيث يمكن استخدام الخبرات و الأفكار في التعامل مع مستقبل الأحداث المشابهة .

– تتيح هذه الدراسة فهما أفضل لتأثير الانقلابات العسكرية على العلاقات الفرنسية الإفريقية وتوجيه السياسة وتعزيز التعاون و الاستقرار.

**مجالات الدراسة :**

تتناول الدراسة موضوع تأثير الانقلابات العسكرية على العلاقات الفرنسية الإفريقية من خلال ثلاث مجالات وهي:

**ا–المجال المكاني:**

تنحصر الدراسة في إطار القارة الإفريقية وتركز على بعض المستعمرات الفرنسية الإفريقية السابقة باعتبار أن فرنسا كانت أكثر القوى نفوذا في القارة، إذ تسلط الدراسة الضوء على الانقلابات العسكرية الإفريقية ضد الأنظمة القائمة.

**ب–المجال الزماني:**

تتناول الدراسة طبيعة العالقات الفرنسية الإفريقية خلال فترة حكم الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون منذ وصوله إلى الحكم سنة 2017. بغية تقييم مدى نجاح أو فشل الاستراتيجيات المنتهجة في هذه الفترة على نمط التفاعل بين فرنسا وبعض دول القارة خاصة التي عرفت الانقلابات العسكرية ،وانطلاقا منها تحاول الدراسة استشراف مستقبل هذه العالقات.

**المجال الموضوعي:**

يعنى بهذا المجال بدراسة مجوعة من الجوانب من بينها كيفية تأثير الانقلابات العسكرية على ديناميات العلاقات الفرنسية الإفريقية الى جانب دور المنافسات الدولية في تراجع النفوذ الفرنسي.

**الإطار النظري والمنهجي والمفهومي للدراسة :**

**-الإطار النظري:**

إن فهم تأثير الانقلابات العسكرية على العلاقات الفرنسية الإفريقية يتطلب استخدام إطار نظري مناسب يمكن أن يساعد على فهم وتحليل التفاعلات المعقدة بين العوامل المختلفة، وبناءا على هذا هناك مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير الظاهرة الانقلابية من بينها:

**نظرية العدوى :**

يستند أصحاب هذه النظرية إلى افتراض وهو أن حدوث انقلاب في دولة معينة يؤدي إلى تشجيع العمليات الانقلابية في الدول المجاورة.[1]

**الماركسية الجديدة:"نظرية التبعية "**

تركز هذه النظرية على تبعية الدول الضعيفة والتي تقع في غالب الأمر في أمريكا اللاتينية والقارة الإفريقية لدول الشمال الذي في غالب الأمر كان مستعمرا لها والذي ترك آليات دولية لتكريس التبعية والتخلف ، وهو ما ينطبق على العلاقات الفرنسية الإفريقية التي لطالما كانت تابعة لها بالرغم من نيلها للاستقلال .[2]

[1] سلوى محمد لبيب،ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا بين النظرية والتطبيق ،مجلة الدراسات الإفريقية ،العدد الرابع 1975،ص223.

[2] زايد أمحمد،مدخل للعلاقات الدولية محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية لطلبة السنة الثانية ليسانس ،جذع مشترك علوم سياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة سعيدة مولاي الطاهر،السنة الجامعية 2019-2020،ص44.

**اقتراب النخبة :**

تعتبر نظرية النخبة من النظريات الانتقالية ما بين التقليدية والسلوكية ،تنطلق نظرية النخبة من افتراض أن الظاهرة السياسية تابعة لظواهر أخرى،فطبقا لهذه النظرية فانه لا يمكن فهم الظاهرة إلا عن طريق فهم وتحليل البنية الاجتماعية القائمة على افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر على المجتمع والدولة وتتركز فيها القوة ، ومن ثم فان التحليل يعنى بهذه الجماعة ويعتبرها المدخل الأنسب لفهم العملية السياسية والنظام السياسي [1].

يمكن تطبيق هذه النظرية على دراسة تأثير الانقلابات العسكرية على العلاقات الفرنسية الإفريقية خلال الفترة من 2017–2023 من خلال عدة جوانب:

يمكن استخدام نظرية النخبة لفهم كيفية تأثير النخب العسكرية والسياسية على التخطيط والتنفيذ للانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية. الى جانب هذا تمكن من فهم كيفية تفاعل النخب العسكرية مع الشعب في الدول المتأثرة بالانقلابات العسكرية .كما تبحث في كيفية تأثير النخب العسكرية في الدول الإفريقية على صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية بما في ذلك العلاقات مع فرنسا هذا من جهة وكيفية الاستجابة للسياسات الدولية من جهة أخرى.

**الإطار المنهجي:**

إن دراسة تأثير الانقلابات العسكرية على العلاقات الفرنسية الإفريقية هي موضوع مهم يتطلب مناهج متعددة من اجل إعطاء الدراسة حقها من التحليل ومن بين هذه المناهج المستخدمة:

**المنهج التاريخي:**

[1] نصر محمد عارف ،نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية الإمكانات والإشكالات،المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان النخبة السياسية للباحثين الشباب 1996،ص3/2.

يستند هذا المنهج الى دراسة الأحداث التاريخية وتحليل تأثير الانقلابات العسكرية السابقة على العلاقات الفرنسية الإفريقية .يمكن أن يشمل هذا المنهج استعراض العلاقات السابقة بين فرنسا والدول الإفريقية وكيف تأثرت هذه العلاقات بالأحداث السياسية المحلية والإقليمية.

**المنهج المقارن:**

يقوم هذا المنهج بمقارنة تأثير الانقلابات العسكرية على العلاقات الفرنسية الإفريقية من جهة، ورد فعل فرنسا اتجاه الانقلابات من جهة أخرى

**-الإطار المفهومي:**

-مفهوم النفوذ:

يعرف على انه:التصرفات أو القدوة التي تسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تغيير سلوك أو اتجاه فرد أو جماعة أخرى.[1]

عرف روبرت دال" robert Dahl"النفوذ على انه:" علاقة بين فاعلين ،حيث تؤثر احتياجات ،رغبات ،تفضيلات أو نوايا فاعل أو أكثر على تصرفات أو نوازع فاعل آخر أو أكثر".

عرفه كذلك حسين عبد الحميد احمد رشوان في كتابه "في القوة والسلطة والنفوذ" على انه:"قوة غير نظامية تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية وتوجيه **الراي** العام من اجل تحقيق أهداف الهيمنة ،وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تستعمل أي مناصب رسمية في المجتمع".

[1]زواوي نوال،المداخل النظرية لتحليل مفهوم السلطة،مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية تصدر عن المركز الجامعي غليزان،العدد 3،الجزائر ،جانفي 2021،ص576.

وفي سبيل تحقيق الدولة للنفوذ فإنها تعتمد على مجموعة من الآليات منها:جماعات الضغط والمصالح، الشركات المتعددة الجنسيات والمساعدات الإنسانية والقروض المالية.[1]

**تفصيل الدراسة:**

ستحاول هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع من خلال الفصول الثلاث التي تم تخصيصها:

سيتناول الفصل الأول تشخيص للظاهرة الانقلابية في افريقيا ،تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول حاولت الدراسة من خلاله معالجة ظاهرة الدولة الفاشلة وتحديات بناء الدولة في افريقيا والدور الذي تلعبه في خلق الجو للتدخلات العسكرية في السياسة .أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه الى مفهوم الانقلابات العسكرية نظرا لغموضها وتباين الآراء حول هذه الظاهرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم التعرف على أهم النظريات التي حاولت تقديم تفسير للانقلابات .أما المبحث الثالث فتم التحدث فيه عن أهم اسباب الانقلابات وتطور الظاهرة الانقلابية في القارة الإفريقية على مر الأجيال الى غاية 2023 .

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة العلاقات الفرنسية الإفريقية خلال فترة الانقلابات العسكرية 2023/2017 ،تمت تجزئته الى ثلاثة مباحث ،الأول تناول تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية والدور الذي لعبته سياسة "الفرانس أفريك" في إبقاء الهيمنة على افريقيا،كما تم التطرق الى سياسة الرؤساء الفرنسيين من الرئيس نيكولا ساركوزي الى الرئيس ايمانويل ماكرون .أما المبحث الثاني كان لمناقشة اسباب وتداعيات الوجود الفرنسي في افريقيا الى جانب المنافسات الدولية على القارة .المبحث الثالث عالج تأثير الظاهرة الانقلابية على العلاقات الفرنسية الإفريقية أين تمت دراسة كل من انقلاب النيجر والغابون وكيف كان رد فعل فرنسا اتجاهها وكيف كانت ردة فعل شعوب المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الكشف عن أهم مؤشرات تراجع النفوذ الفرنسي .

[1]Arbi ladmi Muhammad, Iranian influence in Iraq after 2003, motives and repercussions, university of tamanghasat, november 2021, pp 885/887.

أما الفصل الأخير فعرض من خلاله تأثير النفوذ الفرنسي في افريقيا على مسار الظاهرة الانقلابية 2023/2017 ، وذلك عبر مبحثين ،المبحث الأول كان عبارة عن سيناريوهات لتطور الظاهرة الانقلابية على ضوء الدور الفرنسي والتي حاولت الدراسة من خلالها تقديم رؤية مستقبلية حول الانقلابات العسكرية الإفريقية والتي تمثلت في سيناريو استمرار الوضع القائم وآخر سيناريو التصعيد وسيناريو عودة الاستقرار .أما المبحث الثاني فهو عبارة عن تقييم تأثير النفوذ الفرنسي على مسار الظاهرة الانقلابية تم من خلاله محاولة تحليل التوجه الخارجي الفرنسي الافريقي إبان فترة 2023/2017 وذلك من خلا التطرق الى العهدتين الرئاسيتين للرئيس ايمانويل ماكرون الأولى "2022/2017" والثانية 2022"الى غاية الآن" وتقييم الدور الفرنسي في الانقلابات الأخيرة الى جانب إعطاء تصور لمستقبل هذا النفوذ في القارة الإفريقية (الدول الإفريقية محل الدراسة).

# الفصل الأول:تشخيص الظاهرة الانقلابية في افريقيا

اعتبرت فترة ما بعد نيل الاستقلال فترة حرجة في تاريخ القارة الإفريقية ،حيث واجهت دول هذه القارة تحديات معقدة وصعبة في سبيل بناء هياكلها السياسية والاقتصادية ،غير أن هذه الدول وفي إطار محاولاتها هذه أظهرت فشلا في إرساء أسس الدولة الحديثة ،ومع تفاوت النتائج من دولة إلى أخرى برزت ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تعتبر كسبب ونتيجة في آن واحد للتحديات التي أعاقت مسعى بناء الدولة.

لطالما شكلت الظاهرة الانقلابية جزءا هاما من الواقع السياسي في القارة الإفريقية،حيث تلعب دورا حاسما في تحديد مسار التطور السياسي و الاقتصادي وعليه وفي محاولة لفهم هذه الظاهرة بدأت النظريات التفسيرية لانقلابات العسكرية في تسليط الضوء على العوامل والمتغيرات التي تدفع بالقادة العسكريين الى اتخاذ قرار التدخل في الحياة السياسية .

وقد أوجدت عودة الظاهرة الانقلابية في افريقيا في الآونة الأخيرة حاجة الى زيادة الاهتمام البحثي بالأسباب والمتغيرات التي تتحكم في تطورها خاصة وان هذه الأخيرة عرفت ركودا في أوائل العقد الحادي والعشرين .

وبناءا على هذا سيتناول هذا الفصل بالتحليل أهم العوامل التي تساهم في بروز الانقلابات في افريقيا هذا من جهة وتكرارها في الدول الإفريقية دون غيرها من الدول،من جهة أخرى سيتطرق الى أهم النظريات التي فسرت الظاهرة.

## المبحث الأول:السياق التاريخي والسياسي لتطور البنى السلطوية في إفريقيا

إن ميلاد الدولة في القارة الإفريقية كان ميلادا منقوصا اقتصر على التقليد الأعمى لمفهوم الدولة التي أتى بها المستعمر دون القيام بتكييفها مع الخصوصيات المحلية التي تتميز بها هذه الدول،بعد نيل الدول الإفريقية للاستقلال في ستينيات القرن الماضي حاولت هذه الأخيرة مواكبة التغيرات التي فرضتها بيئة ما بعد الحرب الباردة وحاولت تأسيس دولة قائمة على مجموعة من الأسس من بينها وجود نظام سياسي قائم على أساس المشاركة الشعبية وذلك عن طريق جمعيات المجتمع المدني والأحزاب ،لكن حقيقة الأمر أن الدول الإفريقية عجزت عن تحقيق هذه الشروط بل بقيت في مرحلة التكوين ولم تتجاوزها بسبب التناقضات التي تحملها.

و لكن قبل الخوض في إشكالية وتحديات بناء الدولة الإفريقية فانه ينبغي أولا الخوض في مسالة الدولة الفاشلة ،حيث صنف دليل الدول الفاشلة لعام 2013ثلثي البلدان الإفريقية ضمن مجموعة الدول الفاشلة منها سبع دول أكثر فشلا في إفريقيا وهي:الصومال،جمهورية الكونغو الديمقراطية ،السودان ،جنوب السودان،التشاد،جمهورية افريقيا الوسطى وزيمبابوي

**المطلب الأول:الدولة الفاشلة:المفهوم والخصائص**

إن مسالة الدولة الفاشلة استعملت في البداية من طرف الولايات المتحدة في فترة حكم **بيل كلينتون bill Clinton**،أين عبر المفهوم عن ضعف وعجز بعض الدول في مواجهة الأزمات المختلفة سواء على المستوى المحلي أو الخارجي والتي تؤثر سلبا على سيرورة الدولة.

أما من الناحية الأكاديمية برز هذا المفهوم لأول مرة من طرف **جيرارلد هيلمان** و**ستيفن راتنر gerald b helman and Stevenr.ratner**وذلك من خلال دراسة حول الدول الفاشلة والتي صدرت عام 1993،إضافة إلى دراسة أخرى نشرها **ويليام زارمان william zartman** بعنوان الدولة الفاشلة عام 1995 واستخدم هذا المصطلح لانتقاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرها فاشلة طالما أنها لا تستطيع حماية المواطنين من العنف.[1]

تميز مصطلح الدولة الفاشلة كغيره من المفاهيم في حقل العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة بالغموض وذلك نظرا لصعوبة وضع تعريف محدد له من طرف الباحثين والمتخصصين في المجال إلى أن هناك مجموعة من التعاريف التي يمكن أن نذكر منها مايلي:

- الدولة الفاشلة حسب **مارتن غريفيش Martin griffiths وتيري اوكالاهان Terry o'callaghan**:الدولة الفاشلة هي بالاسم دولة ذات سيادة،ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة ،أنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم نقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي.

[1] رضوان بوهيدل،جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة ،بالعلم نرتقي مركز الكتاب الأكاديمي ،ص75/74.

- **رونالد زيمرمانroland zimmerman**:الدولة الفاشلة هي الدولة التي لاتمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها ،ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون .
- **ويليام اولسونwilliam olson:** هي تلك الدولة التي تواجه مشاكل حقيقة تعرض وحدتها وبقائها واستمرارها للخطر.
- أيضا عرفها معهد **stratigic assessmen:** أنها الدولة الغير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الاثنية العشائرية والقبلية والدينية ،مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون إلى حركة لاجئين .أما المرحلة الحرجة فهي مرحلة التحول التدريجي من عنف داخلي منقطع إلى حرب أهلية كاملة.

فالدولة الفاشلة هي الدولة التي تعرف معدلات عنف مرتفعة خاصة ما تعلق منها بالصراعات ذات الطابع العرقي والإثني والإرهاب إضافة إلى العجز عن السيطرة على الحدود السياسية بين الدول، وانتشار الفساد الاداري في مختلف الهياكل الدولية.[1]

وعليه حدد **روبرت روتبرجrobert rotberg** مجموعة من الخصائص يصنف من خلالها فشل الدولة والتي يمكن تناولها في النقاط التالية:

**أولا:العنف الدائم**:فالاستمرار الدائم للعنف في دولة معينة هو الذي يحدد الفشل.كما ان اتجاه أي عنف ضد الحكومة أو السلطة القائمين والخاصية الشديدة للمطالب السياسية والجغرافية من اجل اقتسام الدولة أو الاستقلال هو الذي يبرر اعتبار العنف كمحدد للدولة الفاشلة .

**ثانيا:الحرب الأهلية:** ففشل الدولة أصبح متعلق بمدى انتشار الحروب الداخلية الأهلية المميزة للدول الفاشلة في العداء الاثني أو الديني .مثل الحرب الأهلية بين الهوتو والتوتسي.

[1] بوزيدي عدنان،الدولة الفاشلة في إفريقيا جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا،مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،قسم الدراسات الإستراتيجية ،السنة الجامعية 2013-2014،ص 12/11.

**ثالثا وجود تناقضات بين الجماعات** :فلا يمكن الحديث عن دولة فاشلة بدون ذكر التباينات بين الجماعات .

**رابعا:العجز عن مراقبة الحدود**:فالدولة الفاشلة هي التي تفقد السيطرة على أجزاء كبيرة من إقليمها وبالتالي تصبح غير قادرة على المراقبة الشاملة لحدودها.وخير مثال على ذلك هو عجز جمهورية الكونغو الديمقراطية عن مراقبة حدودها الشرقية مع رواندا وبوروندي.

**خامسا:افتراس الدولة لمواطنيها:** حيث يزداد قمع النخب الحاكمة لغالبية المواطنين أو ابتزازهم والتحرش بهم

**وسادسا:نمو العنف الإجرامي**:فعندما تضعف الدولة تقوم بقمع مواطنيها تنتشر الفوضى وتنتشر العصابات والجماعات الإجرامية وتنتشر تجارة الأسلحة وتشل قوات الشرطة النظامية بالتالي يصبح المواطنون في حاجة لحماية نفسهم فيهرعون إلى الميليشيات أو الوجهاء الأقوياء .[1]

وبناءا على هذا تم وضع مجموعة من المؤشرات التي إذا توفرت في دولة معينة فإنها تصنف على أساسها كدولة فاشلة ويمكن تقسيمها إلى مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

فالمؤشرات السياسية تتمثل في عجز الدولة عن توفير الخدمات العامة والأساسية للمواطنين والغياب التام لتطبيق القانون الذي بدوره يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان .أما فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية فإنها تشتمل على الانخفاض في مستوى التنمية الاقتصادية والتدهور الاقتصادي للدولة والتراجع في سعر العملة الوطنية ,أما المؤشرات الاجتماعية فتتركز في ارتفاع نسبة الهجرة الغير شرعية وانخفاض نصيب الفرد من الاحتياجات الأساسية .[2]

[1]بوزيدي عدنان، مرجع سابق ،ص23/22.

[2]رضوان هديلي، مرجع سابق ، ص78/77

وإذا ما حاولنا إسقاط هذه المؤشرات على دول القارة الإفريقية الأوضاع بناءا عليها فإننا من الناحية الاجتماعية نلاحظ بوضوح الانتشار الكبير للجريمة المنظمة بمختلف أشكالها خاصة تجارة المخدرات حيث أضحت معظم التقارير تعتبر إفريقيا على أنها من أهم المناطق استهلاكا لها خاصة في نيجيريا وكينيا دون أن ننسى المغرب الذي يصنف كأول

منتج للقنب الهندي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر من أكثر مراكز عبور المخدرات وتسويقها ،والى جانب المخدرات هناك تجارة الأسلحة الخفيفة التي اصبحت تهدد الأمن خاصة في المناطق التي تعرف النزاعات .

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فان الدول الإفريقية بصفة عامة عجزت عن التخلص من الفقر والبطالة الذين اصبحا من الظواهر المتجذرة فيها فالفرد الإفريقي أصبح يعيش على اقل من دولار واحد يوميا ناهيك عن هذا الانتشار المتزايد للمجاعة التي اصبحت تهدد حياة الافريقين خاصة في الآونة الأخيرة تزامنا مع الحرب الروسية الأوكرانية فاغلب مصادر غذاء الإفريقي على رأسها القمح والذرة كانت تستورد من هاتين الدولتين .أما من الناحية السياسية فان الدول الإفريقية لا تزال تعاني من الفساد الاداري والبيروقراطية انعدام التداول السلمي للسلطة فقد عجزت هذه الأخيرة من إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد ولاتزال تعرف ارتفاع في معدلات الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش في الأمور السياسية.

في هذا السياق يمكن القول أن جل الدول الإفريقية حاولت مواكبة تيار عمليات بناء الدولة خاصة بعد تحررها من الاستعمار إلى أنها شهدت مجموعة من التحديات التي زادت من إضعافها وتراجعها للوراء.

**المفهوم الإجرائي** : إذن باختصار يمكن القول بان الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعجز عن أداء مهامها ووظائفها الأساسية والتي تؤدي بها إلى الانهيار

**المطلب الثاني:تحديات بناء الدولة في إفريقيا**

إن بناء الدولة يمثل تحديا أساسيا في الساحة السياسية في إفريقيا حيث تعاني العديد من الدول من صعوبات في تأسيس هياكل حكومية فعالة ومؤسسات قوية تضمن توفير الخدمات الأساسية والحفاظ على الاستقرار السياسي و الاقتصادي ،هذا الضعف في بناء الدولة تسبب في زيادة احتمالية حدوث الانقلابات العسكرية كوسيلة للحفاظ على النظام والسلطة .

وتعود جذور هذه التحديات إلى التاريخ الاستعماري والتدخلات الخارجية التي خلفت هياكل سياسية هشة ومؤسسات ضعيفة مما اثر سلبا عل قدرة الدول على التطور والتحول نحو الديمقراطية .وقد سعت الدول الإفريقية لإعادة بناء هياكل الدولة غير أن هذه الجهود لم يكتب لها النجاح وذلك نتيجة لمجموعة من التحديات والعوائق التي اعترضت مسيرتها والتي سيتم التطرق إليها في هذا المطلب .

لكن في البداية يجب الحديث أولا عن بناء الدولة بصفة عامة بعد ذلك نغوص في التحديات التي واجهت عملية بناء الدولة في إفريقيا

حيث تعرف عملية بناء الدولة حسب **فرانسيس فوكوياما Francis Focoyama** على أنها: تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء .[1]

أما بناء الدولة الوطنية فيشير إلى القيام بتحولات جذرية في بنية وثقافة المجتمعات وإعادة هيكلة نظمها السياسية والاقتصادية وفقا لأنموذج معين.

كما يعرف **تشارلز تيلي tcharlz Tele** بناء الدولة على أنها إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة [2].

[1] خيري عبد الرزاق حاسم،عملية بناء الدولة في افريقيا دراسة في التحديات ،دراسات دولية ،العدد الحادي والستون،ص 63

[2] علي مدوني، الدولة في إفريقيا بين رهان الأمن وتحدي الاستقرار، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ص 16

تستنتج الدول الهشة أن بناء الدولة هو:

1-عملية بناء الدولة هي عملية داخلية تهدف لزيادة قدرة مؤسسات وشرعية الدولة المسيرة من طرف علاقة الدولة –المجتمع ا:ان بناء الدولة في شكلها البسيط هو عملية أداء الدولة لوظائفها بشكل أكثر فعالية بمعنى أنها عملية داخلية لتطوير وتنمية المؤسسات إضافة إلى تقوية شرعية الدولة المسيرة من طرف علاقات الدولة –المجتمع وتتضمن العمليات الايجابية لعملية بناء الدولة

2--بناء الدولة مؤسس على عمليات سياسية لمفاوضة علاقات الدولة بالمجتمع وعلاقات السلطة ضمن النخب و المجمعات الاجتماعية :فعملية بناء الدولة مرتبط بالعمليات السياسية التي من خلالها تدير وتفاوض العلاقات الاجتماعية السياسية فلكي تكون الدولة قادرة على تنفيذ وظائفها التي تلائم تطلعات المجتمعات من المهم أن تكون الدولة مرنة أي قادرة على إدارة عملية التغيير وان تكون قادرة على إدارة الصدمات الداخلية والخارجية

3-الدورة السليمة للشرعية: فعملية بناء الدولة تتأثر بدرجة الشرعية التي تمتلكها الدولة في نظر شعبها فالشرعية في حد ذاتها وسيلة ونهاية على حد سواء لبناء الدولة.[1]

أماالآن ننتقل إلى التحديات التي تواجه الدولة الإفريقية في عملية بناء الدولة والتي يمكن تقسيمها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية:

**أولا:التحديات الداخلية**

**1-العامل الاستعماري:**

فبعد نيل دول القارة للاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين ،بقيت الآثار السلبية للعهد الاستعماري تؤثر في الهويات الوطنية والهياكل السياسية وعملت هذه القوى

[1] علي مدوني، مرجع سابق، ص 19/17

الاستعمارية على استعمال العرقيات والاثنيات ضد بعضها البعض أو خلق عرقيات أخرى لتكريس الهيمنة والسيطرة .[1]

**2-فشل المؤسسات السياسية :**

حيث أن اغلب المؤسسات السياسية التي قامت الدولة الإفريقية بإنشائها لم تستطع القيام بالوظائف المناطة بها ،فالنخب السياسية حين عملت على تقليد النموذج الأوروبي في بناء الدولة الإفريقية لم تأخذ بعين الاعتبار الفوارق التاريخية والسوسيولوجية،فقد عملت الدول الإفريقية على تطبيق دساتير هي في حقيقة الأمر مجرد ترجمة لدساتير الدول الأوروبية.

إلى جانب هذا فان عملية التداول على السلطة كانت في حقيقة الأمر تتم عي طريق انتخابات غير أن هذه الانتخابات كانت غالبيتها شكلية وذلك بهدف استرضاء القوى الخارجية من اجل ضمان استمرار الحصول على المساعدات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تضليل الأطراف الداخلية بمعنى أن هذه الانتخابات هي انتخابات مزيفة .

من جهة أخرى فان النخب والأحزاب السياسية في القارة الإفريقية اغلبها موالية للقوى الاستعمارية القديمة التي تقدم لها الدعم والتي تعمل بالتوافق معها من اجل زعزعة الاستقرار ،وبالرغم من أن هذه الدول تعرف نمط التعددية الحزبية إلى أنها تبقى شكلية فالسيطرة تكون من طرف الحزب الواحد أما الأحزاب الأخرى فإنها تتبقى مهمشة،إضافة إلى كون هذه الأحزاب لا تمتلك برامج .

ففشل مؤسسات الدولة في إفريقيا كان نتيجة لعدم قدرة الدولة على التخطيط لسياساتها وتنفيذها ،إضافة إلى هذا عمل النظام السياسي في الدول الإفريقية على تكثيف البنى البيروقراطية وتفكيك المؤسسات المنافسة أو المعارضة للسلطة على رأسها الأحزاب ، كما أن

[1] عبد الحفيظ جبابلية ،تحديات عملية بناء الدولة في إفريقيا ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات السياسية المقارنة ،جامعة دالي إبراهيم الجزائر ،2010،ص117.

القادة السياسيين كانوا في ميل دائم إلى أهل الثقة و الولاء بدلا من أهل الخبرة وذلك من اجل المحافظة على السلطة .[1]

**3-الفساد السياسي:**

حيث تتميز المؤسسات السياسية في دول القارة الإفريقية بالفساد وذلك يعود إلى مجموعة من العوامل والظروف التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة والتي تتمثل في:

-انعدام المساءلة والشفافية.

-غياب الرقابة للحد من الرشوة .

-العجز القانوني وعدم احترامه .-تركيز السلطة بيد صناع القرار .[2]

**4-العجز عن تبني مقربات تنموية :**

يعتبر الفقر من أكثر التحديات التي تواجهها الدولة في إفريقيا ويعود الانتشار الرهيب لهذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل من بينها قلة الموارد التي تكون متاحة في أقاليم على حساب أقاليم أخرى إضافة إلى هذا نجد أن اغلب الدول الإفريقية عانت من الحروب التي أدت إلى دمار البنى التحتية والتي انعكست سلبا على النشاط الاقتصادي وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى جماد نشاط السكان وفقدانهم لمناصب عملهم ،إضافة إلى هذا كان للازمات الاقتصادية دور كبير في زيادة معدلات الفقر.[3]

**5-الولاء القبلي في مقابل الولاء الوطني:**

[1] عبد الحفيظ جبابلية ،مرجع سابق،ص ص 85/81

[2] ، المرجع نفسه ،ص ص 87/86

[3] المرجع نفسه ،ص177

صارت القبيلة بتعدد دلالاتها واختلافاها الجوهرية تشكل تهديدا متزايدا للاستقرار السياسي لكثير من الدول، حيث أنها تخلق كيانات سياسية جديدة سرعان ما تبدأ بالمطالبة بالانفصال وبالتالي تعمل على التأثير في سياسات الحكومات.[1]

إن ما يميز الشعوب الإفريقية هي أن الفرد يحدد انتمائه بالنظر إلى القبيلة التي ينتمي إليها وليس إلى الوطن ،وما جعل الانتماء القبلي يعلو على الانتماء الوطني هو عجز الدولة عن تكوين مجتمع وطني بقيمه وتوجهاته القومية فالنخب السياسية حين أرادت تقليد الغرب في بناء الدولة لم تأخذ بعين الاعتبار الفوارق التاريخية والبيئية للمجتمع الإفريقي واتت بنموذج لايتوائم مع البيئة التي فرض فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو قيام القبيلة بوظائف هي في الأصل من مسؤولية الدولة.

إذ أصبح هناك غياب شبه تام للمصلحة العامة فالكل أصبح يسعى لتحقيق المصلحة الشخصية سواء كان على مستوى الأفراد أو الأحزاب و بالتالي انعدام لثقافة الحصيلة فالمسئول لا يسال عن ما حققه من برامج بل مدى خدمته لأفراد القبيلة.أيضا لا يجب أن ننسى الدور الذي تلعبه القبيلة في تغذية النزاعات الناتجة عن سياسات التهميش والإقصاء .

إذن ما يمكننا قوله في هذا السياق هو أن الدولة لم تستطع القيام بمهامها المناطة بها فالبرغم من حداثة المؤسسات إلى أن الجانب التقليدي في الممارسة لازال ظاهرا ومسيطرا.[2]

**6-تدخل الجيش في الحياة السياسية** :فعلى العكس من الدول الديمقراطية التي يكون فيها دور هذه المؤسسة هو الحفاظ على الأمن الخارجي للدولة فانه في افريقيا والى جانب وظيفته الأساسية يشترك في الحياة السياسية داخل الدولة ، فالمؤسسة العسكرية في الدول الإفريقية ونتيجة لانتشار الفساد الإداري والبيروقراطي فإنها تتهم بلدانها بأنها غير مؤهلة

[1] بعيو لعلى،إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية دراسة حالة ليبيا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث،جامعة قسنطينة 03،كلية العلوم السياسية،قسم العلاقات الدولية،السنة الجامعية 2023/2022،ص93

[2] علي مدوني، مرجع سابق، ص ص 153/151.

للحكم الديمقراطي ،لكن هذا لا يعني أن اغلب الجيوش مؤيدة للديمقراطية فهناك من الجيوش المعادية للديمقراطية والتي سعى للحفاظ على مصالح النخب العسكرية التي ترى في وجود حكومات ذات توجه ليبرالي خطرا لها فتبدأ بممارسة ضغوطات على هذه الحكومات بالتالي يجعلها تلجا إلى تقديم امتيازات وتنازلات لصالح هذه المؤسسة.[1]

فالدول الإفريقية عامة تتميز بسيطرة النخب العسكرية على أمور السلطة فيها وغالبا ما يتم إضفاء الطابع المدني والشرعي على العسكريين من اجل ضمان استمرارهم في السلطة وذلك عن طريق القيام بانتخابات بطريقة لا تسمح بحدوث منافسة.[2]

**ثانيا:العوامل الخارجية**

**1-العولمة:**

فبعد نيل الدول الإفريقية للاستقلال وبعد الانتشار الهائل للعولمة كان على هذه الدول مواكبة السياسات والاستراتيجيات الجديدة التي فرضتها الدول الكبرى و المنظمات الدولية على غرار الصندوق نقد الدولي والبنك الدولي والتي اشتملت على إصلاحات هيكلية وضرورة تطبيق خصخصة المؤسسات وهذه الشروط أدت بدورها إلى زيادة تفكك الدولة الإفريقية ومؤسساتها ،وفي مقابل هذا برز الدور الكبير للفاعلين الدوليين والشركات المتعددة الجنسيات أين أسهمت في التأثير على قرارات المنطقة حيث أن اغلب الدول فقدت استقلاليتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والمالي وهو مازاد من تبعيتها للقوى الكبرى بشكل كبير.[3]

وهنا تجدر الإشارة إلى الفكرة التي طرحها فرانسيس فوكوياما القائلة بان الشروط التي يفرضها البنك الدولي تساهم بشكل كبير في تدمير القدرات المتبقية للدولة ،وهو في هذه

[1] حمدي عبد الرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، منتدى العلاقات العربية والدولية، ص20/

[2] علي مدوني، مرجع سابق، ص 145.

[3] ا نسرين سالم ،أزمة بناء الدولة في إفريقيا الواقع والرهانات ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،ص 205

النقطة يطالب بخلق نوع جديد من العلاقات بين الدول المانحة والمتلقية يغيب فيها شرط التسييس بمعنى آخر تقديم المساعدات دون وضع الشروط حول طريقة ومجالات استخدامها.

**الحدود المصطنعة:** تعتبر إشكالية الحدود في افريقيا مصدر من مصادر الهشاشة في افريقيا فالحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمر الأوروبي في مؤتمر برلين 1885 هي التي كانت السبب في إيجاد هذه المشكلة ،حيث لم يتم وضع هذه الحدود على أسس سياسية أو حقائق اجتماعية بل وضعت بطريقة تخدم الأطماع الاستعمارية وهو ما ساهم في حدوث النزاعات والانقسامات.[1]

فالمراد قوله هنا هو أن الدول الإفريقية بصفة عامة مطالبة بالتصدي و القضاء على هذه الاضطرابات السياسية و محاولة إرساء أنظمة ديمقراطية قائمة على أسس الحكم الرشيد إضافة إلى حل مشكلة الأقليات ومشاكل الفقر وتحقيق امن فعال ودائم .

كل هذه التحديات التي سبق ذكرها ساهمت بشكل أو بأخر في افشال عملية بناء الدولة وعليه ظلت الشعوب الإفريقية تتخبط في دوامة من الفقر والغياب شبه كلي لمظاهر الحياة السياسية ،أين أصبح الخيار والحل الوحيد هو محاولة تنحية القادة السياسيين الذين في غالب الأمر كانوا نخب موالية للاستعمار القديم وكانت الطريقة الشائعة في الدول الإفريقية هي الانقلابات العسكرية التي تتم بواسطة المؤسسة العسكرية .

[1] كنزة مغيش،الدولة الهشة أم وضعية الهشاشة قراءة في إشكالية بناء الدولة في افريقيا ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،المجلد 8/العدد1(2021)ص224-246،ص234.

## المبحث الثاني:النظريات المفسرة للانقلابات العسكرية

إن حدوث تدخلات عسكرية في الحياة السياسية لبلد ما هو ظاهرة معروفة منذ القدم إذ أن محاولة تغيير وإسقاط الحكومات عن طريق العمل العسكري كان موضوعا معروفا سواء في العالم القديم أو الحديث ومتكررا في حقل العلوم السياسية ،وتعتبر الانقلابات العسكرية من اعنف أشكال التدخل العسكري في الحياة السياسية ،والتي لعبت دورا بارزا في تشكيل الحياة السياسية في إفريقيا،وقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث الخوض في النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة .

ولكن قبل التحدث عن هذه النظريات فانه يجب أولا التعرف على مفهوم الانقلاب فهو كغيره من المفاهيم الغامضة في حقل العلوم السياسية والدراسات الأمنية بصفة عامة الذي عرف تضاربا واختلافا في وجهات النظر والتعريفات المقدمة بخصوصه .

**المطلب الأول: مفهوم الانقلابات العسكرية: دراسة في المفهوم**

يمكن تعريف الانقلاب العسكري بأنه تغيير غير قانوني ومفاجئ للحكومة يلعب فيه أفراد قوات الأمن دورا بارزا ،يمكن أن تكون الانقلابات رجعية أو ثورية أو دموية أو غير دموية وعادة ما تكون مفاجئة تدوم لساعات أو أيام بدلا من أسابيع. تختلف الانقلابات العسكرية في هذا الصدد عن الأنواع الأخرى من الخلافات السياسية، إذ يجب التفريق بينها وبين تغير النظام عن طريق الانتخابات الديمقراطية أو الغزو الأجنبي أو التمرد الداخلي على نطاق أوسع أو أي مزيج من هذا.[1]

-**يعرف الانقلاب العسكري** على انه:"سيطرة جماعة من القوات المسلحة على الحكم في الدولة بالقوة".

-يعرف الانقلاب العسكري على انه:"عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه واستبداله بغيره، سواء كان قائد الانقلاب نفسه أو من يختاره هذا ويعينه لقيادة الدولة".

أو انه:"مسار مدروس وخطير يتم من خلاله تحييد قوى الجيش ووسائل الإكراه السياسي الأخرى، كما يتم فرض حالة من السلبية على القوى السياسية".

كما عرف أيضا: على انه الاستيلاء على السلطة في مركزها الرئيسي بما يمكن من بسط النفوذ على كافة أرجاء الدولة.[2]

[1] Alex thomson, an introduction to african politics,second edition ,routledge taylor and francis group london and new York ,p131 .

[2] زين الدين حماد،كيف تصنع انقلابا عسكريا ناجحا؟المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،دراسات المعهد 25 مايو 2016،ص3

ما تجدر الإشارة إليه هو أن الانقلاب لا يكون موجها ضد رأس الدولة لوحده، أو حتى أعضاء حكومته بل إن شرط الانقلاب الناجح أن يتمكن من قهر أو تحييد مختلف القوى المرتبطة بالنظام القائم والمنتفعة من استمراره.

**يعرف مشروع الانقلاب cdpالتابع لمركز كلابن للأبحاث الاجتماعية المتقدمة في جامعة الينوي في الولايات المتحدة الأمريكية الانقلابات:**"بأنها جهود منظمة لقمع السلطة التنفيذية الحالية لحكومة وطنية بشكل مفاجئ وغير قانوني،تنطوي بعض الأحداث على العنف ولكن هذه التغيرات غير الدستورية للحكومة ،كما يسميها الاتحاد الإفريقي يمكن أن تحدث أيضا دون إراقة الدماء".[1]

فالانقلاب يحدث عندما تعمل القوات المنظمة أو الجيش أو الشرطة على الإطاحة بحكومة وطنية في السلطة .

أما بخصوص الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية فهي غالبا ما تتعلق بعمل فيصل من القوات المسلحة للبلاد بعضها عنيف و البعض الآخر يحدث عندما يسيطر مسؤولو الأمن على قنوات الاتصال ويعتقلون القادة الحكوميين وكبار المسؤولين .

لكل انقلاب ظروفه الخاصة إلى أن هناك مجموعة من الظواهر والأنماط التي يؤدي تحققها إلى حدوثه،حيث يؤدي انعدام الأمن إلى انتشار الخوف والغضب بين الجمهور،فشل المؤسسات الديمقراطية أو زعيم استبدادي يتمسك بالسلطة ،ناهيك عن غياب الانضباط والمهنية داخل أفراد الجيش كلها عوامل يؤدي تراكمها في نهاية الأمر إلى حدوث انقلاب عسكري. وبالرغم من أن قادة الانقلاب في معظم الحيان يلجئون إلى الوعود بالعودة إلى الاستقرار والعمل على تحقيق الازدهار إلى أن الوضعية تبقى كما كانت عليه وتزداد

[1] Pierre jacquemot, en afrique des coups d'état signes de l'epuisement de la democratie importee, policy paper n°15 /23, octobre 2023, P4.

احتمالية حدوث انقلابات أخرى أو انقلابات مضادة [1]. إضافة إلى هذا يجب التطرق إلى نقطة أخرى وهي انه بمجرد وصول الجيش إلى السلطة فإنه يميل إلى زيادة الإنفاق العام ورفع الميزانيات العسكرية بشكل ملحوظ ،ويتم بعد ذلك مباشرة معالجة مصالح الشركات التي دفعت الانقلاب في المقام الأول، بعد ذلك يتم النظر في أولئك الموجودين في الحكومة وزملائهم في الثكنات خوفا من حدوث انقلاب مضاد ،وهذا ما يلاحظ في الانقلابات الإفريقية .[2]

تجدر الإشارة في نقطة أخرى إلى أن الانقلابات تكون اقل احتمالا عندما تحافظ المؤسسات على مستوى عال من الاحتراف بمعنى أن توفير التعليم العسكري المهني هو الأساس في منع الانقلابات.

الانقلاب ناجح هو الذي يستمر لسبعة أيام أو أكثر، وهناك من يعتبر انه يجب على قادة الانقلاب أن يبقوا في السلطة لمدة شهر على الأقل.[3]

يعتمد توقيت الانقلابات العسكرية على إخفاقات أداء النظام المدني ، والتي لا تكون بالضرورة نتيجة لعدم الكفاءة السياسية للنظام ولكنها قد تكون بسبب عوامل خارجية مثل انخفاض أسعار المواد الخام ، فالقوات المسلحة تبحث عن أي سبب من اجل جعله كحجة على فشل النظام القائم .وفي هذا السياق يلاحظ **رودلينجر**"**rodlinger**" أن هذه الإخفاقات تساعد في تعجيل الانقلابات فهي تخلق إمكانيات للقوات المسلحة لإضفاء الشرعية على حكمها ، فالمراد قوله هنا هو أن الجيش يبحث عن الإخفاقات التي تكون مدركة من طرف المواطنين من اجل الاستشهاد بها ،ففرصة الانقلاب تعتمد بدرجة كبيرة على علاقة

[1] PREVENIR LES COUPS D'ETAT LES FORCE ARMEES ESSAIENT D'INVERSER UNE TENDANCE TROUBLANTE, ADF, P4

[2] ALEX THOMSON, op.cit Pp139 /140.

[3] PREVENIR LES COUPS D'ETAT LES FORCE ARMEES ESSAIENT D'INVERSER UNE TENDANCE TROUBLANTE, op.cit P4

المواطنين بالنظام فعندما يضعف الدعم العام للحكومة ويصبح مستوى الثقة في المؤسسات المدنية ضئيلا في نفس الوقت الذي تتمتع فيه القوات المسلحة بدرجة من الشعبية هنا تزداد فرص الانقلاب العسكري.وهذا ما أشار إليه **هيتينجتونHuntington** فعندما لايتمكن الناس من تحقيق أهدافهم السياسية من خلال القنوات السياسية العادية فإنهم يقدمون مطالبهم باستخدام وسائل أخرى على غرار الإضرابات والمظاهرات وهنا غالبا ما يكون التدخل العسكري هو الحل لهذه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الحادة ،فالتدخل العسكري باختصار غالبا ما يمثل نهاية سلسلة من العنف في السياسة .[1]

كما يمكن التمييز بين أنماط مختلفة من الانقلابات والتي تقسم في الغالب إلى ثلاثة فئات المتمثلة في:انقلاب الوصي، انقلاب الفيتو، وانقلاب الاختراق.

-**انقلاب الوصي:** يتمثل في تدخل الجيش من اجل إنقاذ الدولة من سوء الإدارة المدنية، حيث يعتبر الرجال الذين يرتدون الزى العسكري انه من واجبهم استبدال المدنيين الغير أكفاء.

وفي ظل الأوصياء العسكريين يتم استهداف الفساد وعدم الكفاءة، تتم عملية تطهير للنظام السياسي القديم، وفي كثير من الحالات يفي الجيش بوعده بالعودة إلى الثكنات العسكرية بمجرد ضمان أن الانضباط قد عاد إلى العملية السياسية.وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية إلى انه عادة ما يترك الأوصياء المجتمع والاقتصاد دون تغيير كبير يذكر ،وتعتبر نيجيريا من الدول التي شهدت مثل هذا النوع من الانقلابات (الانقلابات الوصية)في مرحلة ما بعد الاستعمار .

-**انقلابات** : انقلابات مدفوعة بالتغيرات الاجتماعية التي تهدد بشكل مباشر مصالح الجيش وحلفائه ،شاع هذا النوع من الانقلابات في أمريكا الوسطى والجنوبية حيث قام الجيش بمنع

[1]STAFFAN WIKING, MILITARY COUPS IN SUB SAHARAN AFRICA HOW TO JUSTIFY ILLEGAL ASSUMPTIONS OF POWER, SCANDINAVIAN INSTITUTE OF AFRICAN STUDIES, Pp 31 /33.

الحركات اليسارية من الاستيلاء على سلطة الدولة.أما في إفريقيا فانه يمكن تصنيف الاستيلاء على السلطة في الجزائر عام 1992على انه انقلاب فيتو فتدخل الجيش هنا كان بسبب الخشية من نتائج الانتخابات متعددة الأحزاب ،فقد كانت هناك حركات إسلامية على وشك الفوز وتشكيل الحكومة المقبلة وهنا قام الجيش الذي كان قلقا بشان موقعه داخل مثل هذا النظام بإجهاض العملية الديمقراطية والاستحواذ على السلطة.

-**الانقلاب الاختراقي:** يقوم الجيش بالإطاحة بنظام قد عفا عليه الزمن (نظام استبدادي أو تقليدي)ويسعى إلى تغيير المجتمع بالكامل هنا خير مثال يمكن الاعتماد عليه في هذا السياق هو اثيوبيا التي شهدت انقلابا مفاجئا عام 1974اين قام الجيش بالتحالف مع حركات أخرى وإنشاء دولة اشتراكية في أعقاب 44عاما من حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي.[1]

**المطلب الثاني:المداخل النظرية المفسرة للظاهرة الانقلابية**

إذا ما حاولنا التطرق الى النظريات التي حاولت تفسير الانقلابات العسكرية فانه من الضروري التحدث على العلاقات المدنية العسكرية أولا ،فتدخل الجيش في الحياة السياسية أو حياده هو من الظواهر التي لايمكن دراستها بمعزل عن مجموعة من العوامل والتي تتلخص بشكل عام في المؤسسة العسكرية وخلفيتها الاجتماعية ومهنية أفرادها،إضافة إلى البيئة التي تنشط فيها هذه الأخيرة دون أن ننسى تأثير القوى الأجنبية على عمل هذه المؤسسة .

فمنذ نهاية الحرب الباردة تزايد الاهتمام بالدراسات المتعلقة بعلاقة العسكريين بالمدنيين وبناءا على ذلك تم وضع مجموعة من النظريات التي حاولت فهم الأنماط المتعددة لهذه العلاقات خاصة فيما يتعلق بالأزمات السياسية المرتبطة بصراعات السلطة .

[1] ALEX THOMSON, op.cit , P134

وعليه تطرق **هيتينجتون Huntington** من خلال مؤلفه المعروف بالجندي والدولة" **soldier and the state**"إلى فك ما أطلق عليه بإشكالية العسكر والمدنيين، فالسياسي يعمل على تحديد ما ينبغي على العسكر القيام به من دون أن يتدخل في أساليب التنفيذ في حين أن العسكري يقرر طرائق التنفيذ من غير أن يتدخل في السياسات التي سينفذها ،بمعنى انه كان حريص على ضمان أن الجيش سيقوم بالمهام المناطة به وفي نفس الوقت يضمن بقائه خارج المسائل المتعلقة بالسياسة بمعنى حياده اتجاه هذه القضايا .

كما يؤكد على ضرورة إعطاء الجيش الاستقلالية في تسيير الشؤون العسكرية والتي بدورها ستنتج احترافية الضباط والتي ينجم عنها جيش قوي ومحايد بالتالي سيكون طوعا تحت مسؤولية الحكام المدنيين ،فالمراد قوله من هذه النظرية هو أن احترافية الجيش ستؤدي بالضرورة إلى حياده.[1]

أما فاينر فقد تطرق إلى هذه المسالة من نقطة أخرى فهو يرى أن الجيش يتدخل بطريقة غير مباشرة ،بمعنى أن المدنيين يقومون بتأدية مهامهم ومسؤولياتهم بناءا على ما تفرضه تشريعات الدولة غير أنهم في غالب الأحيان يقعون تحت تأثير السلطة العسكرية التي تسعى للحصول على امتيازات على المستوى التنظيمي أو حتى الشخصي عن طريق الابتزاز والذي قد يتطور فيما بعد إلى قيام الجيش بتغيير الحكومة المدنية بأخرى، خاصة إن لم تقم بتحقيق تطلعاته.كما يرى فاينر انه قد يكون هناك توازن بين السلطة المدنية والعسكرية بمعنى وجود حزب سياسي قائم تدعمه المؤسسة العسكرية والعكس صحيح بمعنى هي علاقة تبادلية بين المؤسسة العسكرية والمدنية فكلاهما يدعم الآخر وكلاهما يمارس الابتزاز ضد المجتمع والطبقة المعارضة وهو ما ينتج عنه حاكم مستبد مدعوم بالقوة العسكرية .أما التصنيف الآخر الذي تطرق إليه فاينر في هذا السياق هو التدخل العسكري المباشر بمعنى أن يصبح

[1] طيبي غماري،الجندي والدولة والثورات العربية،الطبعة الأولى،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر،2019،ص ص 34/30

العسكر هو الحاكم الفعلي والمباشر في الدولة ويقوم بالمهام المدنية والعسكرية على حد سواء . كما تطرق فاينر إلى مجموعة من العوامل التي يرى بأنها تساهم في استعداد الجيش في التدخل في الحياة السياسية والتي يرى بأنها تتمثل في المصالح الوطنية فاغلب التدخلات العسكرية تكون مبررة بالظروف الاجتماعية والسياسية التي تعيشها الدولة حتى ولو كانت مصالح المؤسسة العسكرية هي الدافع في المقام الأول .[1]

أما **جانويتز**"**janwitz**" فركز على الجوانب الثقافية حيث يفضل الجندي المواطن على الجندي المحارب ،فالجندي الذي يتشبع بقيم المواطن يمكن إقناعه بالقيام بمهامه العسكرية التي يجب أن تكون تحت سلطة النخب المدنية وفي نفس الوقت كبحه عن التدخل في الحياة السياسية . كما اعتبر جانويتز انه ليس من السهولة منع الجيش من التدخل في الحياة السياسية وبناءا على هذا فانه يجب البحث عن طرق تسمح بتوظيفه لمصلحة الدولة والمجتمع ،فالطريقة المثلى لجعل الجيش يستجيب للسلطة المدنية هو في تشجيع العمل المشترك والتفاعلات المنتظمة بين المجالين المدني والعسكري وعليه يدعو هذا الأخير إلى التجنيد الإجباري الذي يعتبره الوسيلة التي تسمح باندماج المجالين مع بعضهم البعض.[2]

وبناءا على ما تم التطرق إليه فانه يمكن اعتبار أن هناك مجموعتين فكريتين أساسيتين، الأولى أكدت على البيئة الاجتماعية والسياسية للدولة والتي يجادل من خلالها كل من صامويل هيتينجتون و فاينر بان الظاهرة الانقلابية هي ظاهرة من المرجح أن تحدث أكثر في الأنظمة السياسية التي تفتقر إلى الثقافات السياسية المؤسسية والتي تعاني في نفس الوقت من مشاكل أخرى على غرار الصعوبات الاقتصادية والانقسام الاجتماعي .

أما المجموعة الثانية فتركز بدرجة كبيرة على القدرة التنظيمية وشخصية الجيش نفسه،حيث يعتبر موريس جانوفيتز أن الوطنية والانضباط والمهنية والتماسك الموجود في قلب الخدمة

[1] طيبي غماري،مرجع سابق ،ص ص 39/37.

[2] المرجع نفسه ،ص ص 46/42.

العسكرية هي من بين العوامل التي تجبر الجنود في نهاية المطاف إلى التدخل والقيام بانقلاب وذلك في سبيل تخليص دولتهم من الحكومات المدنية الغير كفؤة والفاسدة بالدرجة الأولى .

لكن ما يلاحظ هو انه من الصعب فصل هذين العاملين عن بعضهما البعض فالانقلابات العسكرية في إفريقيا تحدث لان البيئة الاجتماعية والسياسية تشجع على ذلك هذا من جهة ومن جهة أخرى احتواء القارة على مؤسسات عسكرية منظمة ومتحمسة بما فيه الكفاية للاستفادة من هذا الوضع ،إضافة إلى هذا لايمكن اعتبار أن الوطنية والمهنية هي العوامل المحددة الوحيدة ففي بعض الأحيان يلجا الجنود للتمرد من اجل تعزيز مصالحهم المؤسسية وتحقيق مصالحهم الشخصية.

وبالرغم من أن العديد من الانقلابات تكون غير دموية إلى انه يجب التذكير بان الجيش لديه القدرة التنظيمية والتكنولوجيا لمواجهة أي مجموعة أخرى يمكن أن تعترض العملية الانقلابية .[1]

**المداخل النظرية التحليلية :**

اشرنا في هذا السياق التحليلي إلى المداخل النظرية التحليلية الآتية لدراسة الظاهرة هي:

**ـ نظرية الانفصال:**تقوم هذه الأخيرة على فرضية أن على المؤسسة العسكرية أن تبقى منفصلة ماديا وإيديولوجيا عن المؤسسات السياسية للدولة ومن اجل فرض هذا الانفصال لابد من وجود مجموعة من المؤسسات المدنية التي تكون لديها القدرة على بسط سيطرتها السياسية على القوات المسلحة.

وفي هذا الصدد يرى هارولد ترينكوناس أن هذه السيطرة تتحقق حينما تكون السلطة النهائية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية في أيدي مسؤولي الحكومة المدنية وتزداد هذه السيطرة حينما

[1] ALEX THOMSON, op.cit , P135.

تكون مهام المؤسسة العسكرية محصورة فقط في وظيفتهم الأساسية والمتعلقة بالتجهيز للحرب ،فهو يرى انه كلما توسع مجال نشاط المؤسسة العسكرية إلى باقي دوائر صنع السياسة ازداد تسييسها وبالتالي يصبح ن الصعب على السلطات المدنية التحكم فيها .[1]

**ـ نظرية التوافق:**هذه النظرية تفترض انه ينبغي أن تهدف كل من المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمجتمع إلى علاقات تعاونية فإذا حدث توافق حول أربعة مؤشرات المتمثلة في التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش ،عملية صنع القرار السياسي ،آلية تعيين أو اختيار جنود الجيش والنمط العسكري انه ستقل احتمالية حدوث تدخل عسكري في حين لو حدث انشقاق بينهم حول المؤشرات السابقة فان احتمالية التدخل ستكون كبيرة . [2]

**ـ نظرية الميراث الاستعماري:** فبعد نيل الدول الإفريقية للاستقلال وانتقال السلطة للافريقين وفي ظل الأنظمة الضعيفة التي عرفتها القارة وجد العسكريون الفرصة لتحسين أحوالهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ،إضافة إلى عدم امتلاك الأنظمة للقوة من اجل السيطرة الكاملة على الجيش خاصة وإنها يعتمدون على الجيش في الكثير من الأحيان للحفاظ على الوضع القائم،وعندما يلجا المدنيون إلى العسكريين لتحقيق أغراضهم السياسية ينتهي الأمر بسيطرة العسكريين على السلطة مثلما حدث في نيجيريا عندما استعانة السلطة الفدرالية بالجيش وانتهى الأمر باستحواذه على سلطة الدولة .

الدول التي كانت خاضعة للأنظمة الفرنسية هي الأكثر قابلية لحدوث انقلابات عسكرية.[3]

**ـ نظرية العدوى:**يستند أصحاب هذه النظرية إلى افتراض وهو أن حدوث انقلاب في دولة معينة يؤدي إلى تشجيع العمليات الانقلابية في الدول المجاورة ،ويعتبر أصحاب هذا الرأي

[1] حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، قطر، ص ص 36/31.

[2] المرجع نفسه ، ص 38/37..

[3] سلوى محمد لبيب، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الرابع 1975، ص218

أن الانقلابات تحدث في شكل موجات وقد تم الاستناد في هذا السياق بمثال حول الموجات العسكرية فالأولى حدثت في 1962والتي استمرت نحو شهر كامل و التي كانت بين الضباط التابعين لفرنسا الذين شعروا بأنهم يشاركون في حكم البلاد في حين رفضت الدول حديثة الاستقلال ضم هذه الجيوش إلى قواتها ، أما الموجة الثانية فان ضباط كلا من داهومي وإفريقيا الوسطى كانوا يعملون في الهند الصينية مما ساعد في حدوث عملية العدوى .[1]وهو ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية بفخ الانقلابات.

## المبحث الثالث:عوامل تطور الظاهرة الانقلابية في إفريقيا

نظرا لتعقد الظاهرة الانقلابية وتعدد المتغيرات المتسببة فيها ستحاول الدراسة من خلال هذا المبحث معالجة الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الانقلابات .

### المطلب الأول:أسباب الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية

[1]، سلوى محمد لبيب مرجع سابق ، ص 223.

صحيح أن لكل انقلاب ظروفه وأسبابه سواء الدولية أو المحلية التي تهيئ الظروف لظهوره إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي إذا توفرت في دولة كان احتمال استيلاء الجيش على السلطة أمرا لا مفر منه .

**1-الصراعات الطبقية:**تعد الصراعات الطبقية في المجتمع من بين المتغيرات التي استخدمها الباحثون لشرح أسباب الانقلابات بطبيعة الحال لاتشكل صراعات الطبقة بمفردها أي متغيرات منفصلة أنها تشير بشكل أكثر دقة إلى كيفية تأثير السخط الاجتماعي والفشل الاقتصادي على إمكانية التدخل .

ويتم التفريق بين ثلاث أنواع من الانقلابات العسكرية ،الانقلابات التي تسببها الصراعات بين قطاعين (الاجتماعي والحاكم ) هذا النوع من الانقلابات التي كانت شائعة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا لا تؤدي إلى أي تغيير حقيقي في البنية الاجتماعية أو هيكل السلطة ولكنها في الواقع تؤدي فقط إلى تغيير الحكومة .

ويمكن تمييز نوع أخر من الانقلابات حيث يستولي قطاع محافظ نسبيا من سلك الضباط على السلطة من حكومة تقدمية نسبيا،هذا النوع من الانقلابات المحافظة غالبا ما يكون مدعوما ومخططا له من قبل العاصمة وجهاز مخابراتها غير القادرة على الحفاظ على الاستقرار السياسي الذي تجده العاصمة مرغوبا فيه ،كان هذا النوع من الانقلابات الذي يتم التحكم فيه عادة من العاصمة شائعا خلال طفح الانقلابات في الستينات في إفريقيا

وثالثا هناك نوع من الانقلاب الذي يبدو ثوريا وتقدميا هذه الانقلابات تزيل أنظمة الاوليغارشية الرجعية التي منعت التغيير الاجتماعي ينظر إليهم على أنهم متطرفون من حيث أنهم يزيلون الملكيات ويبدؤون الإصلاح وما إلى ذلك ,

كما يعتقد هيتينجتون انه يستطيع تحديد ثلاثة أهداف مختلفة في عمليات الاستيلاء العسكرية مستشهدا بأمثلة من أمريكا اللاتينية بشكل رئيسي يصف هيتينجتون دور القوات المسلحة في مراحل مختلفة من التطور.

ينتمي الجيش إلى الطبقة الوسطى ومصالحهم هي نفس مصالح الطبقة الوسطى وبالتالي فان دور الجيش هو يعتمد على فتح الباب أمام الطبقة الوسطى وإغلاقه على الطبقة الدنيا وبالتالي فان الدور المجتمعي للقوات المسلحة يعتمد أيضا على طبيعة النظام الحاكم مع تغير المجتمع .كما يتغير دور الجيش في عالم الاوليغارشية فالجندي هو راديكالي في عالم الطبقة الوسطى وهو مشارك وحكم بينما يلوح المجتمع الجماهيري في الأفق يصبح الوصي المحافظ على النظام الحالي .

تتميز الانقلابات الإفريقية البريتوريانية الراديكالية فعادة ما يأتي الضباط الذين ينفذون مثل هذا الانقلاب من الرتب الوسطى إضافة إلى كونهم متحدين بقضية مشتركة وليس بفرد كما هو الحال في الانقلابات الاوليغارشية وعادة ما يكون لديهم برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الوطنية.[1]

**2- الهويات والعرقيات:**لطالما شكلت المصالح المرتبطة بالمجموعات العرقية والإقليمية كمتغيرات أساسية في محاولة تفسير الظاهرة الانقلابية في إفريقيا ،وعليه حاول المفكر صامويل ديكالو انتقاد الاتجاهات المفسرة لعمليات الاستيلاء العسكرية من خلال تصرفات الحكام العسكريين معتبرا أنهم في غالب الأحيان سيكونون مثل سابقيهم من المدنيين سيفضلون مصالحهم العرقية أو حتى الإقليمية.

[1]Staffa n wiking, op.cit , p40/41

ما يعني أن اغلب الباحثين والمفسرين للشؤون الإفريقية يتفقون جميعا انه لا يوجد خلاف أو شك في أن الروابط العرقية والإقليمية تلعب دورا مهما للغاية في تفسير الأحداث السياسية مما يؤدي للاستيلاء العسكري في هذه البلدان .

أما هيتينجتون فيرى أن القيادة الأكثر كفاءة في بناء المؤسسات يجب أن تأتي من مجموعات لا ترتبط مباشرة بطبقات عرقية أو اقتصادية معينة.[1]

**3- الإخفاقات في الأداء:**

هناك مجموعة من الإخفاقات في الأداء والتي عادة ما يوجهها الجيش إلى النظام المدني والمتمثلة في :السلوك الغير دستوري وخاصة الفساد ،إضافة إلى الإخفاقات الاقتصادية وعدم القدرة على التعامل مع المعارضة بما في ذلك الفوضى السياسية هي التي تساعد في التعجيل بالانقلابات ،ومع ذلك فان هذا لايعني أنها دوافع الاستيلاء العسكري بل إنها تخلق في المقام الأول إمكانيات للقوات المسلحة لإضفاء الشرعية على حكمها..

فاللحظة الأنسب للتدخل هي عندما يكون مستوى الثقة في المؤسسات المدنية منخفضا في نفس الوقت الذي تتمتع فيه القوات المسلحة بدرجة من الشعبية

بالنسبة لهيتينجتون غالبا ما يكون التدخل العسكري هو الحل للاضطرابات الاجتماعية والسياسية الحادة،فالتدخل العسكري يمثل نهاية سلسلة من العنف في السياسة [2].

**4-المصاعب الاقتصادية:**

عند دراسة الانقلابات العسكرية لا يمكننا تجاهل العوامل الاقتصادية ،إذ أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين هذين الاثنين إن صح التعبير،ففي غالب الأحيان الأزمات الاقتصادية التي

[1]Staffanwiking , op.cit 44/43

[2], ibid t , p p31/33

تؤدي بالدول للجوء إلى السياسات التقشفية تؤثر بطبيعة الحال على القطاعات المفصلية والحضرية والتي تؤدي بشكل أو بآخر في إمكانيات التدخل العسكري .

فالميل للانقلاب يتضاءل مع زيادة التنمية الاقتصادية لكن هذا بطبيعة الحال لا ينفي أن احتمال حدوث انقلاب يزداد مع التنمية الاقتصادية ،وإذا ما حاولنا تدعيم هذه الفرضية فانه يمكن الاستناد على ما تناوله **مايكل ساهلين maykel sahlin**بقوله أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تزيد من احتمال حدوث انقلابات فعمليات الاستيلاء العسكرية ليست شائعة في البلدان التي يكون فيها مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية منخفضا أو حيث لا يكاد يوجد أي تطور على الإطلاق،فكلما كان هناك قدر من التنمية الاجتماعية والاقتصادية تزداد احتمالية حدوث انقلاب وفي نفس الوقت يجب التنويه إلى أن البلدان الأكثر تقدما اجتماعيا واقتصاديا تكون فيه القوات المسلحة مرة أخرى اقل استعدادا للتدخل وهذا يدخل ضمن ما يعرف بمهنية الجيش أو القوات المسلحة.[1]

فما يمكن قوله إذن في هذه النقطة هو أن التنمية الاقتصادية لا تشكل دائما العصب المحرك لانقلابات في الدول فحتى الدول التي تعرف أعلى معدلات التمنية يمكن أن تتعرض لمثل هذه الظاهرة إلى أنها تكون بدرجة قليلة مقارنة بالدول التي تكون فيها التنمية منخفضة أو غائبة كليا .

**5- مهنية الضباط العسكريين:**

يمكن العثور على تفسير بسيط وغير شائع للمصطلح في المؤلفات التي سعت إلى اسباب الانقلابات في أشكال مختلفة من التدريب العسكري ، بخصوص هذه النقطة يعتبر أن الضباط الذين تم تدريبهم على التقاليد البريطانية في أكاديمية sandhui stالعسكرية يعتبرون أكثر احترافا من أولئك الذين تم تدريبهم على يد الفرنسيين في سانت سير.

[1]Staffanwiking , op.cit ,pp 36/38.

وبطبيعة الحال يكمن الفرق بين الاثنين في الموقف اتجاه الدولة فالضابط المتدرب في الأكاديمية البريطانية يتم تدريبه ليكون مخلصا للحكومة المدنية بغض النظر عن السياسي في السلطة وطالما أن الجيش يكرس نفسه لتنفيذ الواجبات المناطة به من قبل صانعي القرار السياسيين فيمكن اعتباره مهنيا .وهذا ما طرحه هيتينجتون في فكرته القائلة بان الضباط المحترفين ليسوا على استعداد للتدخل في القضايا السياسية .[1]

**6-الهشاشة الكبيرة:**فبالاعتماد على المؤشر الذي يصدره سنويا صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي الأمريكيان من أهم المصادر حول تصنيف الدول الهشة ومن خلال مطالعة هذا التصنيف في السنوات الخمس الماضية يثبت أن الدول الإفريقية التي عرفت أكثر عدد من الانقلابات هي في اغلبها تتدرج ضمن خطر الهشاشة .[2]

وفي نفس السياق يطرح **ويلش** ثمانية عوامل مفسرة للانقلابات العسكرية والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية :

1-تراجع مكانة وهيبة التنظيمات والأحزاب السياسية الكبرى وهو ما يجسده ما يلي:

-الاعتماد على القوة بدلا من الإقناع لتحقيق الامتثال والطاعة .

-التوكيد على مبدأ الإجماع في مواجهة القوى المعارضة .

[1]Staffanwiking,, op.cit,, p 57

[2]عبد القادر محمد علي، موجة انقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء:العوامل المشتركة والسيناريوهات، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص3-2022، **https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2022-02/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9%20%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%20%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA.pdf**

-عدم وجود أي اختيار سياسي فعال .

2-الانقسام السياسي:وهو ما يضعف من الحركة الوطنية الواسعة التي أسهمت في رحيل القوى الاستعمارية السابقة.

3-ضعف احتمال التدخل الخارجي لكبح جماح الانقلابات العسكرية .

4-تأثير نظرية العدوى،حيث أن نجاح الانقلاب في دولة يشجع العسكريين في دول افريقية أخرى .

5-تنامي العداءات الاجتماعية المحلية ولاسيما في الدول التي شهدت سيطرة جماعات الأقلية على السلطة .

6- المشكلات الأزمات الاقتصادية التي تدفع الحكومات لتبني سياسات تقشفية يكون تأثيرها سيئا على سكان الحضر

7-تفشي الفساد وعدم الكفاءة في أجهزة الدولة ولاسيما أوقات الأزمات الاقتصادية .

8- تزايد الوعي في صفوف الجيش لان لديهم القوة التي تمكنهم من التأثير على إزاحة القادة السياسيين.[1]

**المطلب الثاني: تطور الانقلابات العسكرية في إفريقيا**

عرفت القارة الإفريقية موجات عديدة من الانقلابات التي تأرجحت بين انقلابات ناجحة ومحاولات فاشلة فمنذ نيل دول القارة الاستقلال في ستينيات القرن الماضي ما انفكت تشهد مثل هذه الظاهرة وتنقسم موجات الانقلابات إلى ثلاثة أجيال:

[1] حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 69/68.

- **الجيل الأول** وهي الانقلابات التي حدثت مباشرة بعد الاستقلال ،والتي تطلق عليها تسمية الانقلابات التصحيحية بمعنى تهدف إلى تصحيح مسار الدولة وهو ما عرفته مجموعة من الدول على غرار حكومة سيلفانوس اولمبيو في التوغو عام 1963،هواري بومدين في الجزائر عام 1965،وكذلك نكوام نكروما في غانا عام 1966،وموديبو كايتا في مالي عام 1968.فاغلب هذه الدول عرف رؤسائها هذا النوع من الانقلاب.
- **الجيل الثاني:**عرفت فيه الظاهرة انحسارا وانخفاضا مع نهاية الحرب الباردة ، فاغلب الدول التي كانت منضوية تحت أنظمة الحزب الواحد والتي كان يدعمها الاتحاد السوفيتي خسرت هذا الدعم بمجرد انتهاء الصراع البارد ،وأصبحت ملزمة أو مجبرة على تبني المعايير والشروط التي فرضتها الدول الغربية كما ارتبطت

اغلب الانقلابات في هذه الفترة بما يعرف بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي أين تم وضع حد للأنظمة الاستبدادية المتقادمة كما حدث في مالي عام 1991.

وقد أحدثت بعد ذلك نقلة نوعية فقد سعت عدة تدابير اتخذها المجتمع الدولي إلى منع الانقلابات ،مما أدى إلى وضع قاعدة مناهضة للانقلاب ، ومن المعالم البارزة بالنسبة للقارة الإفريقية يمكن الأخذ على سبيل المثال اعتماد الاتحاد الإفريقي على إعلان **لومي** في عام 2000الذي يدين أي تغيير دستوري للحكومة ،كما قدم العديد من التدابير التي تهدف إلى تعليق عضوية الدول التي تقوم بانتهاك هذا المبدأ .

كما تم أيضا اعتماد تدابير تكمن في إضفاء الطابع المهني على القوات المسلحة وتعزيز السيطرة المدنية.[1]

[1] Coups d'état en afrique : le retour de l'uniforme en politique, bulletin francopaix, vol ; 7, n 1-2, janvier-février 2022,p3

لكن ما يجب قوله في هذا السياق هو انه في الوقت الذي عمل فيه المجتمع الدولي على وضع مجموعة من المعايير والقوانين لإدانة العمليات الانقلابية ،أصبح هناك دول تساند بطريقة أو بأخرى هذه الانقلابات وذلك لاعتبارات تمس أو تحقق مصالحها ، إلى جانب هذا يجب القول انه من النادر أن تحدث انقلابات دون إخطار أجهزة الاستخبارات الخارجية فالانقلابيون أنفسهم هم الذين يتصلون بالقوى الخارجية لطمأنتهم على مصالح دولهم ، وفي غالبية الأحيان حتى الدول التي ينبغي لها أن تدين الانقلابات تتردد كثيرا في استخدام وصف الانقلاب وذلك خوفا من اتجاه هذه الدول نحو المنافسين الدوليين .

- **الموجة الثالثة:**هي تلك التي بدأت منذ عام 2019وهي الأكثر تعقيدا مست على وجه الخصوص منطقة غرب إفريقيا.إن هذه الانقلابات أظهرت حدود نظريات العلاقات المدنية العسكرية التي ألقت لفترة طويلة نظرة كاريكاتورية على العلاقات بين الجيش والمدنيين في إفريقيا ، و ما يميز هذه الانقلابات هو استنادها إلى عاملين أو جانبين أساسيين :الأول يتمثل في الأزمة الأمنية التي فشلت فيها التدخلات الوطنية والدولية في وقف صعود الجماعات الإرهابية والصراعات الطائفية فعلى سبيل المثال أشارت المجالس العسكرية في كل من تشاد وبوركينافاسو ومالي السياسيين بأصابع الاتهام إلى عدم كفاءة السياسيين في الاستجابة للازمة الأمنية وعمدوا في نفس الوقت إلى ترسيخ أنفسهم كضامنين للاستقرار في مواجهة السياسيين الغير قادرين على كبح الأزمة.أما الجانب الثاني فهو الشعبوية فهذه الانقلابات تستند إلى الشعبوية بمعنى أنها تستغل استياء الشعب العميق من الحكم الغير قادر على تلبية احتياجاتهم الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.وعلى هذا المستوى يكون للجيوش التي تستولي على السلطة في بعض الأحيان صلات مع المواطنين بدرجة كبيرة مقارنة بالحكام الذين تم انتخابهم .[1]

[1] Coups d’état en afrique : le retour de l’uniforme en politique, op.cit, p4

إن المخاوف التي أثارتها الانقلابات لا تتوقف عند حدود مسائل الاستقرار أو حالة الديمقراطية في البلدان التي عانت منها بل إنها تتحدى الاعتقاد بان القارة الإفريقية قد طوت صفحة الانقلابات فقبل عام 1990 كانت التدخلات العسكرية هي الشكل البارز لتغيير الحكم والأنظمة السياسية .

إذا ما حاولنا سرد تاريخ الانقلابات في القارة الإفريقية فانه يمكن القول بأنها مرت بحوالي 289 عملا غير قانوني من قبل الجيش الإفريقي وذلك منذ العمل في مصر الذي أدى إلى تنحية الملك فاروق الأول من قبل محمد نجيب في عام 1952 والذي أشاد به المصريون واعتبروه عملا من أعمال التحرر ،156 محاولة كانت ناجحة والآخرون فشلوا .

يعتبر السودان من أكثر الدول الإفريقية التي سجلت اكبر عدد من الانقلابات الناجحة والفاشلة على حد سواء وذلك بمعدل 19 انقلاب منذ خمسينيات القرن العشرين ،وإذا ما أخذنا في الحسبان المؤامرات المحبطة أي تلك المؤامرات التي توقفت على مستوى التخطيط ولم يكتب لها التنفيذ يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من ثلاثون .

بعدها تأتي بوركينافاسو التي هي بدورها لديها حوالي عشرة محاولات ناجحة ولم تفشل وهي من بين الدول التي تعاقب على حكمها خمسة من رؤساء الجيش .

وقد ظل العدد الإجمالي لمحاولات الانقلاب في إفريقيا ثابتا تقريبا بين عامي 1960و1990بمتوسط حوالي أربعة محاولات في السنة.

بعد ذلك بين عامي 1990و2020 انخفض هذا الرقم إلى النصف بعد موجة المؤتمرات الوطنية التي بدأت في بنين.[1]

وفي الشكل التخطيطي التالي توضيح لتطور الظاهرة الانقلابية :

[1] Pierre jacquemot, coups d'état en afrique, origines et conséquences, policy paper pp15 /23, octobre 2023, p p 4-5-6.

**الشكل رقم1: يوضح تطور الظاهرة الانقلابية**

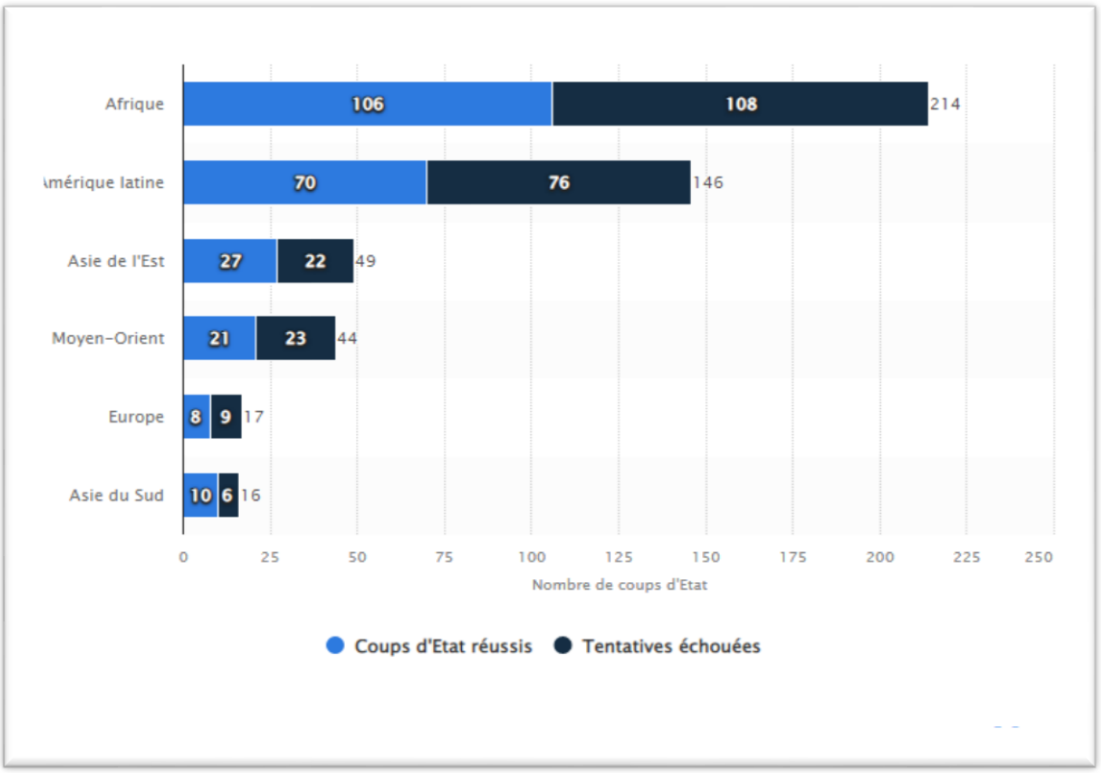


Nombre des coups d'etat réussis et de tentatives de coups d'etat ayant échoué dans lemonde entre 1950et 2022 selon le continent, statista, 2aout2023

يوضح الرسم البياني الموضح في الشكل التالي عدد الانقلابات الناجحة و محاولات الانقلاب الفاشلة حول العالم بين عامي 1950و 2022،والواضح هو أن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات التي عرفت وعانت من اكبر عدد من الانقلابات منذ عام 1950،وذلك بمعدل حوالي 106 انقلاب ناجحة،و 108 انقلاب فاشل . تليها بعد ذلك في المرتبة الثانية المزيد من المحاولات الانقلابية التي تراوحت بين 70انقلاب ناجح و 76 انقلاب فاشل، في حين عرف جنوب آسيا اقل عدد ممكن من الانقلابات العسكرية سواء الناجحة أو الفاشلة.[1]

[1] Nombre de coups d'état réussis et de tentatives de coups d'état ayant échoué dans le monde entre 1950et 2022 selon le continent, statista, 2 aout 2023.

- **عودة الانقلابات إلى القارة الإفريقية 2023/2020:**

مع مطلع عام 2020 بدأت سلسة أخرى من الانقلابات والتي شملت 14 انقلابا كانت شبيهة نوعا ما بتلك التي حدثت في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين:

-في مالي طرح المجلس العسكري بقيادة العقيد عاصيمي غويتا انهيار النظام لتبرير الإطاحة بإبراهيم بوبكر كيتا في أوت عام 2020.

-في تشاد فرض محمد ادريس ديبي سلطته بعد وفاة والده وهي مناورة أحادية الجانب للاحتفاظ بالسلطة في افريل عام 2021.

-في مالي كرر العقداء الانقلابيون الإطاحة بالحكومة الانتقالية في ماي 2021 ثم قاموا بعكس تحالفاتها الخارجية لصالح روسيا ضد فرنسا .

-في غينيا تمت الإطاحة بالفا كوندي الذي انتخب بطريقة سيئة قبل عام لولايته الثالثة في سبتمبر 2021.

-بوركينافاسو اتخذ المقدم بول هنري دامبيا ذريعة لعجز روش كريستيان كابوري عن محاربة الجماعات الإرهابية الجهادية لدفعه إلى الاستقالة في جانفي 2022.

- في الثاني من شهر فيفري عام 2022 فشلت محاولة انقلاب في قصر الحكومة في غينيا بيساو وكان مرتبطا بشكل مباشر بالاتجار بالمخدرات

- وفي صيف عام 2023 حدث انقلابان جديدان غير متوقعان في القارة وذلك في كل من النيجر في شهر جويلية وآخر في الغابون في شهر أوت من نفس العام . [1]

في ظل اعتقاد المجتمع الدولي أن إفريقيا قد طوت صفحة الانقلابات إلى أن الانقلابات الأخيرة التي طبعت الساحة الإفريقية كان لها رأي آخر ، فقد أسهمت مجموعة من العوامل

[1] Pierre jacquemot, op .cit, p7

والمتغيرات سواء الدولية أو الوطنية أو كلاهما الى إعادة إحياء هذه الظاهرة وتفجرها من دولة إلى أخرى ولعل هشاشة الدولة الوطنية الإفريقية تتصدر قائمة هذه العوامل إضافة إلى تعثر الديمقراطية الوليدة وعدم نجاحها في تحقيق أهدافها وتوقعات الشعوب الإفريقية إضافة إلى تكريس سيطرة المجموعات القبلية والإثنية وإضفاء الطابع الشرعي ، عانت الدول الإفريقية في مجملها من فساد الطبقات الحاكمة ولجوء الكثير منهم إلى تمديد فترات حكمهم كما إضافة إلى ما سبق ذكره تواجه اغلب هذه الدول خطرا والذي لطالما لعب على أوتار الحياة السياسية في المنطقة والمتمثل في سيطرة المجموعات الإرهابية والذي كان سببا في تدخل الشركات الأمنية الخاصة والتي لها هي الأخرى دور في هذه الانقلابات وان كان بشكل غير مباشر.

إضافة إلى العوامل السابق ذكرها فانه لا ينبغي أن ننسى الدعم الشعبي لموجات الانقلابات نظرا لفشل الحكام السياسيين لكن الإشكال المطروح في هذا السياق هل سينجح الانقلابيون الجدد في تلبية واحتياجات هذه الشعوب وتحقيق توقعاتهم أم أنهم سيفشلون هم بدورهم مثل سابقيهم وبالتالي يزداد الانفجار الشعبي لأنه وبطبيعة الحال سيواجه هؤلاء الانقلابيون مجموعة من القيود والعقوبات على الصعيد الدولي والقارية ،فالمعروف انه عندما يحدث انقلاب فانه يميل إلى خلق المشاكل بدلا من حلها فإذا أطاح العسكريون بحكومة مدنية وخاصة المنتخبة ديمقراطيا فمن المرجح ومن المعقول اعتبار الانقلابيين أنهم غير شرعيين ويمكن أن يؤدي الفشل في تبريرهم لأفعالهم إلى مزيد من الانقلابات وفي غالب الأحيان تكون هذه العمليات مصحوبة بمجموعة من التصريحات التي مفادها أن المجلس العسكري سيكون مؤقتا وانه فقط من اجل الإشراف على الانتقال إلى الديمقراطية ولكن في معظم الأحيان لا يتحقق هذا .[1]

[1] Prévenir les coups d'état les force armées essaient d'inverser une tendance troublante, op.cit , p12

فالانقلابات غالبا ما يكون لها تداعيات عميقة يمكن أن تؤثر على الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية فعلى سبيل المثال تؤدي الانقلابات العسكرية إلى تعليق المساعدات حيث يمنع على الدول والمنظمات الغير حكومية تقديم المساعدة لحكومة تتولى السلطة عن طريق انقلاب وعند تعليق هذه المساعدات تتضرر المشاريع المتعلقة بمجموعة من القطاعات على غرار المشاريع المتعلقة بالأمن القومي أو الطاقة ،الزراعة وحتى الصحة فعلى سبيل المثال خسر السودان ما يقارب حوالي 4.4 مليار دولار من المساعدات التي تعهد بها المجتمع الدولي في الأشهر الثمانية التي أعقبت انقلاب عام 2021.

إضافة إلى هذا تؤثر الانقلابات على النشاط الاقتصادي والمقصود هنا هو أن الشركات التي تحاول الاستثمار تكون منعدمة في الأماكن التي كون فيها درجة الاستقرار والأمن منخفضة.

كما تعمل العديد من الدول والمنظمات الدولية على فرض العزلة الدبلوماسية على الدول التي عرفت انقلاب وتقوم بتعليق عضويتها ولعل خير مثال يمكن تقديمه في هذا السياق بوركينافاسو ففي الانقلاب الذي حصل عام 2021 تم تعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكفونية ومجموعات أخرى،ما يعني أن الدولة قد فقدت الحق في التصويت في القضايا الاقتصادية والتي قد تكون حاسمة لبقائها في المستقبل ، كما تفقد الدول الحق في استضافة أحداث اقتصادية أو دبلوماسية أو حتى رياضية فعلى سبيل المثال نقل بطولة كرة القدم لكاس الأمم الإفريقية وهي أولى الأحداث الرياضية في القارة .

كما يتبع الانقلابات أفعال مثل سجن المثقفين وقمع المظاهرات وتقييد الحقوق كحق التعبير وحرية الصحافة، فالأنظمة التي يهيمن عليها الجيش تكون أكثر ميلا إلى القمع مقارنة بالأنواع الأخرى من الأنظمة.[1]

**الشكل رقم2: يوضح عدد الانقلابات بين عامي 1950و2023**[2]

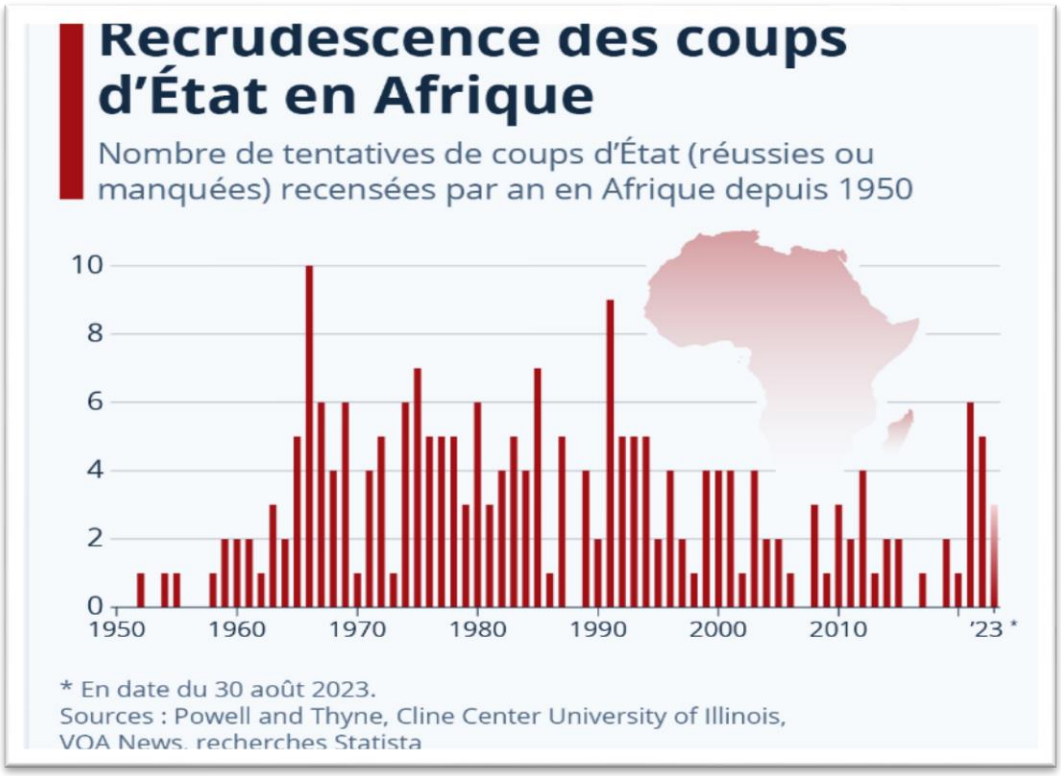


**المصدر: Recrudescences des coups d'etat en afrique, statista, 30 aout 2023**

يبين الشكل التخطيطي التالي عدد الانقلابات العسكرية مابين سنوات 1950و 2023، حيث نلاحظ انه في سنوات 1950 كان عدد الانقلابات العسكرية متذبذب مقارنة بعام 2023.

[1] Prévenir les coups d'état les forces armées essaient d'inverser une tendance troublante, op .cit p12-13

[2] Recrudescences des coups d'état en afrique, statista, 30aout 2023.

الجدول التالي يمثل أهم الانقلابات التي تعرضت لها دول القارة الإفريقية في الفترة من 2019 الى غاية 2023 .

**الجدول رقم1: توضيح للانقلابات العسكرية في افريقيا**

| الدولة | تاريخ الانقلاب | الرئيس القائد للانقلاب |
|---|---|---|
| السودان | 11افريل 2019 | عبد الفتاح عبد الرحمان البرهان abdelfatah abdelrahman el Burhan |
| مالي | 18 أوت 2020 | باهانداو bah n'daw |
| تشاد | 21افريل 2021 | Mahamat idriss deby intoالجنرال مهمات ادريس ديبي |
| مالي | 24 ماي 2021 | Assimi goitaعاصيمي غويتا |
| غينيا | 5سبتمبر 2021 | ماما دي دومبويا mamadi doumbouya |
| السودان | 25اكتوبر 2021 | الجنرال عبد الفتاح عبد الرحمان البرهان abdelfatah abderahmen al burhan |
| بوركينافاسو | 23جانفي 2022 | بول هنري ساندا غودامييا paul henri sandaogo damiba |
| بوركينافاسو | 30سبتمبر 2022 | ابراهيم تراوري ibrahim traore |
| النيجر | 26 جويلية 2023 | عبد الرحمان تشياني abdourahman tchiani |
| الغابون | 30 أوت 2023 | بريس كلوتير اوليغي نغيما brice clotair oligui nguema |

**المصدر : georgesberghezan , putschs en afrique des transitions complexes dan un continent en mutation ,note d'analyse ,grip,18 octobre 2023 ,p3**

يشير الجدول التالي الى سلسلة من الانقلابات العسكرية التي حدثت في عدة دول افريقية خلال الفترة من 2019 الى 2023 ،تبرز هذه الانقلابات عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه بعض الدول في المنطقة وتأثير القادة العسكريين في تغيير الحكومات .كما يبين تكرار الانقلابات في بعض الدول حيث شهدت مالي انقلابين عام 2020و 2021 ،كذلك السودان هي الأخرى تعرضت للانقلابين في 2019 و2021 بقيادة الجنرال عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان في كلا المرتين ، وكذلك بوركينافاسو التي عرفت انقلابين في غضون اقل من عام ،إضافة الى كل من النيجر والغابون عام 2023 .

**خلاصة الفصل**

حاولت الدول الإفريقية اللحاق بالدول الديمقراطية الغربية وفي هذا السياق واجهت مجموعة من التحديات سواء الداخلية على غرار،الفقر،الفساد،عدم الكفاءة في التسيير أو الخارجية التي تأتي في مقدمتها العولمة ،والتي أعاقتها عن تحقيق هذه الغاية ،وكانت سبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إشعال فتيل الانقلابات التي ما انفكت دول القارة تشهدها وان كانت بدرجات ومراحل متباينة خاصة وان هذه الظاهرة عادت للساحة السياسية الإفريقية

وعليه فان فهم الانقلابات العسكرية في افريقيا يتطلب نظرة شاملة تربط بين النظريات المتعددة والعوامل المحلية والدولية التي تسهم في تفسير الظاهرة .

تم إبراز كيف إن ظروف الدولة الفاشلة وضعف المؤسسات إضافة الى تفشي ظاهرة الفساد وعدم الكفاءة في التسيير الادراة تخلق بيئة خصبة للانقلابات .

كما اظهر التحليل الذي تم تقديمه كيف يمكن للنظريات الاجتماعية والسياسية أن تقدم إطار لفهم أعمق للقوى الداخلية والخارجية التي تحرك دوافع الانقلابات.

# الفصل الثاني العلاقات الفرنسية الإفريقية خلال فترة الانقلابات العسكرية 2023/2017

## المبحث الأول:إفريقيا في منظور السياسة الخارجية الفرنسية التحولات والتحديات 2023/2017:

تعد السياسة الفرنسية في إفريقيا واحدة من أكثر المواضيع إثارة للجدل والتحليل في مجال العلاقات الدولية. يرجع تاريخ هذه السياسة إلى عصر الاستكشافات الأوروبية حيث بدأت فرنسا في تأسيس مستعمراتها في إفريقيا خلال القرنين 17 و 18 ،تطورت هذه العلاقة عبر الزمن مرورا بالاستعمار الصريح في القرنين 19 و 20 وصولا إلى الحقبة الحديثة ،حيث تبنت فرنسا سياسات تعاونية متعددة الأوجه مع الدول الإفريقية .

وقد شملت السياسة الفرنسية في إفريقيا مجموعة من الجوانب العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية إلى جانب الثقافية منها. تثير هذه السياسة اتجاه إفريقيا العديد من الأسئلة حول النفوذ النيوكولونيالي ،والاستقلالية السياسية للدول الإفريقية والديناميكيات الجديدة في العلاقات الفرنسية الإفريقية في ظل التحديات المعاصرة .

وهذا ما سنحاول تناوله في مبحثنا هذا بالبحث والتحليل.

تعتبر إفريقيا من أكثر الأماكن الجيوستراتيجية في العالم نظرا لما تحتوي عليه من ثروات وموارد باطنية وهو ما جعلها محل منافسة بين السياسات في مقدمتها الدول الاستعمارية بالأخص دولة فرنسا فقد حافظت هذه الأخيرة على سياسة خارجية واقعية اتجاه القارة الإفريقية وذلك منذ التاريخ الاستعماري وإذا ما حاولنا تفسيره حسب المنظور الواقعي للعلاقات الدولية فان الدول دائما ما تعتمد في تشكيل سياستها الخارجية وفقا لمصالحها الوطنية وهذا بالفعل ما عمدت إليه الدولة الفرنسية ولكن قبل التطرق في السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة فانه ينبغي أولا التحدث قارة حول الأهمية الجيوسياسية للقارة الإفريقية بصفة عامة.

**المطلب الأول: تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية:دراسة استقرائية**

افريقيا في المنظور الخارجي السياسي الفرنسي تتطلب الإشارة إلى تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية من جهة تناول مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية من جهة أخرى لإبراز العوامل المؤثرة على التحول و الثبات في هذه السياسة تجاه الدائرة الإفريقية :اتساقا وذلك تفهم السياسة الخارجية الفرنسية من خلال التركيز على مجموعة من المبادئ التي يمكن طرحه كالتالي:

- **المبدأ الأول**:يتمثل في استقلال العمل بمعنى أن تشكيل السياسة الفرنسية يكون بشكل مستقل عن سلوكيات القوى العظمى الأخرى على الساحة الدولية.
- **المبدأ الثاني**: يركز هذا المبدأ على موقع فرنسا في اكبر منظمة دولية، فعضوية فرنسا الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي من بين أهم عوامل نفوذ فرنسا دوليا.
- **المبدأ الثالث**: يتمثل في عملية العولمة الأوروبية بمعنى أن فرنسا يجب أن تمضي في المشروع الأوروبي .

وبما أن فرنسا اعتبرت لفترة طويلة كقوة إمبراطورية في القارة الإفريقية فان تحليل سياستها الخارجية تجاه إفريقيا يتحدد من خلال مجموعة متنوعة من العوامل وعليه

يجب أولا قبل التحدث عن تاريخ هذه العلاقات أن نفهم العوامل التي تشكل السياسة الخارجية لفرنسا وهو ما يدفعنا إلى تقسيم المصالح الوطنية الفرنسية إلى ثلاث فئات:

-**الفئة الأولى**: التي تشكل السياسة الخارجية الفرنسية هي في الأساس سياسية ،فقد لقيت تدخلات فرنسا في العديد من الدول الإفريقية ترحيبا من طرف الأنظمة المحمية من قبل باريس.

- **الفئة الثانية:** هي العوامل الاقتصادية فإفريقيا هي المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة لفرنسا اقتصاديا.

-**الفئة الثالثة:** هي الأمن القومي الفرنسي والذي يرتبط ارتباطا وثيقا باستقرار إفريقيا ليس فقط بسبب الروابط التاريخية والاقتصادية ولكن أيضا بسبب القرب الجغرافي.

فالسياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا من المنظور الواقعي تصنف على أنها سياسة تعتمد على وجهة نظر براغماتية وتميل إلى خدمة المصلحة الوطنية للجمهورية وعلى هذا الأساس تسعى جاهدة لتعزيز نفوذها وسيطرتها على القارة .[1]

بدا الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية في القرن السابع عشر. وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى نقطة مهمة وهي ما تتعلق بمؤتمر برلين 1885/1884 لتقسيم إفريقيا وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية المشتركة في مؤتمر برلين ،الذي كان بمثابة نقطة تحول تاريخية كبرى لبداية التاريخ الاستعماري الأوروبي والامبريالية الجديدة في إفريقيا .

اعتبرت السمة الرئيسية للسياسة الاستعمارية الفرنسية هي استغلال الموارد الغنية في إفريقيا.[2]

في حين كانت السياسة البريطانية تجاه افريقيا تقوم على الاستغلال الاقتصادي لإفريقيا وحماية المستوطنين البريطانيين ،طورت فرنسا سياسة الاستيعاب الثقافي والسياسي تجاه دول القارة المستعمرة ،وكان الهدف من سياسة الاستيعاب هذه هو استغلال افريقيا وتعزيز مكانة فرنسا.

[1] ONDER AYTAC AFSAR, ABDELHAFID EL HAYANI, THE IMPACT OF FRENCH FOREING POLICY TOWARD AFRICA ON THE EXTERNAL MIGRATION POLICY OF THE EUROPEAN UNION, ACTA POLITICA POLONICA NR 2/2023 ; P60/62

[2] ABDURRAHIM SIRADG, UNDERSTANDING FRENCH FOREING AND SECURITY POLICY TOWARDS AFRICA : PRAGMATISM OR ALTRUISM, AFRO EURASIAN STUDIES JOURNAL VOL 3 .ISSUE 1, SPRING 2014, P101

تميزت السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا بمجموعة من السمات ولعل أبرزها تمثل في العنصرية وعدم المساواة ،حيث عملت على تقسيم القارة من خلال سياسة فرق تسد، من ناحية ومن ناحية أخرى لعبت إفريقيا دورا مهما في تنمية المصالح الاقتصادية الفرنسية ولكنها دمرت التنمية الاقتصادية للبلدان الإفريقية، وفي هذا السياق أجبرت فرنسا المستعمرات على التجارة مع باريس دون غيرها، حيث كانت معظم الواردات كانت بأسعار باهظة في حين يتم تصدير المواد الخام لها بسعر منخفض. [1]

## أولا–دور فكرة الفرانكاافريكFranceafrique في السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا

فكرة فرانكافريكFranceafriqueهي أداة وعصا فرنسية بدأت بها الجمهورية الفرنسية عهدا جديدا من الحكم الاستعماري في القارة ،قام بتصميمها الرئيس الفرنسي شارل ديغول

Charl deugolوالذي اقتضى أن فرنسا لن تفقد نفوذها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهذا في الوقت الذي كانت خسرت أو تخسر فيه حروب الاستقلال في كل من الهند الصينية و الجزائر.

بعدها تم تولي المهام الجديدة للإستراتيجية من طرف الوزيران **غيومات** و**جاك فوكار Jack fokar**،تمثل وظيفة هذه الأخيرة بشكل أساسي في استخدام الحقائب الدبلوماسية المخفية التي لم تكن تحت سيطرة أو تحقيق الدولة أو وزارة الخارجية الفرنسية ،كما كانت تدار مباشرة من طرف الرئيس ، ولم تقتصر **franceafrique**على القضايا الاقتصادية فحسب بل تتعامل أيضا مع انجاز العديد من المهام السياسية بما في ذلك الانقلابات وترشيح الرؤساء .[2]

[1] ABDURRAHIM SIRADG, op.cit , P 103

[2]ONDAR AYTAC AFSAR, ABDELHAFID EL HAYANI, op.cit , P 64/65.

إن مصطلح فرنسا الإفريقية **Franceafrique** يشير باختصار إلى العلاقات الاستعمارية الجديدة التي تحتفظ بها فرنسا مع بلدان مجالها الاستعماري السابق في إفريقيا منذ الاستقلال.[1]

وهذه الإستراتيجية فرنسا إفريقيا **France afrique** هي بمثابة إستراتيجية مصغرة تهدف لاستغلال الدول الإفريقية هذا من وجهة نظر النخبة السياسية الإفريقية الوطنية، أما من وجهة نظر فرنسا فتعتبرها شبكة تعاون بين كل من باريس ومستعمراتها السابقة.

وقد سمحت هذه الأخيرة من رفع مستوى النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية ومنطقة غرب إفريقيا على وجه الخصوص وذلك خلال الفترة الممتدة من الستينات إلى التسعينات من القرن الماضي ، ويعتبر رئيس ساحل العاج **فيليكس هوفويت بوانيي** من بين الشخصيات التي ساهمت في إنجاح هذه الإستراتيجية وذلك باعتباره من الشخصيات السياسية التي كان تربطها علاقة صداقة مع النخب الفرنسية .[2]

إن العلاقات التي كانت تربط فرنسا بإفريقيا استهدفت مجموعة من المجالات المتمثلة في التجارة و التعاون التنموي والدبلوماسية إلى جانب الدفاع ، وقد كانت فرنسا هي المهمين تجاريا في إفريقيا الناطقة بالفرنسية ،كما كانت تتمتع باحتكار رسمي للنفط و اليورانيوم في بعض البلدان وهو الاحتكار الذي تم ذكره في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها منذ الاستقلال عام 1960.

إضافة إلى هذا كان التواجد العسكري الفرنسي يستخدم في الأساس لدعم الحكومات المتحالفة المهددة بالمعارضة الداخلية وقبله حلفاء فرنسا كجزء من مكافحة الإرهاب.

---

[1]France_afrique, FRANCAFRIQUE/AFRIQUE-France RESSOURCES DE GEOGRAPHIE POUR LES ENSEIGNANTS, P1 **http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/france-afrique-francafrique-afrique-france**

[2]مزارتزهيرة،السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي بين القطيعة والاستمرارية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،ا ،ص 260

كان النموذج الفرنسي الذي تم تصديره في إفريقيا نموذجا للسلطوية المستقرة متأثرا بتوجهات النظرة الديغولية حول مخاطر الديمقراطية البرلمانية ولذلك فقد واجهت تحديا قويا من موجة الحركات الديمقراطية في إفريقيا في التسعينات،وقد كان لفشل فرنسا في دعم عمليات التحول الديمقراطي تأثير عميق على صورتها في القارة في تلك الفترة .

تعرضت العلاقة إلى ضغوطات في عام 1994 وذلك في الوقت الذي تراجعت فيه قيمة العملة المشتركة لإفريقيا الناطقة بالفرنسية ،(الفرنك الإفريقي) للمرة الأولى، وفي سياق ارتفاع أسعار الصادرات الرئيسية في المنطقة اعتبر ذلك بمثابة إشارة على أن فرنسا لم تعد قادرة على حماية مستعمراتها السابقة من ضغوط الاقتصاد العالمي، بعد ذلك وقعت الإبادة الجماعية في رواندا وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع مجموعة من الاتهامات المتبادلة بشان الدور الذي لعبته فرنسا .والى جانب هذه العوامل لابد من ذكر سبب أخر يعتبر من بين الأسباب الأساسية التي كان لها دور في تفكك العلاقة بين فرنسا وإفريقيا في التسعينيات وهو التحقيق القضائي في الشؤون المالية لشركة النفط الفرنسية العملاقة**Elf** والذي كشف عن مجموعة كبيرة من الفساد الشخصي والسياسي.

ومنذ ذلك الوقت تأرجح النهج الذي تتبناه فرنسا في تعاملها مع القارة بين الرغبة في التغيير والرغبة في الحفاظ على شظايا النظام الذي لايزال العديد من الأفراد والشركات والأحزاب السياسية في إفريقيا .

ومافتئ التدخل في الصراعات الإفريقية سمة رئيسية من سمات هذا الوجود منذ أمد بعيد ، ومن بين الأمثلة الحية لهذه التدخلات نذكر على سبيل المثال لا الحصر العمليات العسكرية السابقة عام 1978 (عملية على كولويزي)، دعم التشاد ضد ليبيا (عمليات مانتا عام 1983)،إضافة إلى الوجود في رواندا من عام 1990الى عام 1994 (عملية الفيروز عام 1994) .

كما لعبت فرنسا لسنوات طويلة دور الدركي الإفريقي وهذا من خلال تواجدها المستمر في القارة عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص وذلك بين عامي 2013 و 2022

من خلال عمليتي سيرفال 2014/2013 وبرخان 2022/2014 اللتان تم إطلاقهما خصيصا لمحاربة الإرهاب في كل من النيجر ومالي لكن بعد موجة الانقلابات التي عصفت بالدولتين في عامي 2021و 2023 في النيجر أدى ذلك إلى نهاية عملية برخان ثم الانسحاب العسكري الفرنسي من هذين البلدين ،وهذا الغلق لهذه للقواعد العسكرية أصبح معلما هاما في تراجع الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا ،لكن هذا لايعني بطبيعة الأمر أن الوجود الفرنسي انتهى بالفعل حيث لاتزال اتفاقيات الدفاع تلزم فرنسا بالعديد من الدول الإفريقية على غرار الغابون وجيبوتي .

**المطلب الثاني:افريقيا في المنظور الخارجي الفرنسي**

**أولا:افريقيا في السياسة الخارجية الفرنسية إبان الحرب الباردة1945-1989:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بدأت عملية إنهاء الاستعمار في إفريقيا بنشاط ومع حلول عام 1960 كانت اغلب الدول الإفريقية قد حصلت على الاستقلال وهو ما دفع بفرنسا إلى انتهاج سياسات واستراتيجيات تمكنها من الحفاظ على مصالحها في القارة

حافظت فرنسا على علاقاتها مع إفريقيا وذلك من خلال ما يعرف باتفاقيات التعاون إلى جانب التدخلات العسكرية وسياسات المساعدة المالية

فبالرغم من أن الدول الإفريقية قد حظيت على الاستقلال مع مطلع عام 1960 الى ان الملاحظ هو احتفاظ فرنسا بالسيطرة على المناطق الإستراتيجية إضافة إلى تحكمها في السياسات الاقتصادية والنقدية والدفاع والأمن والشؤون الخارجية ، المراد قوله في هذا السياق

هو أن سياسة فرنسا اتجاه إفريقيا ساهمت بشكل كبير في إدامة علاقات التبعية مع هذه الدول.

**ثانيا :السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه إفريقيا في فترة مابعد الحرب الباردة :**

كانت السياسة الفرنسية الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية مدفوعة بالمخاوف المتعلقة بإسقاط القوة الفرنسية في الخارج أكثر من ضرورات الحرب الباردة ،ومع ذلك كانت الحرب الباردة جزءا حاسما من الدور الذي لعبت ضده السياسة الفرنسية الإفريقية حيث منحت فرنسا مساحة إستراتيجية على المسرح العالمي ، حيث تمكنت من تصوير نفسها على أنها الضامن للمصالح الغربية في غرب ووسط إفريقيا في حين عرضت صورتها للحكومات الإفريقية على أنها وسيط ونصير لمصالحها في الساحة الدولية التي تهمين عليها

وفي سياق النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى ومن خلال سيطرتها على مؤسسات بريتون وودز ،استطاعت الولايات المتحدة من إملاء أجندة السياسة الدولية لإفريقيا ،وأثرت على الدول الإفريقية التي كانت في السابق جزءا من فرنسا كما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة الدبلوماسية في التوسط في تسوية عدد من الصراعات الإفريقية في التسعينات والثمانينات على غرار انغولا وناميبيا ،ولم يكن أمام فرنسا خيار سوى تكييف سياستها الإفريقية مع هذا الوضع الجديد.[1]

كان لنهاية الحرب الباردة تأثير على سياسة فرنسا الخارجية اتجاه إفريقيا خاصة ما تعلق بالمساعدات الفرنسية لإفريقيا ،فمع انهيار الاتحاد السوفيتي زادت الولايات المتحدة الأمريكية من قوتها الإستراتيجية والاقتصادية والسياسة على الساحة الدولية وبدأت في تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية ،هنا عملت فرنسا على استخدام سياسة المساعدات الخاصة بها من اجل وقف نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على إفريقيا خاصة الناطقة باللغة الفرنسية .

[1] Tony chafer, francoafricain relations : no longer so exceptional ?, africain affairs101 :343_363(2002) ,2002 THE ROYAL AFRICAN SOCIETY, P7/8

كما ساهمت التغيرات التي شهدتها القارة في التسعينات إلى الضغط على فرنسا لمراجعة سياستها الإفريقية فأزمة الديون والفشل الاقتصادي زيادة إلى عدم الاستقرار السياسي والصراعات داخل الدول والأزمات السياسية التي نتجت عنها جعلت المشاركة في القارة أكثر إشكالية وأكثر تكلفة على المستويين الاقتصادي والسياسي.[1]

**ثالثا :السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه إفريقيا في عهد نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy2007 /2012:**

كان جوهر الخطاب الترشحي الرئاسي للرئيس نيكولا ساركوزي Sarkozy nicolaعام 2007 هو الابتعاد عن السياسة السابقة وأشار إلى أن السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا لن تتكون قائمة على العلاقات الخاصة France afrique،وأكد على ضرورة مراجعة العلاقات الفرنسية الإفريقية التي قامت منذ الاستقلال على المصالح الفرنسية دون الاهتمام بالحريات والمصالح الخاصة بالدول الإفريقية .

إلى جانب هذا أعلن عن طموحه في وضع أسس شراكة جديدة مع إفريقيا ،وان تكون العلاقة أكثر شفافية وإلا تستند إلى العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول وحدها ،فضلا عن قيام العلاقات على مبدأ المساواة .[2]

حاولت السياسة الخارجية الفرنسية في هذه الفترة تطوير أساليب جديدة للحفاظ على مصالحها المتعددة المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية في القارة وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المفاهيم الأساسية على غرار الأمن والسلام ،التحول الديمقراطي سيادة القانون والحكم الرشيد والشراكة الاقتصادية من اجل تعزيز العلاقات مع دول القارة.[3]

[1] TONY CHAFER, op.cit P 8

[2]إيمان اشرف رشاد إبراهيم سليمان،معيدة بقسم العلوم السياسية ،السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه إفريقيا خلال الفترة 2017/1991 رؤية تقويمية،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ،جامعة الاسكندرية2022،ص 358.

[3]Abdurrahimsiradag, op.cit, p 114

غير أن الرئيس ساركوزي لم يلق توجيهات من طرف قادة الدول الإفريقية في المنظمة الدولية الفرانكفونية وهذا نتيجة لمواقفه المتعلقة بالهجرة وندائه بضرورة الحد من الهجرة الإفريقية إلى فرنسا.[1]

لكن بقي الخطاب الأبوي طاغيا على سياسة هذا الأخير خاصة بعد التدخل الفرنسي في كل من ساحل العاج وليبيا عام 2011وهذا ما اثبت صعوبة تغيير العلاقات القديمة والأبوية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، فمبادئ السياسة الخارجية الفرنسية بقيت ثابتة اتجاه القارة بالرغم من تغير خطاب الادرات السياسية المتعاقبة للدولة الفرنسية .[2]

**-رابعا :السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه إفريقيا في عهد فرانسوا هولاند Francois Holand2012/2017 :**

تم انتخاب هذا الأخير عام 2012 واعتبرت أزمة مالي بمثابة اختبار حقيقي وحاسم للرئيس،تم عام 2013 التدخل الفرنسي في المنطقة عن طريق ما عرف بعملية سيرفال وهو ما كان دليلا على أن مواصلة فرنسا السعي لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة وقبل التدخل الفرنسي في مالي كان هولاند قد اتخذ خطوات حذرة على الساحة الدولية ودعا المجتمع الدولي إلى العمل معا ضد المتمردين في البلاد وأكد على أن الأزمة التي مست مالي لن تهدد امن إفريقيا فقط بل أيضا الأمن الدولي .[3]

ما يجب قوله باختصار حول سياسة الرئيس فرانسوا هولند اتجاه إفريقيا هو انه بالرغم من انه عمل على إحداث تغييرات في السياسة الخارجية اتجاه المنطقة المبنية على الشراكة والاعتماد المتبادل ناهيك عن حل الأزمات بالطرق القائمة على الحوار إلى انه في حقيقة

[1] إيمان اشرف رشاد إبراهيم سليمان، مرجع سابق 362/361.

[2] ا.مزارة زهيرة، مرجع سابق ،ص 262 /263.

[3] Abdurrahimsiradag, op .cit , p 115/116

الأمر لم تختلف سياسته عن سياسة من سبقه وهذا ما يظهر يجليا من خلال التدخل في مالي بحجة الإرهاب .[1]

## خامسا :السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ايمانويل ماكرونEmmanuel macron 2023/2017:

منذ توليه الحكم عام 2017 حاول الرئيس ايمانويل ماكرون أن ينأى بنفسه عن الأنماط الراسخة والتي تعرضت للانتقادات واسعة النطاق لسياسة فرنسا في إفريقيا ،عمل على تنويع العلاقات مع إفريقيا من الناحية الإقليمية و الناحية الموضوعية حيث زرع نهجا منفتحا نسبيا لماضي فرنسا ،فعندما أصبح ماكرون رئيسا للدولة الفرنسية كان بلا شك على دراية بمشكلة سمعة فرنسا في القارة فترجم رد فعله إلى مجموعة من المجهودات والتي تمثلت بوضوح في صياغة سرد جديد لإظهار إرادته السياسية لتغيير العلاقات مع المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا .[2]

-كان الدافع وراء اهتمام ماكرون بإفريقيا في سياسته الخارجية هو تصوره أن اغلب التحديات العالمية التي لها أثار على فرنسا تتركز في إفريقيا سواء ما تعلق تغير المناخ،الديمغرافيا،الإرهاب، التنمية وغيرها من القضايا .

-إصلاح التعاون التنموي الثنائي :حيث شكلت إستراتيجية المساعدات الجديدة التي اعتمدها عام 2021 تحولا في المساعدات الفرنسية مع التركيز بشكل اكبر على الدول الإفريقية خاصة التي تعاني من ضعف الدخل . إضافة إلى هذا وردا على تراجع حصة فرنسا في التجارة والاستثمار في القارة الإفريقية عمد ماكرون إلى تعميق ودبلوماسيته الاقتصادية مع الدول الإفريقية الناطقة باللغة الانجليزية والبرتغالية .

[1] مزارة زهيرة ،مرجع سابق،ص 263.

[2] Denis m tull, France's Africa Policy Under president macron, good intentions partial reform and the fiasco in the Sahel, swp comment no 51, September 2023, p 1.

إضافة إلى أنشطته الدبلوماسية العامة شارك ماكرون في عدد من القضايا السياسية والاقتصادية الجوهرية

-السياسة الاقتصادية والنقدية:كانت مبادرة الإصلاح ذات الأهمية المحتملة هي الإعلان عن إلغاء عملة فرنك غرب إفريقيا ،يكمن تأثير هذه الخطوة في المقام الأول في المجال السياسي في غرب إفريقيا ،حيث ينظر إلى العملة على أنها بقايا استعمارية وهو تذكير قوي بان دول الجماعة المالية الإفريقية لا تزال تتمتع بالسيادة النقدية بعد ما يقرب من 60 عاما من الاستقلال بمعنى آخر أن فرنك الجماعة المالية الإفريقية هو رمز واضح للنفوذ الفرنسي المستمر في مرحلة ما بعد الاستعمار ، فالعملة في السنوات الأخيرة اصبحت محور للاستياء والاحتجاج الاجتماعي ،لذلك عمل ماكرون على هذه النقطة من اجل نزع فتيل الانتقادات المتزايدة لفرنسا في المنطقة.

وافقت فرنسا إلى جانب 8 دول من المجموعة الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا في نهاية عام 2019 في خطوة أولى لإعادة تنظيم نظام الفرنك الإفريقي والذي سيتم استبداله في نهاية المطاف بعملة غرب إفريقيا مشتركة :

واعفي المصرف المركزي لغرب إفريقيا من الالتزام بإيداع 50% من احتياطاته من العملات لدى المصرف المركزي الفرنسي بالإضافة إلى ذلك لم تعد فرنسا ممثلة في الهيئات الإشرافية ل:uemoa ومع ذلك لا تزال العملة مرتبطة باليورو وتواصل فرنسا ضمان سعر صرف ثابت .[1]

[1] Denis m tull, op.cit, 2.

-كما شرعت إدارة ماكرون في تحديث تعاونها التنموي حيث كان من المقرر زيادة حصة المنح في المساعدات الثنائية إلى 70%بحلول عام 2025 والمستفيدون الرئيسيون هم مجموعة من البلدان ذات الأولوية والبلدان المنخفضة الدخل ومعظمها من إفريقيا .[1]

-بالإضافة إلى هذه القضايا لم يتردد ماكرون في طرح قضية الذاكرة وهي المبادرة الرامية إلى التصالح مع التاريخ ومسؤولية الاستعمار الفرنسي في الجرائم التي ارتكبها في حق مستعمراته القديمة على غرار الجزائر والكاميرون إضافة إلى مسالة الإبادة الجماعية في رواندا. و هذه الإستراتيجية التي اعتمدها ماكرون تبقى فقط شكلية من اجل تحسين صورة فرنسا في الدول الإفريقية وإعادة وضع العلاقات في منحى جديد .[2]

-إلى جانب هذه لابد من الإشارة إلى نقطة أخرى مهمة وهي الزيارات الإفريقية التي يقوم بها ماكرون ،فمنذ انتخابه لأول مرة عام 2017 زار هذا الأخير 25 دولة افريقية مما جعله الزعيم العالمي الذي يتمتع بعدد كبير من الارتباطات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية .[3]

- على المستوى العسكري أراد تخفيض عدد الجنود الفرنسيين في إفريقيا والتركيز على التعاون العسكري ومبادرات التدريب ، غير أن هذا الطموح يصعب تحقيقه وذلك يتجلى من خلال الاستمرار في منطقة الساحل، حيث واصل ماكرون سياسة فرنسا المتمثلة في التدخل في المستعمرات السابقة ما يعني تقويض خطاب التغيير الذي كان قد تبناه في عام 2019 عندما كان يفكر في تقليص حجم التدخل الفرنسي في منطقة الساحل لكنه في نهاية المطاف لم يتخذ أي قرار بشأنه وكان المجلس العسكري في كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر هو الذي فرض سيطرته .

[1] l ibid, p 2.

[2], dénis m tull, op.cit ,p 3.

[3] Leselesignealain, antildir, le voyage d'emmanuelmacron en afrique central retour sur un exercice diplomatique difficile, briefings de l'ifri, centre afrique subsaharienne ,10 mai 2023, p 1.

## المبحث الثاني :التواجد الفرنسي في إفريقيا الأسباب والتداعيات

### المطلب الأول:اسباب التواجد الفرنسي في القارة الإفريقية

إن تفرد العلاقات الفرنسية الإفريقية لم يتوقف أبدا عن إثارة اهتمام المراقبين والمهتمين بالشؤون الدولية ففي الوقت الذي كان من المنطقي أن تنشا علاقات كراهية وحقد بين الدول المستعمرة مع مستعمراتها أخذت العلاقات بين كل من فرنسا المستعمرة وإفريقيا المستعمرة تنشا بطريقة عادية وتربطها علاقات على جميع الأصعدة لكن السؤال الذي يتبادر في ذهن المطلع على القضايا الدولية هو هل هذه العلاقات عي علاقات مربحة للطرفين أم أنها تمثل معادلة رابح خاسر ،هل هناك أطراف مستفيدة على الجانبين من بقاء العلاقات قائمة (أطراف افريقية أطراف فرنسية) بالرغم من الوضع الكارثي الذي ساهمت فيه تزايده الدولة الفرنسية،وبناءا على هذه التساؤلات سنتطرق إلى اسباب التواجد الفرنسي في القارة.

نظرا لما فرضته بيئة ما بعد الحرب الباردة من تغيرات كان لزاما على فرنسا أن تمنح دول القارة الإفريقية الاستقلال لكن هذه الدول بقيت دائما في قبضة الدولة الفرنسية وهذا لمجموعة من الأسباب والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

**-العوامل الاقتصادية :**

1- فإفريقيا نظرا لما تحتويه من موارد إستراتيجية تتيح أو تمكن فرنسا من الحصول على هذه الموارد الأساسية والأولية على غرار اليورانيوم،البترول والغاز الطبيعي ، حيث تمتلك افريقيا حوالي 124 مليون برميل من احتياطي النفط بحوالي 12% من إجمالي النفط العالمي.

الكاكاو،القهوة،الخشب،الغاز, الذهب ففي سنة 2008 أنتجت افريقيا حوالي 483 طن من الذهب بحوالي 25%هذا الإنتاج الإجمالي للعالم ،وتمتلك حوالي 50% من إجمالي الاحتياط العالمي.

2-الحفاظ على منافذ للشركات الفرنسية على غرار شركة **total**،وشركة**.sonadex**[1]

3-- أيضا من بين اسباب التواجد الفرنسي في المنطقة هو أن إفريقيا الفرنكوفونية أو الناطقة باللغة الفرنسية هي ذات أهمية كبيرة للشركات الفرنسية ففي عام 2003 بلغ ميزان التجارة الخارجية لفرنسا في إفريقيا 3.2مليار يورو أي ما يعادل الرصيد مع أوروبا عام 2002 هذا من جهة ، من جهة أخرى يعمل النفط في الكونغو برازافيل والغابون على إثراء شركة توتال فينا الف**Total Fina Elf** التي سجلت عام 2005 أرباحا قياسية بلغت 12 مليار يورو .

أيضا في مالي يمثل الذهب مكاسب غبر متوقعة لشركة سوناداكس**sonadex** وهي شركة تابعة لشركة**bouygues**، أما في النيجر فان استخراج اليورانيوم بواسطة كوجيما يوفر أكثر من 50%من الإمدادات لمحطات الطاقة الفرنسية .

وأخيرا نجد تجارة الأسلحة المربحة فبين عامي 1996و 2003 بلغت صادرات الأسلحة الفرنسية إلى إفريقيا 30 مليار يورو .[2]

-**العوامل السياسية** :من المعروف انه أثناء الحرب الباردة كانت فرنسا موالية للكتلة الغربية بالتالي لم ترغب في التخلي الكلي عن هذه الدول حتى تتجنب اندماج هذه الدول تحت غطاء الكتلة الشرقية هذا من جهة ،من جهة أخرى مثلما تعتبر أمريكا الجنوبية الساحة

[1] Que fait la France en afrique, la franceafrique, ou la face cachee de la politique francaise en afrique, les renseignements généreux, mars 2008, p3

[2] Que fait la France en afrique ,ibid , p21

الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية فرنسا هي الأخرى تعتبر أن إفريقيا بمثابة الحديقة الخلفية لها .[1]

-تحتفظ فرنسا بنفوذ سياسي في مستعمراتها السابقة عبر القنوات الدبلوماسية ويتم ممارسة هذا النفوذ في بعض الأحيان بشكل مباشر وعلني كما تشارك فرنسا في منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي.[2]

-إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب وتثقيفهم وتدريبهم سياسيا وحزبيا لكي تكون النخبة السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لفرنسا.[3]

-**العوامل السوسيوثقافية:** بعد نيل الدول الإفريقية للاستقلال عملت فرنسا على ترسيخ ثقافتها في المنطقة وذلك من خلال نشر اللغة الفرنسية والعمل على تهجين الهويات الوطنية والمحلية وذلك بهدف ضمان استمرار الهيمنة الفرنسية على البلدان الإفريقية .

- عملت فرنسا لعدة عقود على زعزعة استقرار القارة كانت المسئولة عن وضع المسؤولين الافريقين المواليين لفرنسا في إفريقيا وإذا ما عدنا إلى التاريخ قليلا فانه لا يمكن إغفال دور جاك فوكار الذي كان المسؤول عن أداء هذه المهمة ، حتى ولو اقتضت الضرورة القيام بالاغتيالات خاصة تلك الشخصيات التي ترمز إلى تحرير إفريقيا .

- **التنصيب الديمقراطي للديكتاتوريين:** من خلال التزوير المنهجي للانتخابات ( في الكاميرون،تشاد،الغابون،جيبوتي،موريتانيا،الكونغو)، لكن هذا لا يعني أن كل هذه الأعمال

[1],que fait la France en afrique ,op.cit,, p 3

[2]Lufeyo chitondo,thelmachansachanda ,political instability and military coups in former French african colonies ,international journal of novel research in humanity and social sciences issn 2394-9694 ,p 16

[3] الشفيع محمد المكي ،السياسة الفرنسية في افريقيا ،الملف الدوري 12،ديسمبر 2001 ،ص 10

كانت فرنسا سببا فيها بأكملها لكن ما يراد قوله هو أنها قد لقيت على اقل تقدير دعم سواء لوجيستي أو مادي أو عسكري من طرف فرنسا.[1]

- **العوامل الأمنية : مكافحة الإرهاب**:كانت فرنسا من السباقين للقضاء على الإرهاب في القارة الإفريقية وعليه لابد من الحديث عن عملية سيرفال التي بدأت عام 2013 والتي تبعتها بعد ذلك عملية برخان وهما عمليتان كانتا موجهتان للقضاء على الجماعات الإرهابية في مالي ،نجح هذا التدخل في بداية الأمر في السيطرة على الجماعات الجهادية التي أحكمت قبضتها على مدن غاو وكيدال وتمبكتو في الشمال التي كانت حسب اعتبار الدولة الفرنسية على وشك الاستيلاء على العاصمة باماكو ، عملت فرنسا على إضفاء الشرعية على عملياتها العسكرية في مالي وهذا بالاستناد على حجة أنها تدخلت عسكريا في مالي بناءا على طلب من الحكومة المالية .

وبعد سنوات من استمرار العملية في المنطقة ونظرا لعدم تراجع خطر الإرهاب بالرغم من تواجد الجيش الفرنسي الذي كان متمركزا بالأساس من اجل هذا الهدف ، واجهت العملية مجموعة من التحديات تمثلت على شكل أصوات شعبية مطالبة بضرورة إنهاء العملية وإعادة الجيوش إلى بلدانهم نظرا للخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها العملية ، إضافة إلى الانقلاب الذي حدث في مالي على إبراهيم بوبكر كايتا الذي كان محسوبا على فرنسا وخاصة أن الانقلاب الذي حدث لم يكن مخططا له من قبل فرنسا وهو ما جعلها تتوجس خطر الانقلاب على فرنسا في المنطقة وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى سحب القوات من المنطقة ،وقد جادل ايمانويل ماكرون في هذا السياق بان الحرب في أوكرانيا قد أجبرت على إعادة التفكير في أولويات فرنسا الإستراتيجية .

**-العوامل الإستراتيجية:**

[1] Que fait la France en afrique, op.cit , p16

1/السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية فمثلا تعطي القاعدة العسكرية في جيبوتي لفرنسا ميزة عامة والتي تتمثل في مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو ممر مائي له أهمية إستراتيجية وتجارية بحكم انه مشاطئ للسعودية وقربه من دول الخليج إضافة إلى كونه يربط الخطوط التجارية العالمية .

2/الخطر الأمريكي الذي أصبح يهدد مصالح فرنسا في إفريقيا خاصة وان القارة اصبحت ضمن اهتمامات أمريكا وذلك منذ مطلع التسعينات .[1]

**المطلب الثاني:تداعيات التواجد الفرنسي على الدول الإفريقية**

**التداعيات السياسية:**

1-لطالما شكل التواجد المستمر لفرنسا شكلا من أشكال الاستعمار الجديد خاصة وانه يهدف للحد من سيادة الدول وتقرير مصيرها ، كما عززت السياسة الفرنسية في افريقيا والإرث الاستعماري الذي ورثته المستعمرات السابقة الصراعات على السلطة ،ففي بعض المستعمرات الفرنسية السابقة استمرت ديكتاتوريات الحزب الواحد والأنظمة الاستبدادية لفترات طويلة من الزمن مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي و حدوث الانقلابات العسكرية.

2-أثرت العلاقات متعددة الأوجه بين البلدين (فرنسا وإفريقيا ) على الوضع السياسي في البلدان الإفريقية وأدت في بعض الحالات إلى التدخل العسكري .

3-تقوم فرنسا في بعض الأحيان بتدخلات عسكرية هذه التدخلات غالبا ما يتم تاطيرها تحت ما يعرف بمكافحة الإرهاب والحركات الجهادية لكنها في حقيقة الأمر تخدم المصالح الإستراتيجية الفرنسية.[2]

[1] محمد عبد العظيم الشيمي ،دوافع التدخل الفرنسي والأمريكي في منطقة غرب افريقيا :دولة مالي دراسة حالة ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،المجلد 37-العدد الأول 2023،ص 10

[2]Lufeyochitondo, thelmachansachanda, op.cit , p13

**التداعيات الاقتصادية:**

يحد استخدام فرنك الاتحاد المالي الإفريقي المربوط بطريقة مباشرة بالفرنك الفرنسي من الاستقلال الاقتصادي للبلدان الإفريقية، وهذا ما يجعل الدول الإفريقية دائما في تبعية لفرنسا بطبيعة الحال.

إن الوضع الكارثي الذي تعاني منه إفريقيا الناطقة بالفرنسية يثير العديد من التساؤلات حول كثرة البؤس في هذه البلدان الغنية بالمواد الخام ،كيف يمكن أن نفسر الوجود الدائم للجيش الفرنسي في مستعمراته السابقة ،لماذا تستقبل الحكومة الفرنسية بانتظام بكل شرف القادة الأفارقة الذين وصلوا إلى السلطة من خلال الانقلابات أو الانتخابات المزورة كل هذا يشير إلى أن العلاقات الفرنسية الإفريقية كانت السبب في كل ما تعانيه القارة .

**ثانيا: التواجد الفرنسي في ظل المنافسات الدولية على القارة:**

لا يمكن إنكار ما لعبته القوى التقليدية الغربية من ادوار في القارة الإفريقية خاصة ما تعلق بإنشاء الاتحاد الإفريقي ، لكن في الآونة الأخيرة بدأت تبرز ادوار لفواعل أخرى على غرار الصين،روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى كل من تركيا وإسرائيل ودول الخليج بصفة ثانوية

**1-التواجد الروسي في القارة الإفريقية وتأثيره على مكانة فرنسية :**

في قلب الديناميكيات الأمنية الإفريقية في السنوات الأخيرة عادت روسيا لتبرز من جديد على الساحة الإفريقية ،حيث تمارس موسكو اليوم نفوذا كبيرا على بعض شركائها الأفارقة وذلك بشكل أساسي من خلال التزاماتها في المجالين الأمني والاقتصادي ، تقوم هذه الأخيرة من خلال إستراتيجيتها باستهداف دول القارة التي تتمتع بثروات مؤكدة من الموارد الطبيعية والتي كانت لها بالفعل روابط قوية مع الاتحاد السوفيتي سابقا .

وفي هذا السياق،تجتذب الشركات العسكرية الروسية الخاصة الكثير من الاهتمام مثل مجموعة wagnerالمشهورة،antiterrororel الأكثر سرية ،corps lmdslavonic، sewasecurity،lobayeltd، patriot، وهم مسؤولون عن مهام حماية الشخصيات أو الوقود والتدريب العسكري.[1]

على المستوى الأمني والعسكري تمتلك روسيا مجموعة من العناصر التي تسمح لها بتثبيت نفسها في القارة في هذا السياق عملت الدولة على إبرام حوالي 20 اتفاقية عسكرية مع الحكومات الإفريقية وكان احد الجوانب الملموسة لهذه الاتفاقيات هو محاولة روسيا تامين الوصول الى الموانئ والقاعدة لدعم العمليات البحرية في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.وقد تم ايلاء اهتمام خاص لموانئ بربره(ارض الصومال)،وبورتسودان (السودان).

تعد روسيا تعد من أكثر الموردين للسلاح حيث تسيطر على 49%من إجمالي سوق الأسلحة في افريقيا ،وتعد الجزائر،انغولا،مصر،المغرب،نيجيريا،السودان،السنغال،زامبيا من العملاء الرئيسيين للأسلحة الروسية في افريقيا حيث تعتبر الأسلحة الروسية بأنها ميسورة وسهلة الصيانة وموثوقة[2] . الى جانب هذا من السهل ملاحظة تواجد ميليشيات فاغنر العسكرية والتي تحظى بشعبية كبيرة خاصة في مالي مقارنة بالقوات الفرنسية التي تمت المطالبة بخروجها،فقد لجأت باماكو الى الشركات العسكرية الروسية الخاصة مجموعة فاغنر بشكل أساسي لتعزيز الأمن بسبب الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات الإرهابية وأيضا للحد من نفوذ الجمهورية الفرنسية في مالي وكان ممثلو فاغنر يضغطون بالفعل على السلطات المالية المؤقتة بعد أن وقعوا اتفاقية دفاع مع موسكو عام 2019 وتكثف التعاون

[1]Alin le bœuf, la compétition strategique en afrique approches militaires américaine chinoise et russe, focus strategique 91 etude de l’ifri, aout 2019, p54

[2] JOSEPH SIEGLE, RUSSIA AND AFRICA : EXPANDING INFLUENCE AND INSTABILITY, CHAPTER 10, P84

بعد الانقلاب العسكري في ماي 2021 عندما وصل العقيد عاصمي جويتا الى السلطة الكاملة[1].

**الخريطة رقم1: توضح أماكن تواجد قوات الفاغنر في القارة الإفريقية**

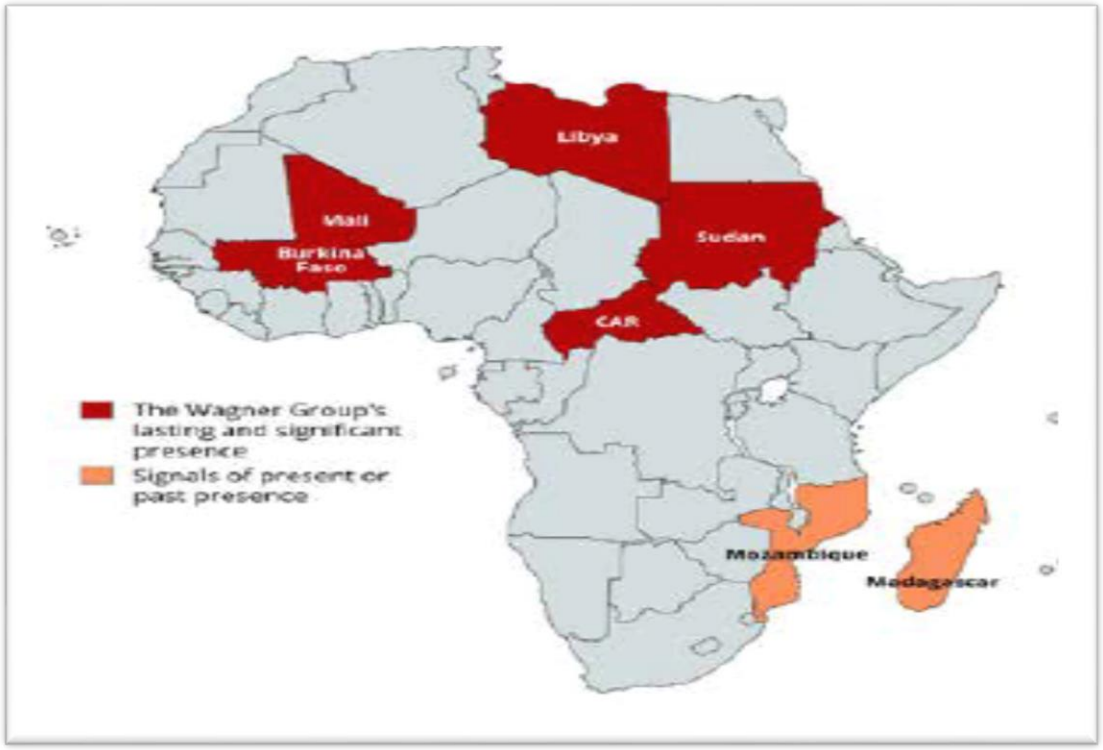


**المصدر:**

**ALEKSANDER OLECH,THE WAGNER GOUP IN AFRICA,ARTICLE IN PREZEGLAD KONSTYTUCYJNY,MARCH2024,P277**

[1] ALEKSANDER OLECH THE WAGNER GROUP IN AFRICA, ARTICLE IN PRZEGLAD KONSTYTUCYJNY, MARCH 2024, P277

تمثل الخريطة الآتيةالأماكن التي تتموقع بها قوات الفاغنر الروسية في القارة الإفريقية لمواجهة الهجمات الإرهابية والحركات الجهادية ، وذلك في كل من مالي،بوركينافاسو،ليبيا،جمهورية افريقيا الوسطى ،السودان.

## الخريطة رقم2: حجم التواجد العسكري والأمني في القارة الإفريقية

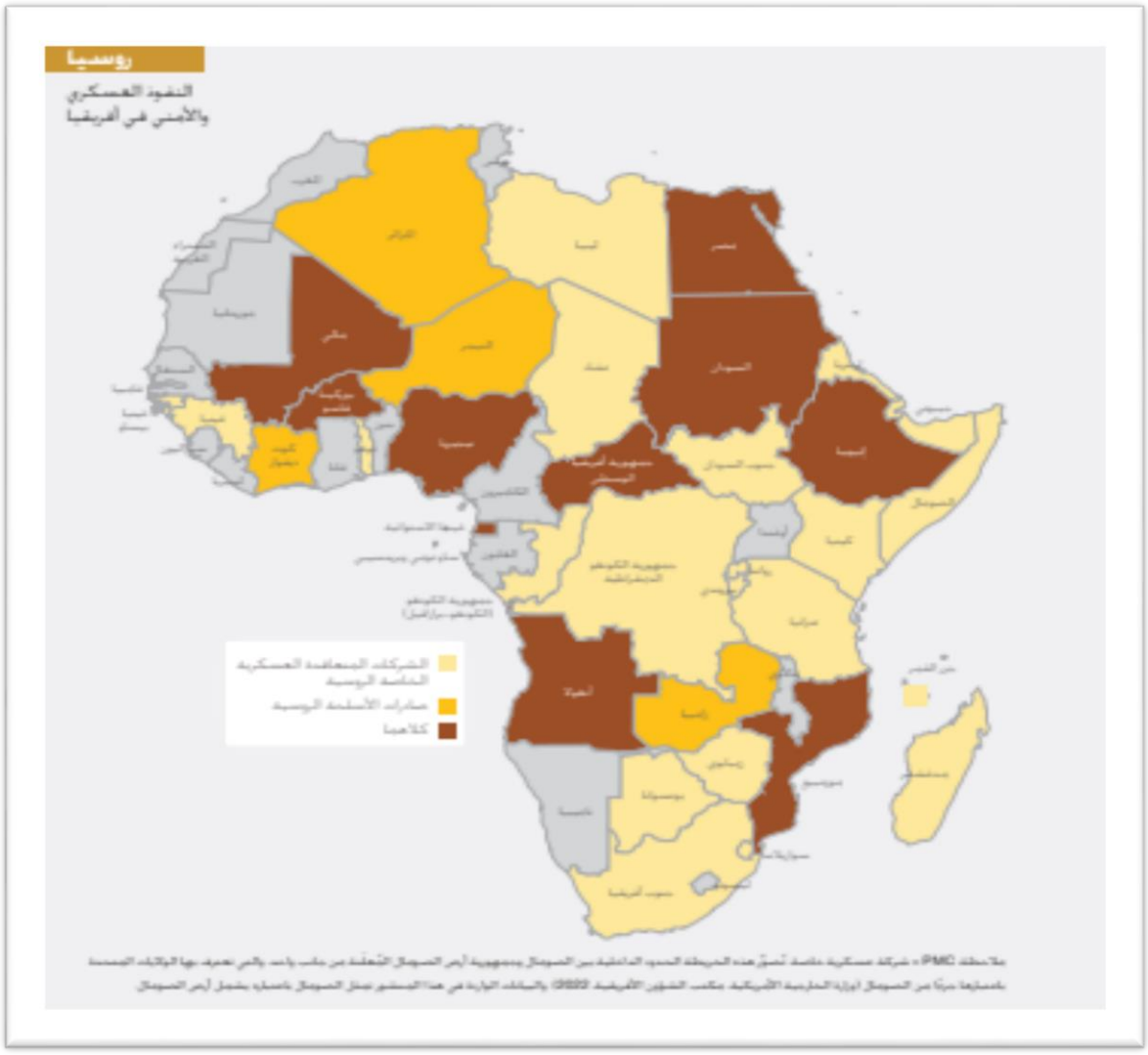


**المصدر :كورتنيوينباوم،ميليساشوستاك،تشاندلرساكس،جون في باراتشيني،تحليل للصادرات العسكرية والامنية والصينية والروسية الى افريقيا،rand،ص5.**

في الخريطة التالية نلاحظ حجم التواجد العسكري والأمني في القارة الإفريقية، إضافة الى الشركات الأمنية الخاصة المتعاقدة مع الدول الإفريقية ،وحجم الأسلحة المصدرة لدول المنطقة .

كما تنشط روسيا كذلك في عمليات السلام بما في ذلك مساهماتها في صندوق السلام الإفريقي. كما أطلقت موسكو دبلوماسية حقيقية في مجال الطاقة ونتيجة لذلك يتم ملاحظة

التواجد الروسي في العديد من دول القارة على غرار ليبيا،مدغشقر،موزمبيق،مصر وذلك عبر الشركات الكبيرة المتخصصة في المواد الهيدروكربونية أو المواد الطبيعية بشكل عام،فعلى سبيل المثال حاولت روسيا التفاوض بشان صفقات الطاقة النووية في القارة عام 2020 ،فشركة الطاقة الذرية الحكومية الروسية "روسيا توم"قدمت قرضا بقيمة 25مليار دولار لبدا إنشاء أول محطة للطاقة النووية في مصر وهي منشاة بقيمة 60 مليار دولار .[1]

ما يمكن قوله في هذا السياق هو انه في الوقت الذي اصبحت فيه العلاقات بين إفريقيا وقواتها الاستعمارية السابقة متوترة بشكل متزايد في الآونة الأخيرة عملت روسيا على تطوير إستراتيجية تمكنها من توسيع نفوذها ، ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية تفرض شروط على شراكاتها ومساعداتها ،فان موسكو تبرم اتفاقيات وشراكات وتظل وفية لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لشركائها .لكن هذا لايعني عدم وجود مصالح خفية وراء هذه الشركات فالإستراتيجية الروسية تقوم على نقطة أساسية وهي التدخل العسكري باستخدام كافة الموارد والمساعدات الذي يسمح لها بالوصول إلى قطاعات اقتصادية أخرى ذات أهمية إستراتيجية لمصالحها الجيوسياسية.[2]

**التواجد الصيني في القارة الإفريقية :**

عند العودة إلى تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية نجد أنها مرت بخمسة مراحل :

المرحلة الأولى وهي اكتشاف القارة الإفريقية في سنوات 1900/ 1949، لتليها بعد ذلك المرحلة الثانية وهي دعم افريقيا 1965/1949 ،بعدها محاولة فهم افريقيا 1966،المرحلة الرابعة دراسة افريقيا 1977 /2000 ، خلال هذه الفترة لم تلعب الصين دورا بارزا نظرا لضعفها الاقتصادي .

[1] JOSEPH SIEGLE, op.cit , P85

[2]Oumniaboutaleb, impact des nouveaux acteurs régionaux sur les dynamiques africaines, policybrief, pb_38/22, mai 2022, p6/7

أما المرحلة الخامسة هي المرحلة الممتدة من سنوات 2000الى 2020 أين عرفت العلاقات بين الصين ودول القارة تطورا في الجوانب السياسية والاقتصادية ،ولعل أهم ما يميز السياسة الصينية في افريقيا هو أنها تقوم بتغليب البراغماتية وتغليب المصلحة على القضايا السياسية و الإيديولوجية .[1]

في الوقت الذي ركزت فيه روسيا علاقاتها الإفريقية باعتمادها بشكل كبير على الاستراتيجيات العسكرية والأمنية في مقابل النشاطات الاقتصادية والتجارية ،لعبت الصين على الوتر الاقتصادي وذلك من خلال تجسيد مشروعها المتمثل في طريق الحرير الجديد الذي تم إطلاقه عام 2013 ،والذي تم الاعتراف به كإستراتيجية تجارية واقتصادية لكن هذا لا ينفي انه يمكن أن يخدم أيضا المصالح العسكرية للصين من خلال الجمع بين البنية التحتية للنقل والاتصالات.[2]

على المستوى العسكري انشات الصين أول قاعدة عسكرية لها في القارة بمنطقة جيبوتي عام 2017،إلى جانب هذا عملت على تقديم التدريب للأفراد العسكريين هذا من جهة ومن جهة أخرى طبقت برنامج القروض الموجه للدول النامية في إطار مبادرة الحزام والطريق حيث بلغت القروض الممنوحة للدول الإفريقية عام 2019 148مليار دولار[3]، لكن يجب التنويه إلى نقطة مهمة وهي أن الصين تجعل من شركائها الأفارقة يقومون بالتوقيع على الشرط الأمني الذي يقضي انه في حالة عدم القدرة على سداد الديون فانه يتم إجراء نوع من المقايضة والذي يجبر المدينين على التسديد بمواردهم الطبيعية أو غيرها كتعويض .

[1] محياويمحمد،الدور الصيني في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة :الأبعاد والتداعيات ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 7،افريل 2022 ص 199_2019،ص203

[2] Bulletin de veille decide a l'insertion et l'adaptation des Afriques dans les tendances mondiales, l'afrique et le reste du monde : de la périphérie au centre ?, volume 5, numéro 2, décembre 2022, p20, 21

[3] Oumniaboutaleb, op.cit ,11

ما يمكن قوله في هذا السياق هو أن التعاون الروسي والصيني الإفريقي قائم على التركيز على الدفاع والأمن والبنية التحتية والطاقة في حين تقوم فرنسا والدول الغربية بالتركيز على الاستثمارات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم وفرض احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

[1] Bulletin de veille decide a l'insertion et l'adaptation des Afriques dans les tendances mondiales, op.cit p22

## الخريطة رقم3: حجم الوجود العسكري الصيني في افريقيا

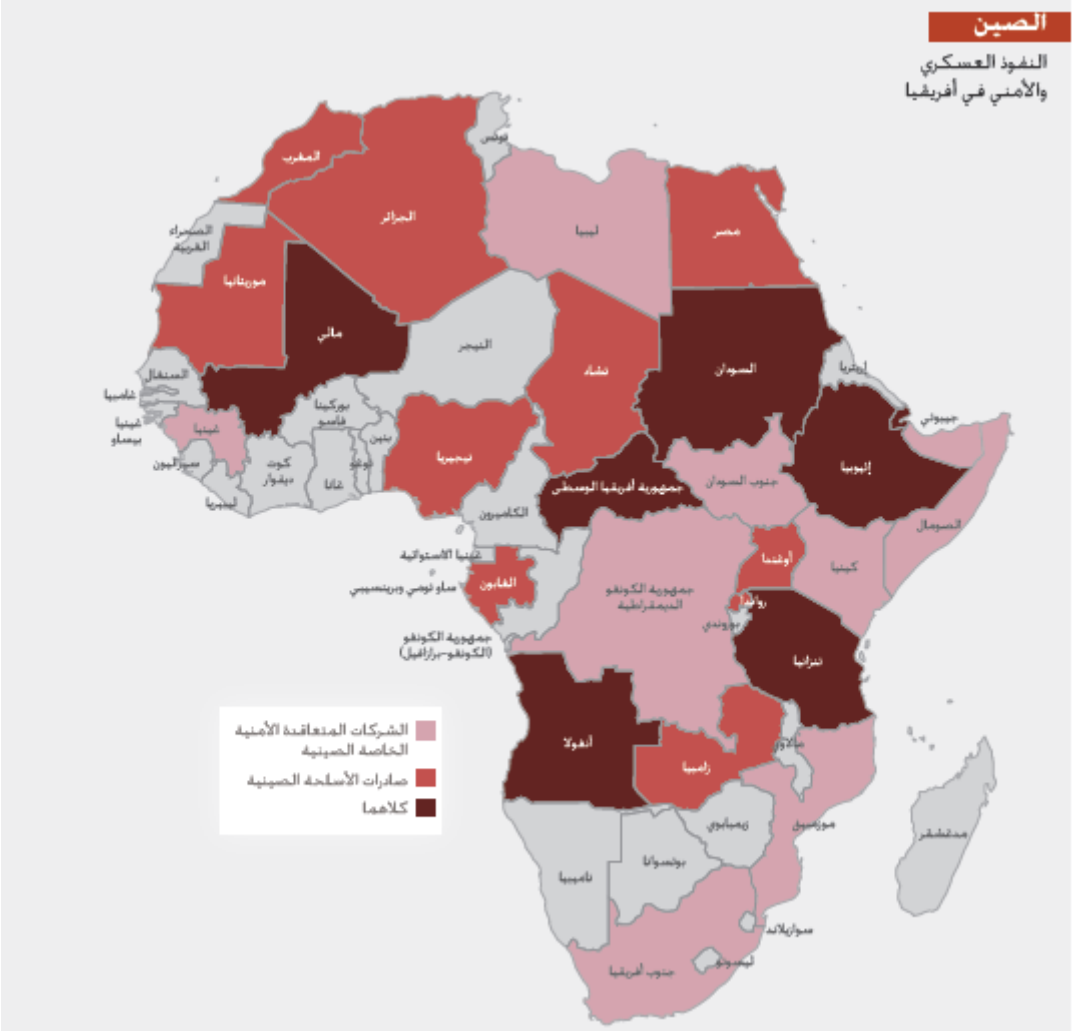


**المصدر :كورتنيوينباوم،ميليساشوسناك،تشاندلرساكس،جون في باراتشيني،تحليل الصادرات العسكرية والامنية الصينية والروسية الى افريقيا rand،ص4.**

الخريطة التالية تمثل حجم التواجد العسكري الصيني في القارة الإفريقيةإضافة الى حجم الصادرات من الأسلحة والشركات الأمنية الخاصة في المنطقة .

**التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية:**

لم تكن القارة الإفريقية ضمن اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في البداية إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية أين بدا يتجلى التركيز على دول المنطقة، حيث كانت في معظم الأحيان تترك مهام القارة لحليفتيها فرنسا وبريطانيا على حد سواء.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتقل الاهتمام إلى القارة بعدما اصبحت الأجهزة الأمنية الأمريكية ترى بان تنظيم القاعدة متواجد بالمنطقة .

اصبحت السياسة الأمنية الأمريكية هي الأكثر بروزا في المنطقة منذ عام 2008،بعد ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير إستراتيجية والتي تم التركيز من خلالها على هدفين اثنين ،الأول المتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف الإسلامي أما الثاني فتمثل في السيطرة على الوجود الروسي والصيني .[1]

تمتلك السياسة الأمريكية اتجاه افريقيا مجموعة من الملامح من بينها:

_ المجال الاقتصادي:حيث عملت في هذا الإطار الادرات الأمريكية بشكل مكثف على إدماج افريقيا في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تشجيع الدول الإفريقية على إنتاج سياسات اقتصادية ناجحة ، إلى جانب المساعدات الأمريكية .[2]

ما تجدر الإشارة إليه هو أن أمريكا في حقيقة الأمر لا تمتلك ارث استعماري في افريقيا إلا أنها لديها تاريخيا فيما تعلق بدعم الحرب الباردة والحرب العالمية على انتهاكات حقوق الإنسان في فترة الإرهاب وهو ما يجعلها غير مرحب بها في القارة إلى أنها ورغما عن ذلك تفرض وجودها في المنطقة وخاصة الساحل الإفريقي من اجل الحد من التواجد الروسي الذي أخذت فرنسا تراجع في مقابله .

[1] Aline Lebœuf, op.cit p 17,18

[2] محمد عبد العظيم الشيمي،مرجع سابق ،ص29

إلى جانب هذا حتى وان كان حضورها في المنطقة هو من اجل إخراج فرنسا من خسارتها أمام روسيا إلى أنها هي الأخرى تظهر منافسا لفرنسا في المنطقة ،حيث تمكنت من ان تكون الحليف الأول عسكريا وسياسيا لدول المغرب العربي التي كانت بمثابة مناطق نفوذ لفرنسا سياسيا وعسكريا وثقافيا .[1]

[1] نبيل زكاوي،مالات النفوذ الفرنسي في افريقيا، ورقة تحليلية ،مركز الجزيرة للدراسات ،25 أكتوبر /تشرين الأول 2022 ،ص 5،6.

## المبحث الثالث: تأثير الظاهرة الانقلابية على العلاقات الثنائية الفرنسية الإفريقية 2023/2017 :

في العقود الأخيرة شهدت القارة الإفريقية عودة موجة الانقلابات العسكرية التي لم تغير فقط المشهد السياسي للدول المعنية بل أثرت بشكل ملموس على نسيج علاقاتها الدولية خاصة ما تعلق بعلاقاتها مع القوى السابقة المستعمرة وعلى وجه الخصوص فرنسا.

وعليه سيحاول المبحث التالي تسليط الضوء على كيفية تأثير الانقلابات العسكرية والتحولات السياسية في الدول الإفريقية على نوعية ومستوى العلاقات مع فرنسا وفي نفس الوقت كيف استجابت هذه الأخيرة لموجة الانقلابات العسكرية في مستعمراتها السابقة.

## المطلب الأول: الظاهرة الانقلابية في افريقيا :دراسة مقارنة

### 1-انقلاب النيجر وأثره على العلاقات الفرنسية الإفريقية 2023:

عانى النيجر على مر التاريخ من ظاهرة الانقلابات العسكرية فمنذ حصول الدولة على الاستقلال عام 1960، شهدت 5 انقلابات ناجحة الأولى كانت في عام 1974 ،أيضا عرفت محاولات انقلابية في عام 1999،1996،كما وقع انقلاب آخر عام 2010 إلى جانب انقلابات أخرى في عام 2021/2011 والأخير الذي كان عام 2023 .

في 26 يوليو 2023 نفذ الحرس الرئاسي النيجيري بقيادة عبد الرحمن تشياني انقلابا أطاح من خلاله بحكومة الرئيس محمد بازوم ،ثم تم حل دستور الجمهورية السابعة وتم استبدال مؤسساتها بالمجلس الوطني لحماية الوطن .

ظلت النيجر تشهد منذ 2018 تزايدا في العمليات الجهادية وقد اعتبر العام الذي تولى فيه بازوم الحكم عام 2021 العام الذي سجل اكبر حصيلة ضحايا.[1]

إن الملفت للنظر في الانقلاب الذي عرفته النيجر هو مشهد الأعلام الروسية التي لوح بها أنصار الانقلاب في نيامي وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على المكانة والشعبية التي استطاعت أن تكتسبها روسيا ،ويجب القول أيضا انه لايعني بالضرورة أن روسيا وراء هذا الانقلاب وفي نفس الوقت لايعني أنها لم تكن على دراية به فالمعروف أن الانقلابات لا تحدث إلا عند الحصول على موافقة القوى الإقليمية أو الدولية خاصة التي تمتلك مصالح في تلك المنطقة.. فروسيا في الوقت الراهن اصبحت تتغلغل في المستعمرات الفرنسية السابقة من اجل غلق أي مجال يمكن أن يخلص فرنسا من أزمة الطاقة خاصة وان النيجر كانت المورد الرئيسي لمادة اليورانيوم التي تستخدمها فرنسا من اجل إنتاج الطاقة والكهرباء .

[1]Paco de la pena and Sarah mores, Coups d'etat au niger tuer la democratie pour sauver le démos ?, publie par génération for rights over the world, aout 2023 ,p 2 .

و على نفس خطى سابقتيها مالي وبوركينافاسو طالبت النيجر هي الأخرى بخروج القوات الفرنسية من المنطقة. [1]

على عكس الانقلابات التي عرفتها القارة الإفريقية أثار انقلاب النيجر هذا ردود فعل قوية من طرف الاتحاد الفرنسي ومنظمة ايكواس الإقليمية لغرب إفريقيا حيث أعلن الاتحاد الأوروبي عن الرفض القاطع وعدم الاعتراف بأي سلطة ناتجة عن الانقلاب في النيجر وتم تعليق الفوري لدعم الميزانية وإيقاف عمليات التعاون الأمني، والى جانب العقوبات الاقتصادية الصارمة هددت مجموعة غرب إفريقيا بالتدخل العسكري وهنا أعلنت كل من مالي وبوركينافاسو أن أي تدخل عسكري على النيجر هو بمثابة إعلان قيام حرب على كليهما .[2]

من جهة أخرى قرر المجلس العسكري النيجيري 4 ديسمبر 2023 بإنهاء كل مهام التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي بما في ذلك eucap في منطقة الساحل بالنيجر ومهمة الشراكة العسكرية الناشئة empm .

كما أعلنت النيجر عن تحالف عسكري جديد"**AES**" مع كل من مالي وبوركينافاسو ،وغادرت القوة المشتركة لمجموعة الخمس في الساحل .[3]

هذا التحالف تم الإعلان عنه في 16 سبتمبر 2023 ،يهدف هذا التحالف الى ضمان الدفاع الجماعي لسكان هذه الدول ،تتجاوز طموحات "G3" من خلال تنسيق الجهود العسكرية وأيضا الاقتصادية على عكس "G5".[4]

---

[1]Dr David doukhan , The instability of the sahel a military coup in niger an imputs for the spread of radical islam in the continent, reichmanuniversity,international institute for counter terrorism ict,august 2023 , p5/7

[2] Nina wilen, have african coups provoked an identity crisis for the eu ?Egmont policy brief 323, december 2023, p3

[3]Ibid, p4

[4] Alex sinhanbogmis, l'alliance des etats du sahel aes un tournant decisif pour l'afrique de l'ouest,22.09.2023,**https://www.aa.com.tr/fr/monde/l-alliance-des-%C3%A9tats-du-sahel-aes-un-tournant-d%C3%A9cisif-pour-l-afrique-de-l-ouest-/29987533**,

كما فشلت المفاوضات بين cnpو eco،was وكذا جهود الوساطة التي بذلها حاكم التشاد محمد ديبي والولايات المتحدة الأمريكية والزعماء الدينيين من شمال نيجيريا.

وبعد أسابيع من الجدل مع المجلس العسكري كانت فرنسا مجبرة على الموافقة على سحب قواتها وسفيرها ،وفي المقابل أخذت واشنطن في التفاعل مع الانقلابين فبعد مرور حوالي أربعة أسابيع أرسلت سفيرا جديدا إلى نيامي وقامت بنقل الجنود المتمركزين في المنطقة إلى شمال البلاد من اجل القيام باستطلاعات جوية لمتابعة عملية مكافحة الإرهاب .[1]

ما يجب قوله بخصوص الانقلاب في النيجر هو انه يمكن اعتباره انقلاب ناجح لكن يبقى السؤال المطروح هو إلى أي مدى سيبقى هذا الانقلاب يحظى بشعبية وتأييد من طرف الشعب خاصة إذا لم ينجح الجيش في استعادة الحياة السياسية وإجراء التغييرات السياسية اللازمة ،وهل سيتم التخلص من التهديدات الإرهابية الجهادية خاصة بعد خروج القوات الفرنسية ؟.[2]

كما تجدر الإشارة الى نقطة أخرى مهمة بخصوص الانقلاب في النيجر ،حيث يعتقد البعض أن مدبري الانقلاب كانوا مدعومين بأسباب أخرى ،حيث يعتقد أن الرئيس السابق كان يقوم بتغييرات تدريجية في تعييناته الأمنية ،وانه كان ينوي استبدال قائد حرسه الرئاسي [3]، وهذا يوضح أن الانقلاب لم يكن يهدف الى تعزيز السيادة آو مساعدة البلاد بل لحماية مصالح النخب العسكرية .

## 2-انقلاب الجابون وأثره على العلاقات الفرنسية الإفريقية 2023:

بعد شهر من الانقلاب الذي وقع في النيجر شهدت دولة الغابون وهي مستعمرة فرنسية سابقة هي الأخرى عملية انقلابية جاء الانقلاب الغابوني أثناء الانتخابات الرئاسية

[1] Lisa tschorner, from anchor of stability to crisis hotspot : backround and consequences of the military coup in niger, megatrend afrika, policy brief 20 dec2023, p6, 7

[2] Ibid , p7

[3]Resurgerence of military coups in africa : can the african union and regional organizations defend and consolidate democracy ?, brazilian journal of african studies /portoalegre, v 8.n16, jul/dec2023 p11-39, p30

المتنازع عليها ،حيث تم الإعلان في بداية الأمر عن نتائج الانتخابات من طرف اللجنة الانتخابية الوطنية والتي كانت نتائجها فوز **بونجو bongo** بنسبة 64.27 من الأصوات ،وعليه تم الانقلاب عليه من طرف الجيش وألغيت الانتخابات وتم الإعلان عن حل جميع مؤسسات جمهورية الغابون .

تجدر الإشارة إلى أن عائلة بونجو كانت تسيطر على مقاليد الحكم منذ نيل الدولة للاستقلال،فقد أصبح والد **علي بونج**و**Ali bongo**عمربونجو**Omar bongo**رئيسا عام 1967وذلك بعد سنوات من نيل الدولة للاستقلال من فرنسا وبعد وفاته عام 2009 واصل ابنه علي بونجو الحكم لمدة 14 عاما .

في فترة حكم هذا الأخير حرص على وضع كل موارد النفط في أيدي الشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات الفرنسية وذلك بهدف البقاء في السلطة،كانت صناعة النفط في البلاد تدار من طرف شركة النفط الفرنسية الف والتي اصبحت فيما بعد تابعة لشركة توتال للطاقة total،وبالرغم من انه في السنوات الأخيرة عمل على تنويع علاقاته الاقتصادية نوعا ما إلى انه لاتزال القوات الفرنسية متمركزة في المنطقة (حوالي 400جندي )إضافة إلى القاعدة العسكرية الموجودة في ليبرفيل التي تعمل من اجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية .

فيما يتعلق بردود الفعل اتجاه الانقلاب فانه على مستوى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي فانه أعلن التعليق الفوري لمشاركة الغابون في أي نشاط يقوم به الاتحاد الإفريقي،أما القوى الكبرى فقد انتقدت الانقلاب لكنها تركت المجال مفتوحا أمام العلاقات التي قد تطور مع المجلس العسكري لحزب ctriفي ليبرفيل .[1]

[1]Athiyan Silva, military coup ousts bongo political dynasty in Gabon, world socialists web site ,31 August 2023, p 1,2

وعلى عكس الانقلابات التي طالبت بخروج القوات الفرنسية من دولهم مباشرة بعد حدوث الانقلاب فان المجلس العسكري لمبادرة مكافحة الإرهاب لم يعلن ولم يصرح عن الرغبة في طرد القوات الفرنسية المنتشرة في الغابون.

لم تدن فرنسا ولا ي دولة غربية أخرى الحكم الأسري في الغابون وهذا بحكم أن المنطقة لا يوجد بها تمرد جهادي على عكس منطقة الساحل هذا من جهة ،ومن جهة أخرى ترفض فرنسا الإطاحة بهذه الأسرة باعتبار أنها تسمح لها بالتمتع بالنفوذ المستمر. [1]

ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق انه هناك من يعتبر ن انقلاب الغابون هو انقلاب استباقي في السياق نفسه، أشار أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جنيف حسني عبيدي إلى – ما سماه– تردد الموقف الفرنسي إزاء ما حصل في الغابون، إذ لم تشهد باريس استنفارا داخليا بين مؤسسات الرئاسة ووزارة الخارجية ومجلس الأمن الوطني الفرنسي كما حدث بعد الانقلاب في النيجر، لذلك لم يستبعد عبيدي أن يكون انقلاب الغابون هو "انقلاب استباقي لمنع حدث آخر قد يضر بالمصالح الفرنسية[2]."

إذا ما يمكن قوله أن فرنسا لم تقم بردة فعل شبيهة بتلك التي أبدتها بخصوص الانقلابات السابقة (مالي،بوركينافاسو،النيجر)وذلك يعود إلى كون أن مصالحها في المنطقة لاتزال سارية المفعول حتى بعد قيام الانقلاب.

[1] Coup in gabon one year of total peace in colombia, an initiative by nias _ipri and kasindia office, conflict weekly a brief review of conflict and peace processes across the world, vol 4/issue no .35, 31 august 2023, p3

[2] خلافا لموقفها مع النيجر لماذا تعاملت فرنسا بهدوء مع انقلاب الغابون
**https://www.aljazeera.net/programs/2023/8/30/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7-%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%AA**

## المطلب الثاني:تراجع النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية

### 1-مظاهر التراجع الفرنسي:

- **التحول إلى عضوية الكومنولث:** فرغبة الغابون التوغو وهما دولتان فرانكفونيتان في الانضمام إلى الكومنولث الناطق بالانجليزية عام 2022 أثناء قمة كيغالي هو دليل على تراجع المكانة الفرنسية.
- **تزايد تأثير القوى العالمية الأخرى:** من خلال التواجد العسكري الروسي والاقتصادي الصيني.[1]

ورغم مواصلة فرنسا دورها المركزي في إفريقيا إلا أن قوتها ونفوذها أخذا يتراجعا بشكل جد ملحوظ في الآونة الأخيرة خاصة بعد الانقلابات التي عرفتها القارة ،حيث فقدت مكانتها وجاذبيتها في نظر الأفارقة خاصة بعد فشلها في تحقيق وجلب الاستقرار للمناطق التي كانت متواجدة بها ،حيث كشف الأوضاع أن فرنسا كانت منشغلة بمصالحها وهو ما أدى إلى توسع الجماعات الجهادية وتفشي الأوضاع المزرية ،وهو ما دفع بالدول الإفريقية للاستنجاد من جديد بقوى دولية أخرى ،وهو ما تمت ملاحظته في عواصم مجموعة من الدول على غرار(بانغي،وباماكو) التي اصبحت تعرف مظاهرات مناهضة لفرنسا رافعة إعلام دول أخرى الولايات المتحدة الأمريكية ،الصين وبصفة خاصة روسيا .

وقد لاقت الشركات الأمنية والعسكرية البديلة لفرنسا استجابة سريعة وفعالة خاصة الشركات الأمنية الروسية.[2]

### 2-إزاحة النفوذ الفرنسي لصالح التواجد الأجنبي بالقارة :

[1] حمدي عبد الرحمن حسن ،معضلة النيجر :لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب إفريقيا ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،جامعتي زايد والقاهرة ،اغسطس 2023 ،ص 2،3 **https://acpss.ahram.org.eg/News/20971.aspx**

[2] نبيل زكاوي ، مرجع سابق ،ص 5،6.

لقد كان التفكك الفرنسي في إفريقيا تدريجيا منذ حوالي ثلاثون عاما ،فقد فقدت فرنسا اهتمامها بإفريقيا في نهاية الحرب الباردة لصالح بناء الاتحاد الأوروبي وأصبح الشباب الإفريقي يبدي عن عدم ثقته في فرنسا وأصبح يسمح للقوى الأجنبية بترسيخ وجودها وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التواجد الروسي والصيني ليس السبب في تفكك العلاقات الفرنسية الإفريقية بل هو نتيجة .

**ثانيا:اسباب التراجع الفرنسي في المنطقة:**

-لم تعد القواعد العسكرية الفرنسية مفيدة من الناحية الإستراتيجية والرمزية على حد سواء،حيث يعد الوجود العسكري لقوة استعمارية سابقة سيئا من حيث الصورة.[1]

اعتبر القرن العشرين كبداية لانتهاء نموذج فرنسا إفريقيا ،حيث باتت تواجه فرنسا صعوبات في التكيف مع المشهد العالمي المتغير ، وفي هذا السياق تظهر مجموعة من العوامل المسؤولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن مستقبل فرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

حيث اصبحت العلاقات الفرنسية الإفريقية غير مفهومة سواء من طرف الأجيال الجديدة من الشعوب الإفريقية أو حتى من جانب الرأي العام في فرنسا وإذا ما حاولنا تفسير هذه النقطة فان الملاحظة الأولى التي يمكن ذكرها هي تقلص عدد الأجيال الأكبر سنا على الجانبين .

من جهة أخرى فان تكلفة الحفاظ على العلاقات القائمة على النموذج الفرنسي الإفريقي اصبحت غير متوافقة مع النتائج والعوائد وذلك على مختلف الأصعدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو حتى العسكرية ، حيث تحولت فرنسا بشكل كامل إلى نظام عسكري تطوعي

[1]Fredericlejeal, la relation France afrique : jusqu'ou peut- on aller, note d'etonnement, club nouveau repère, vendredi 1er juillet 2022, p 2.

منذ عام 2001 وهو ما أدى إلى ارتفاع التكاليف في سبيل الحفاظ على الوجود العالمي وعليه انتقلت من إستراتيجية التدخل المباشر إلى سياسة تفضل العمليات المملوكة لإفريقيا و المساعدات غير المباشرة بدلا من ذلك وتجنب التدخل الأحادي في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية مع الاحتفاظ أيضا بالاتفاقيات التي أبرمت سابقا للدفاع عنها في حالة العدوان الخارجي .

لقد شكل القرن العشرين نقطة الفصل في الرؤية الإفريقية للوجود الفرنسي حيث فقد الإفريقيون ميلهم إلى فرنسا .[1]

إن المشاعر لفرنسا في إفريقيا عامة والمنطقة الناطقة بالفرنسية خاصة أخذت تتنامى في السنوات الأخيرة أخذت الطابع العدائي والتي تختلف حدتها ودرجتها من بلد إلى آخر فعلى سبيل المثال عي في اشد حالاتها في منطقة الساحل ومعتدلة في مدغشقر وتتركز اقتصاديا في السنغال وسياسيا في ساحل العاج والكاميرون والغابون لكن مظاهرها هي نفسها تتمثل في شكل الشعارات المهنية،حرق الأعلام ونهب المراكز الثقافية وسب القوات العسكرية الفرنسية.

تكمن هذه التصورات المعادية لفرنسا في مجموعة من الأسباب التي تسبب فيها الوجود الفرنسي على مدار السنين في القارة حيث تتواجد العديد من الشركات الفرنسية في إفريقيا لاستخراج الريع الاقتصادي وهذا ما أدى بالشباب الإفريقي لاعتبارهم انتهازيين ، وما فاقم هذا الشعور هو بقاء الفرنك الإفريقي الذي اصبحا مرا مزعجا للشباب الأفارقة .[2]

وفي ظل الانقلابات الأخيرة التي تعرضت لها دول القارة الإفريقية وعلى وجه الخصوص المستعمرات الفرنسية السابقة الناطقة بالفرنسية، تناولت المجالس العسكرية في كل من

[1] Kieran uchehara, France afrique model :a declining relationship ,yonetim, bilimleri ,dergisi ,cilt :12,sayi :23,ss 33_53,2014 ,p34,35

[2] Antoine pouillieute, anti franch feeling in africa, the ambassador partnership, 30 november 2023 ,p 1,2

مالي،بوركينافاسو،النيجر المعارضة الشعبية التي كانت على نطاق واسع للتواجد الفرنسي الاستعماري الجديد، فعلى سبيل المثال تراجعت مكانة اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الدولة في يوليو 2023 وتم تبنيها كلغة عمل فقط .

من جانب آخر قامت النيجر بإلغاء الاتفاقيات والتعاون العسكري مع فرنسا وهذا ما يشير إلى أن القوات الفرنسية المتواجدة في المنطقة والذين يتراوح عددهم بين 1000و 1500 سيغادرون البلاد .

بعد الانقلابات عملت كل من مالي وبوركينافاسو إلى طرد القوات الفرنسية ، ومن جانب آخر النيجر هي الأخرى عملت إلى طرد الجنود الفرنسيين وأعلنت عن إيقاف صادرات اليورانيوم على الرغم من انه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم تطبيق ذلك .[1]

أما على الجانب الفرنسي فإنها قامت بردة فعل سريع بعد هذه الانقلابات حيث عملت إلى تعليق جميع المساعدات التنموية عمليات دعم الميزانية للنيجر وبوركينافاسو ، وهو ما قد قامت به قبل عام من هذا مع مالي عام 2022 حيث تلقى الطلاب الأفارقة الذين كانوا قد حصلوا على منح لمتابعة دراستهم في فرنسا بريدا الكترونيا من وزارة الخارجية الفرنسية في نهاية أغسطس 2023 لإبلاغهم عن سحب منحهم ،وفي 13 سبتمبر 2023 وفقا لsyndeacواتحادات الفنون والثقافة الفرنسية الأخرى تلقى أعضاؤها رسالة من المديريات الإقليمية الفرنسية للثقافة مطالبة تعليق كل التعاون مع البلدان التالية :مالي،النيجر وبوركينافاسو إلى إشعار آخر.

من الجانب الإفريقي أيضا يمكن اعتبار العلم الروسي تعبيرا عن الرأي الرافض والمخالف لفرنسا .

[1] Bettina engels, coups and néocolonialisme, article in review of african political economy, reads 73, november 2023, p 148,149

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هناك من الآراء التي ترى انه بالفعل قد تزايدت المعارضة الإفريقية اتجاه فرنسا غير أن الانقلابات الأخيرة لم تكن نتيجة لذلك.[1]

إن طبيعة العلاقة التي ربطت فرنسا بالدول الإفريقية الفرنكوفونية خاصة وضعها أمام مجموعة من الاتهامات الصادرة من طرف السكان الأفارقة الذين يعانون من انعدام الأمن ومن أزمات اقتصادية وتنموية كبيرة ، وقد تزايدت موجة الكراهية الشعبية اتجاه فرنسا مع تصاعد أعمال العنف ضد الجيوش المحلية في منطقة الساحل وهو ما جعل بالسكان المحليين وبعض النخب يتهمون فرنسا بالتواطؤ مع الجماعات المتطرفة ،وقد غذت مواقع التواصل الاجتماعي في كل من النيجر ومالي 2019 بإشاعات متهمة فرنسا بالهجوم على قاعدة ديفاَ العسكرية بالنيجر وبتقديم المعدات العسكرية للجماعات الجهادية ، وهناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه المشاعر وهي من جهة عدم فهم دول الساحل عدم مشاركة قوة برخان في العمليات القتالية ضد الإرهاب رغم المعدات العسكرية هذا من جهة ، من جهة أخرى بروز التيار الشبابي الجديد في منطقة غرب افريقيا الذي أصبح يرى في فرنسا قوة استعمارية أضرت بإفريقيا وأعاقتها عن النهضة وسلبتها الموارد.[2]

أصبح الأفارقة مدركين للأخطاء التاريخية الفرنسية وهو ما جعلها عرضة للهجوم، حيث اخذ الناشطون السياسيون من التواجد الفرنسي التفسير الوحيد للصعوبات الحالية التي تواجهها العديد من البلدان الإفريقية .

---

[1] Bettina angels, ibid , p149

[2] سيدي ولد عبد المالك ،الانسحاب العسكري التدريجي لفرنسا من مالي الخلفيات والتداعيات ،ورقات تحليلية ،6 مركز الجزيرة للدراسات،يونيو/حزيران 2021.

**https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2021-06/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D9%8A%20%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7%20%D9%85%D9%86%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA_0.pdf**

كما تسببت الانعكاسات السياسية الفرنسية والظاهرة الازدواجية بمعنى عدم التماسك بين دعم الأنظمة الاستبدادية وتعزيز القيم الغربية للديمقراطية ومبدأ سيادة القانون وهو ما يثير الشكوك حول مصداقية التوجهات الفرنسية.

وما أزم الموقف الإفريقي هو الخطاب المتمحور حول الهجرة وسياسات الهجرة الأوروبية والقيود المفروضة على تأشيرات الدخول للأفارقة .

**خلاصة الفصل:**

لطالما اعتبرت افريقيا جزءا أساسيا من السياسة الخارجية الفرنسية وذلك بسبب الروابط التاريخية والاقتصادية والأمنية والتأثير السياسي ،وعلى الرغم من تباين وتغير الرؤساء والأحزاب السياسية إلى أن فرنسا حافظت على استمرارية إستراتيجيتها في افريقيا .

وقد لعبت فرنسا دورا بارزا في افريقيا عامة والدول الفرنكوفونية على وجه الخصوص،خاصة في السنوات التي تلت مرحلة نيل الاستقلال ،أين قامت هذه الأخيرة بتبني إستراتيجيةfranceafrique والتي اعتبرت بمثابة أداة للاستعمار الجديد والهيمنة على المنطقة ، أين شرعت من خلالها في تنصيب الرؤساء و القادة الموالين لفرنسا في القارة والعمل على القضاء على أي أمل في تنمية المنطقة أو النهوض بها .

وتشير الأسباب والتداعيات لوجود فرنسا في افريقيا إلى مجموعة متنوعة من العوامل منها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية ،تشمل الاقتصادية استمرار الاستفادة من الموارد الطبيعية و السوق الإفريقية ، بينما تتعلق الأسباب السياسية بالحفاظ على النفوذ في ظل المنافسات الدولية والتأثير في المنطقة إلى جانب تحقيق الأمن القومي الفرنسي .

وقد أظهرت الانقلابات الأخيرة مجموعة من التحديات أمام فرنسا في المنطقة ،حيث تباينت ردود الأفعال الفرنسية بين التدخل المباشر ورفض مجموعة من الانقلابات في حين لم تدن انقلابات أخرى خاصة تلك التي بقيت مصالحها فيها سارية المفعول .

كما اصبحت مكانة فرنسا في العقود الأخيرة مهددة في القارة نظرا للمنافسات الدولية الموجودة على غرار الولايات المتحدة ، روسيا ،الصين إضافة إلى تركيا والتي تتبنى نظرة رابح رابح على عكس فرنسا التي تغلب عليها النظرة الأبوية ومعادلة رابح خاسر ، وبناءا على هذا تبرز الحاجة إلى استراتيجيات جديدة للتعامل مع التحولات السياسية والأمنية في

القارة بما يسمح لفرنسا من الحفاظ على مصالحها من جهة ويحترم سيادة الدول الإفريقية من جهة أخرى.

# الفصل الثالث : تأثير النفوذ الفرنسي في افريقيا على مسار الظاهرة الانقلابية 2023/2017

## المبحث الأول : سيناريوهات تطور الظاهرة الانقلابية في افريقيا على ضوء الدور الفرنسي2023/2017

تعتبر الانقلابات العسكرية من أكثر الظواهر التي مست القارة الإفريقية وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل سواء الداخلية أو الخارجية التي تهيئ البيئة الملائمة لحدوثها ،ونظرا لعودة هذه الظاهرة للبروز في الساحة الإفريقية في الآونة الأخيرة فان هذا يشير اهتمام الباحثين حول مستقبل هذه الدول في كنف هذه الأخيرة وعليه سيتم من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على بعض الرؤى المستقبلية المتعلقة بتطور هذه الظاهرة.

**المطلب الأول :سيناريو استمرار الوضع القائم**

إذا ما حاولنا التنبؤ بسيناريو استمرار الظاهرة الانقلابية في القارة الإفريقية فانه من الضروري أولا القيام بمسح تاريخي لأهم الانقلابات التي عرفتها المنطقة.

ففي ستينيات القرن العشرين اصبحت عمليا الاستيلاء العسكرية في افريقيا ظاهرة شائعة ، حيث شهدت بعض الدول العديد من عمليات الاستيلاء في عام 1963،أين أطاح الجيش بالرئيس سيلفانوس اولمبيو في توغو في واحدة من أولى الانقلابات العسكرية في غرب افريقيا

تميزت فترة الحرب الباردة 1989/1950 بتواتر عال وانتشار جغرافي واسع للانقلابات والتي كانت نتاج لاضطرابات ما بعد الاستقلال في الستينات من القرن العشرين ،إضافة الى المؤسسات حديثة النشأة والتي كانت هشة بطبيعتها وهو ما أسهم في عدم الاستقرار وصعوبة توطيد النظم السياسية .

- بين عامي 2010/1990 حدثت انقلابات بشكل اقل تواتر وكانت اقل انتشارا جغرافيا مما كانت عليه في الفترة السابقة.
- منذ عام 2011 وخاصة منذ عام 2020 عادت وتيرة الانقلابات في افريقيا وتركزت بشكل مكثف في منطقة الساحل .
- بين أوائل 2021وفيفري 2022 كانت هناك حوالي 5 انقلابات عسكرية ناجحة والعديد من محاولات الانقلابات ، ففي مارس 2021 قبل يومين من تنصيب الرئيس النيجيري محمد بازوم حاول مسؤولون عسكريون من القاعدة الجوية في نيامي السيطرة على مؤسسات العاصمة وتم إحباط المحاولة .
- كذلك بتاريخ 4 أي 2021 أطاحت مجموعة من ضباط الجيش في مالي بالرئيس المدني للبلاد "باه نداو"الذي عينه الجيش رئيسا كجزء من انتقال السلطة بعد انقلاب

وقع قبل عام ونتيجة لذلك عزز زعيم المجلس العسكري العقيد "عاصيميغويتا"سلطته وتولى رسميا منصب الرئيس .

- في 5 سبتمبر 2021 اعتقل جنود من وحدة النخبة في القوات المسلحة رئيس غينيا "ألفا كوندي"وتم تعيين الرئيس "مامادي دومبويا "رئيسا مؤقتا.
- عرفت السودان هي الأخرى عام 2021 تنظيم محاولة انقلابية فاشلة على يد ضباط موالين لنظام "عمر البشير".
- في أوت 2021 في مدغشقر وفي فيفري2022 في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جيبوتي أفادت السلطات أنها أحبطت مؤامرات تنطوي على نية لتنفيذ الانقلابات .
- في 23 جانفي 2022 في بوركينافاسو أطاح رئيس وحدة النخبة بالجيش المقدم "بول هنري ساندا دااميبا "بالرئيس بعد أن اتهمه "رووك كابوري" بالقتال غير الفعال ضد الجهاديين .[1]

الخريطة التالية توضح الأماكن التي تعرضت للانقلابات وذلك عبر ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من 1989/1952، المرحلة الثانية من 2010/1990، أما المرحلة الثالثة من 2023/2011.

[1]Jedrzejczerep,a new wave of coups d'état will not jeopardise democracy in africa , polish institute of international affairs ,p126

**الخريطة رقم4: توضح موجات الانقلابات العسكرية في افريقيا عبر ثلاث مراحل ،المرحلة الأولى من 1989/1952،المرحلة الثانية من 2010/1990، أما المرحلة الثالثة من 2023/2011**

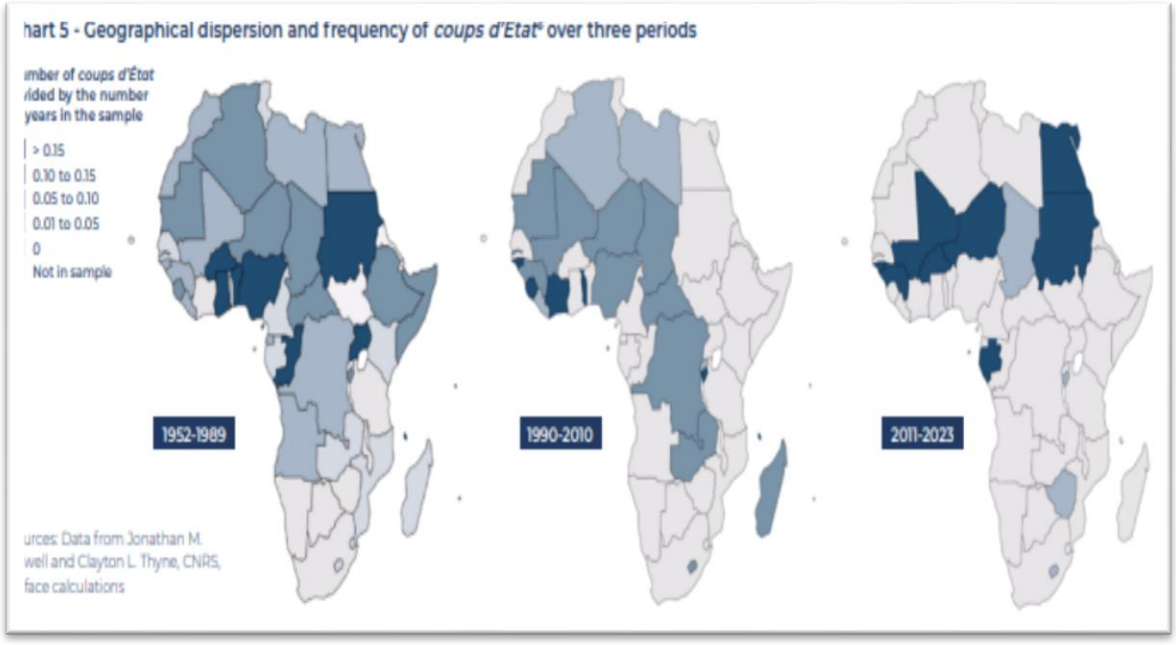


Aronichaudhuri ,the proliferation of coups d'état in africa :towards a new ,more unstable era ,coface economic publication focus ,april 2024 ,p 3

كذلك عرفت في الفترة الأخيرة كل من النيجر والغابون عام 2023 انقلابات عسكرية والتي تم بموجبها سيطرة الجيش على مقاليد الحكم في البلاد والذي دق على إثره ناقوس الخطر بشان تزايد واستمرار الظاهرة الانقلابية في دول القارة الإفريقية ، امتاز هذين الانقلابين باختلاف ردود الأفعال سواء الدولية أو المحلية فمثلا سبق تناوله في الفصل السابق هو أن النيجر طالبت بخروج القوات الفرنسية وتنامي المشاعر المعادية لها في المنطقة إضافة الى إنهاء جميع صفقات التعاون العسكرية أو حتى الاقتصادية على عكس الغابون التي اكتفت فقط بتغيير الرئيس أما المصالح الفرنسية بقيت على ما هي عليه وهو ما يدفع الى القول انه من الممكن أن يكون مفتعل من طرف الدولة الفرنسية من اجل المحافظة على احد مستعمراتها خاصة وانه تم الاستغناء عنها والانقلاب على الحكام الموالين لها في كل من

النيجر ، ومالي ،و بوركينافاسو ، وتعويض القوات الفرنسية التي كانت موجودة تحت شعار القضاء على العمليات الجهادية والإرهاب في المنطقة بقوات الفاغنر الروسية .

ما يجب تحليله في ما تعلق باستمرار الظاهرة الانقلابية في افريقيا هو العوامل التي كانت السبب في تأجيجها ، ولاشك أن أهم محفزات الانقلابات هي التدهور الاقتصادي الذي يؤدي الى التضخم وارتفاع الديون هذا من جهة ، ممن جهة أخرى نجد عدم الاستقرار الاجتماعي وارتفاع أعمال العنف ، فقد سبقت جميع الانقلابات التي عرفتها القارة تدهور في الوضع الأمني لاسيما ما تعلق بالهجمات الإرهابية الجهادية التي اصبحت تعاني منها خاصة منذ 2011 بعد سقوط النظام الليبي الذي ساهم بشكل كبير فيها ، فقد كان هناك ارتفاع في أعمال العنف المرتبطة بالتمرد الجهادي في بوركينافاسو ، مالي ،والنيجر خاصة من جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين "و"بوكو حرام "، وهو ما استخدمه القادة الانقلابيين كحجة لتبرير أفعالهم .

إضافة الى عامل آخر وهو الأنظمة سريعة التغيير هي التي تكون أكثر عرضة لانقلابات وإذا ماحاولنا تأكيد هذه النقطة فان مثال النيجر ربما سيكون خير دليل ، فعلى مدى الأعوام الثلاثين الماضية و بالتحديد في عام 1993 شهدت النيجر أول انتخابات لها بعد الاستقلال وتم تعيين الرئيس"مهاماني عثمان"لكن مع ذلك تمت الإطاحة به في انقلاب عسكري بعد ثلاث سنوات ، بعدها مباشرة تم انتخاب الرئيس "مامادو تانجا"عام 1999 واستمر في منصبه لفترتين ومع ذلك تمت الإطاحة به عام 2010 وذلك بعد رغبته في وضع خطة من اجل إلغاء حدود الولاية ، وبعد فترة انتقالية قصيرة ذهب النيجيريون الى صناديق الاقتراع عام 2011 وتم انتخاب الرئيس "ايسوفو"الذي فاز مرة أخرى عام 2016،وفي عام 2021 سلم السلطة لرئيس منتخب آخر "محمد بازوم "الذي تولى الحكم لمدة عامين وتم الانقلاب عليه عام 2023 وقد استشهد الانقلابيون بتدهور الوضع الأمني من جهة ومؤامرة الرئيس

لتدمير البلاد من جهة أخرى ،وهذا ما يثبت نوعا ما صحة أن تاريخ التدخلات العسكرية في السياسة هو أفضل مؤشر على ما إذا كان البلد سيشهد انقلابا أم لا.

إضافة الى هذا ينبغي الإشارة الى مؤشر آخر وهو الوجود الروسي من خلال مجموعة فاغنر ،فاغلب الدول التي حدثت فيها الانقلابات لها اتفاقيات تعاون عسكري مع روسيا كما يزعم أنها من مدبري الانقلابات في افريقيا من اجل الحفاظ على مصالحها فعلى سبيل المثال يذكر أن مدبري الانقلاب في مالي حضروا برنامجا تدريبيا في الكلية العسكرية العليا في موسكو قبل أيام من الانقلاب[1] . إضافة الى خروج الشعب النيجيري بعد الانقلاب بالأعلام الروسية الهتافات الشعبية وتشترك جميعا كما سبق ذكره في مشاعر معادية لفرنسا.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق الى أن الوجود الروسي سيدعم بشكل محدود الأنظمة الانقلابية في افريقيا لكن دون الانخراط فيها بشكل كبيير ،وهذا في ظل تحقيقها لبعض المكاسب خاصة في المناطق الغنية بالثروة .

كما لا يمكن إغفال نقطة أخرى وهي البطالة التي تشكل تحديا لكثير من البلدان الإفريقية التي عرفت رواجا للظاهرة الانقلابية خاصة وان 90%من الأفارقة يعتقدون أن الحكومة تعاملت مع البطالة بشكل سيئ ، وفي مسح لعامي 2018/2016 كان 62%من الأشخاص في بوركينافاسو عاطلين عن العمل،أما في النيجر نجد نسبة 60% ،و46%في مالي ،و48%في غينيا .[2]

فيما يتعلق بالعنف المنظم شهدت بوركينافاسو 80% تقريبا (من 1500 حالة وفاة في عام 2021 الى ما يقارب 2600 حالة وفاة عام 2022، كذلك في مالي (حوالي 1500 حالة وفاة في عام 2020 الى 3600 حالة وفاة في عام 2022)،أما النيجر فقد تكثف العنف

[1]Joy Hansen, the West african coup trap a qualitative case study of military coups d'état in mali, niger, burkinafaso, and guinea, linneuniversitettetkalmarvasjo, p40

[2] ibid, p30

على مستوى الدولة تماشيا مع الأنشطة المتزايدة لجماعة "نصرة الإسلام والمسلمين"في المناطق المجاورة لبوركينافاسو .[1]

كما أن هذه الانقلابات الأخيرة كشفت انه على الرغم من العقوبات والقيود التي يفرضها الاتحاد الإفريقي والمنظمات الاقتصادية لم تنجح في التصدي لهذه الظاهرة خاصة وان هذه الإجراءات التي تتخذها تكون بصفة مؤقتة فعلى سبيل المثال اضطرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى رفع بعض العقوبات المفروضة على مالي وغينيا.

وعليه فانه إذا لم يتم إيجاد حل للسيطرة على الحركات الجهادية في الدول التي شهدت الانقلابات (بوركينافاسو، مالي، النيجر)فان هذه الظاهرة ستستمر في الظهور ،ففي مالي كان الضعف في التعامل مع التهديد الإسلامي عاملا في الاستيلاء على السلطة عام 2021 وكذلك في النيجر عام 2023.إضافة الى صعوبة تحقيق انتخابات نزيهة وتغير العلاقات المدنية العسكرية وزيادة التسامح الشعبي مع التدخل العسكري في السياسة خاصة وان الدراسات الاقصائية تظهر أن أغلبية الأفارقة يشعرون بعدم الرضا العميق عن ممارسة الديمقراطية وهم منفتحون على التدخلات العسكرية لمعالجة الخلل السياسي المدني وعليه فان المنطقة ستبقى تشهد انقلابات كلما سنحت الفرصة.فالمراد قوله هو ان استمرارية التوترات السياسية والاقتصادية داخل الدول التي شهدت الانقلابات العسكرية سيؤدي الى عدم الاستقرار على المدى البعيد .

وبخصوص هذه النقطة يجب الإشارة الى انه قد تحدث في السنوات القادمة انقلابات جديدة يحاول من خلالها القادة العسكريون التخلص من النفوذ الروسي .

[1] Joy hansen ,op.cit,, p 32

وعليه فانه لا يبدو أن الانقلابات في افريقيا ستنتهي في أي وقت قريب على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية لاحتوائها وستستمر هذه الانقلابات بوتيرة معتدلة .

بالنسبة للتواجد الفرنسي في ظل هذا السيناريو: الحفاظ على التواجد التقليدي للنفوذ الفرنسي في مستعمراتها السابقة كالتشاد والنيجر من خلال تواجد عسكري ومساعدات تنموية ،وهذا التدخل المحدود لاحتواء الأزمات سيواجه تزايد النفوذ الروسي في القارة.

من جهة أخرى تعمل فرنسا على التعاون مع القوى الدولية بمعنى شركائها الأوربيين وواشنطن لدعم وتعزيز العمليات الأمنية بالمنطقة.

النتائج المتوقعة:

- تؤدي المنافسةالروسية الفرنسية في افريقيا على ضوء الظاهرة الانقلابية الى تعقيد الوضع الأمني السياسي.
- قد يساهم التواجد الفرنسي في دعم الاستقرار جزئيا بما يؤمن مصالحها في هذه الدول في سياق الظاهرة الانقلابية ،لكن بدون القدرة على إيجاد حل للازمات .
- استمرار التوترات الداخلية في الدول الإفريقية التي تشهد صراعا على النفوذ بين القوى الخارجية.

**المطلب الثاني:سيناريو التصعيد في الظاهرة الانقلابية**

بما أن اغلب الانقلابات التي حدثت في الآونة الأخيرة شملت دول الساحل باستثناء الغابون التي تعتبر من دول وسط افريقيا ،ونظرا لاستشهاد قادة الانقلابات بعامل غياب الاستقرار وتدهور الوضع الأمني كمبرر للانقلاب ، فانه يمكن القول:

بالنظر الى فشل المنظمات الدولية والإقليمية سابقا في معالجة الظاهرة والتصدي لها فانه من الممكن أن تترسخ سلطة الانقلابيين وذلك من خلال بناء تحالفات بين الدول التي عرفت انقلابات وهو ما بدا بالفعل فيما يخص الانقلاب الأخير الذي حصل في النيجر الذي تلقى دعما من طرف بوركينافاسو ،مالي ،غينيا ،وهذا سيعمل بطبيعة الحال على تشجيع دول أخرى على القيام بمثل هذه الأعمال خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار نظرية العدوى

-خطر حدوث المزيد من زعزعة الاستقرار،فعلى سبيل المثال حتى بعد حدوث الانقلاب في النيجر بعد أسابيع قليلة كانت هناك زيادة ملحوظة في الهجمات الجهادية، خاصة وان قادة الانقلاب طالبوا بخروج القوات الفرنسية .[1]

- يمكن أن تحدث انقسامات في الجيش على أساس سياسيات الهوية [2]وهو ما يتيح الفرصة أمام فرنسا لدعم انقلابات بالتالي تصبح هناك انقلابات مضادة من اجل أن تحمي نفوذها في المنطقة خاصة وأنها عرفت موجات من الغضب والنداءات التي ساهمت في خروجها من مستعمراتها القديمة والتي كانت آخرها النيجر ، فمن غير المعقول أن تسلم فرنسا في هذه الدول بسهولة خاصة في الآونة الأخيرة وبالتحديد مع أزمة الطاقة التي تعاني منها بعد الحرب الروسية الأوكرانية فالمعلوم أن 70%من اليورانيوم الذي يولد الطاقة الكهربائية لفرنسا مستورد من النيجر .

-كما يمكن أن يتضاءل دعم السكان الأفارقة لهذه الانقلابات خاصة إذا لم تكن هناك نتائج ملموسة فيما تعلق بتحسين الظروف المعيشية كونها في الوقت الراهن ترى في الجيش الحامي لمطالبها ومصالحها.[3]

[1] Lisa tschorner, op.cit , p8

[2] ibid, p9

[3]ibid, p9

أما فيما يتعلق بالنيجر فانه يمكن القول بان هناك احتمالية تدخل عسكري ، وإذا تم الأمر بالفعل فان هذا يعني انه ستكون مواجهة بين "الايكواس " من جهة وبين كل من النيجر وبوركينافاسو ومالي من جهة أخرى بحكم أن هذه الدول صرحت من قبل أن أي تدخل عسكري ضد النيجر هو بمثابة إعلان هجوم عليها ، وهذا ليس مستبعد فإذا أخذنا مثال من التاريخ نجد انه عام 2017 في غامبيا قامت "الايكواس"باستخدام القوة العسكرية لإعادة النظام الدستوري عندما رفض الرئيس"يحيى جامع" التنحي بعد خسارته للانتخابات.[1]

كما تجدر الإشارة الى أن الجماعات المسلحة وقوات الأمن الموالية لروسيا تشكل تهديد مباشر للقوات والمصالح الفرنسية مما يشكل تحديا لقدرتها على ضمان الاستقرار والأمن في مناطق معينة وبالتالي فان صعود النفوذ الروسي من خلال دعمه للأنظمة والجماعات المتمردة المعادية لفرنسا هو احد التحديات الرئيسية التي تواجه النفوذ والجيش الفرنسي في القارة.

فيما يتعلق بفرنسا فانه يجب الأخذ في الحسبان القدرة على التكيف وفعالية السياسات الفرنسية ،فعلى فرنسا إظهار المرونة والاستجابة للتكيف مع التغيرات السريعة في السياق الجيوسياسي في افريقيا والتي تتميز بظهور شركاء جدد مثل روسيا وهذا يتطلب استعراضا مستمرا لإستراتيجيتها الأمنية والإنمائية لكي تظل ذات صلة .

كما يعتمد الحفاظ على النفوذ الفرنسي في هذا السياق على مدى القدرة على الاعتماد على شبكة قوية من الشركاء الدوليين الذين يشاركونها أهدافها المتمثلة في الاستقرار والتنمية في المنطقة وزيادة الدعم الدبلوماسي اللوجيستي .[2]

[1] علي سعدي عبد الزهرة،الانقلاب العسكري في النيجر المعضلة الخارجية وسيناريوهات المستقبلية ،مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،جامعة النهرين، كلية الحقوق ،ص 14

[2] اسراء محمد فوزي فهمي الاكشر،السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الصراعات العرقية في افريقيا،المركز الديمقراطي العربي ،16 يوليو 2016، **https://democraticac.de/?p=34092**

إضافة الى هذا لا يمكن إغفال الضغط الشعبي والمناقشات السياسية في فرنسا حول المشاركة العسكرية في الخارج الى إضعاف تصميم البلاد على الانخراط في افريقيا على المدى الطويل في مواجهة التحديات الأمنية المستمرة وهو ما حدث فعلا فيما تعلق بعملية برخان فبعد النداءات الشعبية والضغوطات تم سحب القوات عام 2022.

وبما أن الدول الإفريقية لجأت الى قوى جديدة وعلى رأسها روسيا فان هذا سيقلل حتما من التواجد الفرنسي في المنطقة وعليه يجب التكيف مع هذه الديناميات الجيوسياسية الجديدة .

ابرز النتائج المتوقعة:

- تدهور الوضع الأمني وانتشار الجماعات المسلحة كنتيجة للفراغ الأمني في المنطقة.
- تزايد المنافسات الجيوسياسية مما يؤثر على الهندسة الأمنية والاستقرار الإقليمي.
- تدهور العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الفرنسية الإفريقية،وتداعيات ذلك على مجالات التنمية والاقتصاد والمساعدات الإنسانية.

**المطلب الثالث:سيناريو استعادة الاستقرار**

هذا السيناريو يتعلق بالتخلص من هذه الظاهرة و إعادة الحياة السياسية لهذه الدول التي شهدت موجات الانقلابات وذلك عن طريق تعاون القوات العسكرية مع القوى السياسية ،يشمل هذا التعاون الحوار الوطني ،وتحديد مواعيد لتنظيم انتخابات عامة شفافة ، ومن اجل أن يتحقق الاستقرار في المنطقة فانه من الضروري فرض قوانين أخرى أكثر صرامة ومناهضة للانقلابات ، وبدلا من التفاوض على حلول وسط مع قادة الانقلاب فانه يجب فرض التراجع عن الانقلاب أولا ثم التفاوض وليس العكس هذا من جهة ، من جهة أخرى يجب حرمان قادة الانقلابات من الوصول الى النظام المالي الدولي ،فيما يخص هذه النقطة

فانه يجب الإشارة الى دور الجهات الدولية فمن المعلوم أن أي انقلاب لا يستمر إلا في حالة الاعتراف به لذا يجب عزل الانقلابيين سياسيا .[1]

إضافة الى هذا يجب العمل على حل الفوارق الاجتماعية والقضاء على البطالة والفقر التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وبالتالي حدوث احتجاجات والتي تكون منفذا للاستيلاء العسكري على السلطة .

من الممكن أن تتعلم افريقيا من دروس التاريخ وتعمل على تحقيق ازدهار وتنميتها بمفردها وتراجع علاقتها مع الدول من خلال عدم إشراك أو السماح للقوى الأجنبية بالتدخل في شؤونها الداخلية ، خاصة في ظل تراجع النفوذ الفرنسي في القارة مقابل الدور الصيني والروسي على وجه الخصوص والذي يرى فيه الأفارقة بصيص أمل باعتبار أن العلاقات بين هذه الأطراف قائمة على معادلة رابح رابح وتشمل مختلف المجالات على عكس العلاقة مع فرنسا هذا من جهة ، من جهة أخرى ستعمل على توظيف هذه المنافسات الدولية لمعالجة الاقتصاد وتنمية البنى التحتية .

تعزيز الديمقراطية من خلال تعزيز جداول زمنية ثابتة للانتقال الى الحكم المدني في البلدان الخاضعة حاليا للحكم العسكري قبل الثورات الشعبية الحتمية .

إذن :

يؤثر النفوذ الفرنسي بشكل كبير على تطورات الأوضاع في افريقيا سواء في ظل السيناريو القائم أو التصعيدي ،بالنسبة للأول تستمر فرنسا في لعب دور مؤثر ولكن في ظل منافسة مع النفوذ الروسي المتنامي .

[1] Joseph siegle, africa's coups and the role of external actors, africa center for strategic studies, december 17, 2021. **https://africacenter.org/spotlight/africas-coups-and-the-role-of-external-actors/**

أما الثاني فان زيادة النفوذ الروسي وتصاعد الانقلابات قد يؤدي الى تراجع النفوذ الفرنسي مما ينعكس على الوضع الأمني السياسي الاقتصادي لدول المنطقة (تعقيدا)

## المبحث الثاني :تقييم تأثير النفوذ الفرنسي على مسار الظاهرة الانقلابية في افريقيا 2023/2017

إذا كانت ظاهرة الانقلابات تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخ افريقيا ،فان التقييم الدقيق لهذه الظاهرة يتطلب فحصا شاملا للعوامل المحفزة والداعمة ومن بين هذه العوامل يأتي دور القوى الخارجية كعامل مؤثر بشكل كبير ،ولعل ابرز هذه القوى التي ينبغي تناولها بالتحليل هي فرنسا التي لطالما كان لها التأثير على سياسة افريقيا .

وعليه سيتناول المبحث التالي بالتحليل دور فرنسا في تشكيل مسار الظاهرة الانقلابية في افريقيا سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر .

## المطلب الأول: قراءة في التوجه الخارجي الفرنسي الافريقي إبان فترة 2023/2017

### العهدة الأولى:2022/2017

كانت من بين أولويات ايمانويل ماكرون في القارة الإفريقية عند توليه الرئاسة ما يلي:

1-الاعتراف بأخطاء الماضي الاستعماري الفرنسي والرغبة في إعادة تعريف العلاقات مع افريقيا على أساس الشراكة و الاحترام المتبادل .

2-إقامة القمة الإفريقية الفرنسية لتعزيز التعاون .[1]

3-الحفاظ على وجود عسكري فرنسي قوي لاسيما في منطقة الساحل لمحاربة الخطر الإرهابي.[2]

4-استمرار المشاعر المعادية للفرنسيين في بعض الدول الإفريقية[3].

### العهدة الثانية :2022 الى اليوم

**1**-تفاقم الوضع الجيوسياسي في افريقيا مع تصاعد الانقلابات خاصة في المستعمرات الفرنسية السابقة.[4]

---

[1] Jonathan r.beloff, how France's lack of a starategy in west africa indirectly led to the coups d'états, military strategy magazine, volume 9 issue 2,**https://www.militarystrategymagazine.com/article/how-frances-lack-of-a-strategy-in-west-africa-indirectly-led-to-the-coups-detats/**

[2] Zoe nakoma, decoding west and central african coups : how french interference shapes the region, european student think tank, 2024, **https://esthinktank.com/2024/01/02/decoding-west-and-central-african-coups-how-french-interference-shapes-the-region/**

[3] Eleanor Beardsley, recent coups in africa have an effecton at. least 1 country in Europe : France, september 29 ; 2023 .5 :13 am et, **https://www.npr.org/2023/09/29/1202582084/recent-coups-in-africa-have-an-effect-on-at-least-1-country-in-europe-france**

[4] Jamey keaten, sammednick and caraanna, France's waning influence in coup –hit africa appears clear while few remember their former colonizer, updated 9 :22am utc+2, september 4 ; 2023,

2-طرد القوات والدبلوماسيين الفرنسيين من عدة دول افريقية وهو ما دل على تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة .[1]

3-دعوة من البرلمانيين الفرنسيين لإعادة النظر في دور فرنسا في افريقيا في مواجهة تراجع مكانتها ، خاصة في ظل صعود لاعبين جدد أكثر فاعلية وترحيبا من طرف الأفارقة والتي لا يمكن لفرنسا أن تضاهيها في نفس الوقت.[2]

حاول ماكرون القيام بإعادة خلق علاقات جديدة مع الأفارقة فقد منعت بعض العقبات السياسية جهود ايمانويل ماكرون **Emanuel macron** من تحقيق طموحاته ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

_أدى الاقتتال البيروقراطي والخطاب التحريضي خلال الحملات الانتخابية والمواقف السياسية المثيرة للجدل في بعض الحالات إلى إضعاف فعالية اعتراف الرئيس الفرنسي بماضي فرنسا الاستعماري.

_ سعى الرئيس الفرنسي ماكرون إلى تعزيز سياسة فرنسا الاقتصادية وسياسة المساعدات وذلك بالاستعانة بأدوات مالية بهدف تعزيز العلاقات القائمة وصياغة علاقات جديدة وبالرغم من أن هذه السياسة ركزت بشكل كبير على الشراكات مع قادة الأعمال والمجتمع المدني إلى أن هذا النهج كان في بعض الأحيان يعتمد على المعاملات بشكل مفرط ولم يأتي بثماره إلى حد الساعة.

---

**https://apnews.com/article/france-africa-coups-gabon-41076df319704032aa729ad3fd137bc9**

[1] Stephanie busari, gabon coup shows how France's influence on it's former territories is disintegrating, published 12 :09 am edt, friseptember 1,2023, **https://www.cnn.com/2023/09/01/africa/gabon-coup-france-influence-analysis-intl/index.html.**

[2]Abubakarusman, France has become the common denominator behind africa's recent coups, september 28th, 2023, **https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2023/09/28/france-has-become-the-common-denominator-behind-africas-recent-coups/**

_ فشل السياسة الأمنية التي يقودها الجيش الفرنسي في منطقة الساحل في التخلص من فتيل التطرف والحركات الجهادية أو حتى التكيف مع التحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة.

_ تجاهلت السياسة الفرنسية كيف أدى الجمود السياسي والوضع الأمني المتعثر إلى تغذية الطلب المحلي على الأنظمة الأخلاقية والاجتماعية .[1]

_بالرغم من اعتماد عملة جديدة بديلة للفرنك **CFA** لا يزال العمل بهذه الأخيرة ساري المفعول ولاتزال دول غرب إفريقيا تقوم بإيداع احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي لدى الخزينة الفرنسية .[2]

_ النظرة الأبوية التقليدية بالرغم من توافد السياسات الخارجية وتغير الرؤساء إلى أنها بقيت راسخة في السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا حتى في فترة حكم ماكرون،

فالبرغم من أن ماكرون يحث الشركات الفرنسية على التنافس في إفريقيا ،فان هذا يجعل من النهج القائم على المساعدة ينتقل إلى نموذج يحركه الاستثمار. هذا من جهة ،من ناحية أخرى في الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات الفرنسية المنادية بالديمقراطية وضرورة دعمها للمؤسسات الديمقراطية ،نجد أن هذه الأخيرة تقف في نفس الوقت وراء الأنظمة وفي الاستبدادية، أيضا تركز فرنسا بشكل كبير على القضايا ذات الطابع الأمني خاصة تلك المتمركزة في منطقة الساحل في الوقت الذي تسعى لتقليص وجودها العسكري وهذا ما يؤدي إلى ملاحظة ازدواجية في المعايير والطرح الفرنسي .

[1]Corentin Cohen, Will France's africa policy hold up ?, carnegie endowment for international peace, africa's external relations, june 2022, p13.

[2] صويلح مولود،السياسة الفرنسية تجاه افريقيا في عهد ماكرون بين الاستمرارية والتغير،مجلة ابحاث قانونية وسياسية ،المجلد 06 العدد 01جوان 2021/ص106ص123،ص 119.

–الكلمات والأسلوب المختلف لا يكفي لإحداث التغيير وإقناع الأطراف المعنية بان التغيير المعلن حقيقي ، وفي هذه السياق ذر المفكر الكاميروني أشيل مبيمبي من أن الخطاب حسن النية من غير الممكن أن تمحو ماضي فرنسا الاستعماري وان الرئيس الفرنسي لا يستطيع ولا ينبغي له أن يفرض خطابا جديدا يقبله الجميع في فرنسا وإفريقيا .

– بناءا على تقاليد الرؤساء الفرنسيين السابقين فان ماكرون كان يركز بشكل كبير على تمثيل فرنسا على الساحة الدولية ولكن هذا لا يعني أن رسائله لا تتضمن وجوب الاهتمام بالسياسة الداخلية.

– في الوقت الذي حاول ايمانويل ماكرون **Emmanuelmacron** توسيع شبكة العلاقات مع القارة الإفريقية بشكل عام انتهى بكثير من مشاركته ومحاولته التركيز على افريقيا الناطقة بالفرنسية ، وعليه ومن اجل تحقيق النجاح في إقامة شراكة تستهدف القارة بشكل كامل يجب أن يكون هناك إستراتيجية أوضح تقوم على مستويات مختلفة ، وبما أن السياق الجيوسياسي يجعل من الصعب على دولة مثل فرنسا أن تمارس نفوذا كبيرا بمفردها فانه ينبغي على فرنسا أن تفكر في القنوات التي تعمل من خلالها وبعبارة أخرى لابد من وجود رؤية واضحة لما ينبغي القيام به على المستوى الثنائي ، فعندما تصبح الشراكة مع الدول ذات التفكير المماثل منطقية وعندما يكون العمل من خلال المنظمات الإقليمية خاصة الاتحاد الاوروربي والمنظمات المتعددة الأطراف محققا الأثر الأعظم.[1]

صرح ماكرون في الفترة السابقة عن أن فرنسا ستلعب دور "المحاور المحايد "مما يدل على أن فرنسا لم تعد قادرة على لعب دور دركي القارة والحامية لأمن دول افريقيا وان على هذه الدول أن تعتمد على نفسها وهو ما قد يفسر موجة الانقلابات .

[1]Raphaëlle Faure, the future of France –africa relation lessons from France's engagement with africa Under macron and recommendations for the incoming president of France, emerging analysis odi, april 2022, p19, 20.

اصبحت فرنسا لا تعاني فقط من مزاحمة القوى الأجنبية بل كذلك من منافسة الفاعلين المحليين ، فعلى سبيل المثال أصبح الاتحاد الإفريقي يهدد النزعة التدخلية الفرنسية،إذ صارت المنظمة القارية تمسك بزمام إنشاء عمليات السلام التي ظلت فرنسا تستخدمها للتدخل في الشؤون الخاصة للأفارقة.

إضافة الى هذا كان ماكرون حريصا على احتضان رجال الأعمال والنخب الفنية الإفريقية التي يمكن أن تساعد في تشكيل الحكم في افريقيا بما يتجاوز الأحزاب السياسية والحكومات التي تعتبرها الحكومة الفرنسية والمواطنون الأفارقة في كثير من الأحيان غير جديرة بالثقة،وهذه الفكرة كانت في قلب القمة الفرنسية الجديدة التي انعقدت في مونبيليه الفرنسية في أكتوبر 2021.

بشكل عام يمكن القول بان سياسة فرنسا اصبحت جد معقدة وغامضة اتجاه افريقيا حيث كما أنها تبدو متناقضة فهي من جهة ترغب في الانفصال عن ماضيها الاستعماري ومن جهة أخرى تسعى بكل الطرق للحفاظ على مصالحها ،وعليه لابد من توضيح موقفها وعلاقاتها مع القارة .

## المطلب الثاني:تقييم النفوذ الفرنسي الافريقي على مسار الانقلابات العسكرية 2023/2020

على الرغم من أن فرنسا لم تقم بتنظيم الانقلابات الأخيرة التي عرفتها القارة الإفريقية بشكل مباشر الى انه تم تسليط الضوء على نفوذها وماضيها الاستعماري كأسباب أساسية ساهمت في عدم الاستقرار في المنطقة ،فالتدخل المستمر لفرنسا في الشؤون الداخلية لدول القارة وفر بيئة ملائمة وحجة مناسبة لقيام الانقلابات فتاريخ الانقلابات الإفريقية اثبت في كل مرة صحة هذه الفرضية ،فلطالما دعمت هذه الأخيرة الأنظمة الفاسدة والتي لا تحظى بشعبية

في مقابل الحصول على مصالحها ،في حين عملت على عرقلة و تنحية القادة أو الرؤساء الذين يسعون الى النهوض بالقارة .

الى جانب هذا لطالما أثرت عسكريا خاصة وأنهاتمتلك العديد من القواعد العسكرية في كل من التشاد ، مالي ، النيجر،كما لا يجب أن نغفل عن فكرة مشاركتها في عمليات مكافحة الإرهاب خاصة من خلال عملية برخان 2014 والتي انتهى دورها عام 2022 بعد الانقلاب الذي عرفته مالي.إضافة الى تدخلها العسكري المباشر في أزمة مالي عام 2013 .

كما كان لفرنسا تأثيرات سياسية دبلوماسية ،خاصة وأنها تحتفظ بعلاقات ثنائية ودبلوماسية قوية "كالمساعدات المالية "والي تؤثر من خلالها على سياستها الداخلية ،مما يؤثر على الدينامية السياسية الداخلية .إضافة الى التأثيرات الاقتصادية ،في إطار المساعدات والاستثمارات التنموية الاقتصادية الاتصالاتية ،مما يعزز التبعية الاقتصادية ويزيد من تعقيد الأوضاع الداخلية في حالة حدوث انقلاب عسكري.

وبالرغم من أن فرنسا لم تتدخل عسكريا لإعادة أي من رؤساء الدول الذين تم الانقلاب عليهم الى أنها تعتبر داعمة لهم وموالين لها .

تراوح رد فعل فرنسا ضد الانقلابات بين الإدانة من جهة وبين الجهود الدبلوماسية من جهة أخرى ،وفي غالب الأحيان كانت هذه الاستجابة قائمة على أساس العلاقة بين فرنسا والبلد المتضرر خاصة وان كانت مصالحها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة مهددة على سبيل المثال "وجود عسكري كبير أو استثمارات اقتصادية "وهو ما يلاحظ في الانقلابين في كل من النيجر والغابون .

وعليه فان تأثير النفوذ الفرنسي على الظاهرة الانقلابية في افريقيا تراوح بين الاستقرار النسبي وتعزيز التوترات الداخلية ، فمن ناحية ربما ساهم التراجع التدريجي للنفوذ الفرنسي في

المنطقة في مواجهة ظهور شركاء اقتصاديين وأمنيين جدد في تفاقم التوترات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان الإفريقية .[1]

ومن ناحية أخرى ،يلاحظ أن الضغوط السياسية والثقافية الداخلية والخارجية أدت في بعض الأحيان الى تعزيز الهوية الوطنية وزيادة الاستقرار في بعض البلدان على الرغم من محاولات الانقلاب .[2]

وعليه يبدو أن النفوذ الفرنسي في افريقيا كان له تأثير متناقض على ديناميات الانقلابات مما أدى في بعض الأحيان الى الاستقرار وأحيانا الى زعزعة .

مع تصاعد الانقلابات والتحولات السياسية في افريقيا في السنوات الأخيرة وتزايد المنافسة الدولية على الساحة الإفريقية،يثير مستقبل النفوذ الفرنسي في القارة تساؤلات مهمة حول مدى استمرارية الأثر الفرنسي في هذه المنطقة خاصة وان فرنسا لعبت دور كبير في رسم الحياة السياسية الإفريقية لسنوات عديدة منذ الاستعمار وحتى نيل الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين ،فملامح الإستراتيجية الفرنسية كانت بارزة في مختلف المجالات سواء السياسية أو العسكرية أو حتى الثقافية ،وعليه وعلى اثر هذه الديناميكيات أصبح مستقبل فرنسا ومدى قدرتها على المنافسة في هذا السياق الجديد محط اهتمام العديد من الباحثين ،خاصة انه من غير المعقول اعتبار فرنسا في حالة ضعف فعلية .

العوامل المؤثرة على هذا المستقبل:

[1] زهير حمداني،النفوذ الغربي بإفريقيا في مهب الانقلابات والفيلق الروسي ،20/04/2024 ،
https://www.aljazeera.net/news/longform/2024/4/20/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8
انيسة مخالدي،قراءة في اسباب انقلاب الراي العام الافريقي على فرنسا ،الشرق الاوسط صحيفة العرب الاولي،18اغسطس 2023، https://aawsat.com/%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%82/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF

[2] انقلاب النيجر لماذا يغلب عدم الاستقرار السياسي على دول افريقيا ؟،30 عربي نيروز bbc، يوليو /تموز 2023، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-66355260

- التغلغل الفرنسي في إفريقيا : سواءا المباشر عن طريق الاستعمار الذي امتد لسنوات عديدة أو غير المباشر والتحكم في مختلف الشؤون السياسية في القارة الإفريقية .
- العلاقات الاقتصادية حيث تعد فرنسا بمثابة شريك تجاري رئيسي للعديد من الدول الإفريقية مما يعزز هذه العلاقات فضلا عن الاستثمار في النفط والغاز والزراعة.
- خوف الأنظمة الإفريقية من فرنسا: يكمن هذا الخوف في خطورة الدور الفرنسي وما تملكه من أوراق ضغط لن تتردد في المستقبل عن استخدامها وهذا ما يدفع بالأنظمة الإفريقية إلى مسايرة فرنسا في إطار علاقاتها.
- الولاء الثقافي: حيث أن اغلب النخب العسكرية والسياسية والمالية في إفريقيا لاتزال ترى في النموذج الفرنسي نموذجا يحتذى به خاصة وان فرنسا تمثل جزء من الوعي والوجدان في إفريقيا وذلك عن طريق الأنظمة السياسية والنظم التعليمية والمسارات الثقافية .[1]كما تعتبر من جهة أخرى اللغة الفرنسية كمدخل يعزز النفوذ الثقافي الفرنسي ، خاصة وان فرنسا معروفة ببرامج التعاون الأكاديمي والمنح الدراسية.
- الى جانب هذا هناك العوامل الأمنية والسياسية الإقليمية خاصة وان فرنسا لعبت على مدار عقود ادوار عديدة في مجال مكافحة الإرهابوالتي بدورها كان لها تأثير على الديناميكيات السياسية الداخلية للدول الإفريقية .

كما يمكن لفرنسا تفادي التراجع إذا ما توفرت مجموعة من الشروط التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- تغيير الخطاب:حيث تتبنى فرنسا موقفا أخلاقيا ويستهدف رؤساء الدول الإفريقية ولذلك فمن الضروري التراجع عن طريق تبني موقف أكثر حيادية فيما يتعلق بمسائل التدخل والتوقف عن دعم الأنظمة المشكوك في شرعيتها كما هو الحال في

[1]محمد سالم ولد محمد،بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب :أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في إفريقيا؟،ورقةتحليلية،مركز الجزيرة للدراسات ،14نوفمبر /تشرين الثاني 2021 ،ص10 http://studies.aljazeera.net/ar/article/5188

كل من توغو وتشاد فقد أصبح الانقسام الفرنسي حامل لواء الديمقراطية الذي يدعم الفائزين في الانتخابات المتنازع عليها واضح بشكل متزايد .

- الالتزام بالخطوات التي تم اتخاذها بالفعل خاصة ما تعلق بالجانب التذكاري الذي له أهمية كبيرة ففي الوقت الذي مازالت فرنسا مترددة بشان هذه القضية فان دولا أوروبية أخرى تستفيد من الاعتراف بأخطائها و انتهاكاتها الماضية فعلى سبيل المثال قامت ألمانيا بالاعتراف بالإبادة الجماعية للهيريو في ناميبيا ،وقدمت بلجيكا هي الأخرى 40 الف قطعة نقدية إلى انغولا.
- محاولة الوصول إلى سبل لتكثيف الوجود الاقتصادي الفرنسي في القارة، وعليه من الضروري السماح للهياكل الأصغر حجما بالازدهار في القارة من اجل تكثيف النسيج الاقتصادي الفرنسي في القارة. [1]
- إن الوجود العسكري هو عرض للنفوذ الفرنسي وشاشة لتراجعه ،وبناءا عليه يتعين على فرنسا أن تسمح للحكومات الإفريقية بان تجد بنفسها الطرق اللازمة لإدارة أزماتها بينما تدعمها ماديا ولولجيستيا كما تفعل في أوكرانيا .
- يجب على باريس أن تعيد تقسيم ظروف عملها في القارة من خلال تفضيل العلاقات التجارية دون التورط في المواقف السياسية والدبلوماسية إلى جانب احترام سيادة الدول الإفريقية.[2]

**خلاصة الفصل:**

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن دول افريقيا وخاصة التي كانت مستعمرة من طرف فرنسا تعرضت في الفترة الأخيرة لموجة من الانقلابات العسكرية والتي كانت اغلبها تطالب

[1] Fredericlejeal, op.cit, p 3

[2] ibid, p4, 5

برحيل فرنسا ومرحبة بالقوى الأخرى ، وهذا ما أثار العديد من الشكوك والتساؤلات حول دور فرنسا في الترتيب لهذه الانقلابات.

فيما يتعلق بسيناريوهات تطور الظاهرة الانقلابية على المدى القريب أو المتوسط فانه من الممكن أن تفقد هذه الانقلابات زخمها ويعود الاستقرار للمنطقة، هذا إذا ما عملت افريقيا على مراجعة قراراتها من جهة ، والاستفادة من الجهات الدولية الأخرى الفاعلة في المنطقة والعمل على إعادة تعريف التعاون مع هذه الدول .كما يمكن أن تتعرض موجة الانقلابات هذه الى للتصعيد خاصة في حال فشل النخب العسكرية من تحقيق ما جاؤوا به من ادعاءات هذا من ناحية وتمكن القوات العسكرية التي قامت بشراكات من اجل التخلص من التهديد الإرهابي في المنطقة "فاغنر"بتحقيق هذا الهدف لأنه في حالة عجز هذه الأخيرة هي الأخرى فانه ليس من المستبعد أن تتلقى في نهاية المطاف انقلابات تحت ذريعة الفشل مثلما حدث مع فرنسا .

أما فيما يتعلق بدور فرنسا في التأثير على الانقلابات فانه يمكن القول صراحة أن تاريخها الاستعماري وتدخلها المستمر في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية لدول القارة جعلها المتهم الرئيسي فيما تشهده المنطقة من توترات حتى وان لم يكن لها فعلا دور مباشر.

وعليه وفي ظل تنامي المشاعر المعادية لفرنسا خاصة في الفترة التي تولى فيها ماكرون الحكم فانه يجب على هذه الأخيرة إعادة النظر ومراجعة سياستها ، أما فيما يخص افريقيا فانه يجب عليها التعلم من دروس الماضي كونها من أكثر الأماكن في العالم تعرضا للانقلابات وان تنهض بالقارة لجعلها أكثر أمنا واستقرار ، ويجب على النخب العسكرية أيضا هي الأخرى أن تحاول عدم التدخل في السياسات التي من المفروض ان تتم على مستوى مدنيين سياسيين وان تكتفي بمحاولة التصدي للتهديدات التي تمس هذه الدول ، وان تسعى النخب السياسية في المستقبل لجعل مصالح دولها هي الهدف الأسمى في سياساتها وإستراتيجيتها مع القوى الأجنبية الأخرى .

# خاتمة

# خاتمة

بناءا على الدراسة المعمقة لتأثير الانقلابات على العلاقات الفرنسية الإفريقية خلال الفترة المحددة من 2023/2017،يظهر بوضوح أن تاريخ القارة الإفريقية مليء بالتحولات السياسية وفترة ما بعد نيل الاستقلال ليست استثناء ،فبعد استعادة السيادة الوطنية من الاستعمار الأوروبي واجهت الدول الإفريقية تحديات هائلة في بناء هياكلها السياسية والاقتصادية والتي شكلت عقبة كبيرة أمام تحقيق التقدم نحو الديمقراطية والاستقرار فالفقر وفساد النخب الحاكمة وعدم الكفاءة في الإدارة وكنتيجة لهذه العوامل خلقت بيئة خصبة لنشوء الانقلابات ،وهذا ما يؤكد على الحاجة الماسة الى تعزيز الديمقراطية وتحسين إدارة الشؤون العامة في القارة .

من خلال التحليل الشامل تتبادر العديد من العوامل المحلية والدولية التي تسهم في نشوء الانقلابات وتشير الدراسة الى النظريات المتعددة لفهم هذه الظاهرة المعقدة،فالنظريات الاجتماعية والسياسية توفر لها إطارا هاما لفهم الدوافع والقوى التي تحرك الانقلابات سواء كانت داخلية أو خارجية .

كما لا يخف أن فرنسا تعتبر من بين القوى الأجنبية التي لها دور بارز في توجيه السياسة الإفريقية فرغم التغيرات السياسية والحزبية الى أن استمرارية إستراتيجيتها تظل ملموسة .

تواجه هذه الأخيرة تحديات جديدة في المنطقة والتي تستدعي منها مواجهتها ،فالمنافسة الدولية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ،الصين وتركيا تشير الى ضرورة تطوير استراتيجيات جديدة تتجاوب مع التحولات السياسية والامنية في القارة ، خاصة وان هذه القوى تعتمد على الشراكة ومعادلة رابح رابح على عكس فرنسا التي عكست سياستها الأبوية البراغماتية .

أثبتت الانقلابات التي حدثت في الآونة الأخيرة خاصة تلك التي مست الدول الفرانكفونية تراجع مكانة فرنسا ، فالتأييد الشعبي للتدخل العسكري في هذه الدول وطرد القوات الفرنسية التي كانت موجودة بهدف القضاء على الحركات الجهادية خاصة بعد إنهاء عملية برخان عام 2022 بعد الانقلاب الذي عرفته مالي ،وجهت لهذه القوات تهمة تمويل الإرهاب من اجل إطالة أمد التواجد من اجل تحقيق مصالحها الحيوية . وإنشاء الدول المنقلبة لتحالف فيما بنها شبيه ب G5 ،والترحيب بالقوات الروسية "فاغنر" على حساب فرنسا كل هذا يدل على أن مكانة المستعمرة السابقة في خطر .

لكن ما يجب قوله في هذا السياق هو أن فرنسا ليست الوحيدة المسؤولة عن ما يجري في القارة من انقلابات فسوء التسيير وعدم مهنية الضباط العسكريين ومحاولتهم الحفاظ على مصالح النخب العسكرية هي أيضا عامل ، فبالرغم من استخدام المنقلبين حجة الوجود الفرنسي الذي يتدخل في الحياة السياسية للدول الإفريقية من جهة والحركات الإرهابية التي لم تتوقف من جهة أخرى الى أنهم هم بدورهم يتحملون المسؤولية .والسؤال الذي يبقى مطروح هل سينجح القادة المنقلبون في توفير الأمن والاستقرار الذي لطالما رددوه أم أن دورهم سيتوقف فقط على تحقيق مصالحهم كسابقيهم وتجاهل جميع الوعود .

وعليه فان الأمر متروك لإفريقيا فإما تستفيد من الوجود المتعدد للقوى الأجنبية المختلفة لتطوير دول القارة فمثلما تطمح هذه القوى لتحقيق مصالحها يجب على افريقيا هي الأخرى العمل بالمثل ، أو تبقى راضخة لها. أما فيما يتعلق بشعارات خروج فرنسا والانقلاب على النخب الموالية لها فانه لن يكون كافيا لتحسين الظروف المعيشية والسياسية والامنية لها وإنما يجب وضع استراتيجيات أكثر فعالية ،وإدراك أهمية المنطقة ومحاولة مواكبة التغيرات الدولية الجيوسياسية ،وانه حان الوقت لان تنهض القارة السوداء من غفوتها وتسعى للعب دور فعال في المشهد الدولي وان تتجاوز مرحلة التبعية .

كما يجب عليها أن تستفيد من دروس التاريخية فاغلب الانقلابات التي شهدتها عبر العصور لم تحقق نتائج فعالة بل أدت الى تدهور الأوضاع وتفاقمها.

أما فيما يتعلق بفرنسا فان الانتقادات والاتهامات التي وجهت لها فإنها كفيلة بان تدفعها لمراجعة إستراتيجيتها اتجاه دول القارة وان تنتهج سياسة أكثر عقلانية قائمة على احترام سيادة هذه الدول ودعم جهودها نحو التنمية وان تضع في الحسبان أن الأفارقة اليوم أكثر انفتاحا على العالم والأحداث الدولية ،فالإفريقي الذي تم بسط الهيمنة عليه على مدار السنين الماضية ليس نفسه في القرن الواحد العشرين .

## نتائج الدراسة

بناءا على الدراسة الشاملة لتأثير الانقلابات على العلاقات الفرنسية الإفريقية خلال الفترة المحددة من 2017 الى 2023 يمكن التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ أكدت الدراسة على أن تحديات بناء الدولة في افريقيا بمختلف أشكالها أفسحت المجال للتدخلات العسكرية في الحياة السياسية للشعوب الإفريقية .
- ✓ يؤكد التحليل علىأنتدخل فرنسا البارز في توجيه السياسة الإفريقية ، كان السبب وراء تنامي المشاعر المعادية لها والرافضة لوجودها في المنطقة خاصة بعد الانقلابات العسكرية التي عرفتها المستعمرات الفرانكفونية، وهذا ما يدفعها لمراجعة إستراتيجيتها .
- ✓ يشير التحليل الى أن فرنسا تواجه تحديات جديدة في المنطقة خاصة ما تعلق بالمنافسة مع القوى العالمية الأخرى واستجابتها للتحولات السياسية التي تشهدها القارة وهو ما يجعل مكانة ونفوذ فرنسا في تراجع .
- ✓ أكدت الدراسة على تراجع النفوذ الفرنسي في المناطق التي عرفت الانقلابات العسكرية على المستوى العسكري والاقتصادي،حيث تمت المطالبة بخروج القوات الفرنسية من دولهم هذا من جهة،وفرض فرنسا عقوبات من جهة أخرى والتي مست مختلف الجوانب.
- ✓ يتعين على فرنسا تكثيف جهودها للحفاظ على مكانتها في المنطقة والتعامل بحذر مع التحولات السياسية والاجتماعية في القارة الإفريقية.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع بالغة العربية

**الكتب:**


**1)** –عبد الرحمن حمدي،الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا،معوقات بناء الدولة الوطنية،منتدى العلاقات العربية والدولية

2) –بوهيدل رضوان،جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى الصاعدة،بالعلم نرتقي مركز الكتاب الأكاديمي .

3) –مدوني علي،الدولة في افريقيا بين رهان الأمن وتحدي الاستقرار ،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية .


**مقالات من مجلات:**


1) –الشيمي مجد عبد العظيم ،دوافع التدخل الفرنسي والأمريكي في منطقة غرب افريقيا ،دولة مالي دراسة حالة ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،المجلد 37العدد الأول 2023.

2) –إيمان اشرف رشاد ابراهيم سليمان،معيدة بقسم العلوم السياسية ،السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه افريقيا خلال الفترة 2017/1991،رؤية تقويمية ،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ،جامعة الإسكندرية 2022

3) –جبابلية عبد الحفيظ ،تحديات عملية بناء الدولة في افريقيا،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص الدراسات السياسية المقارنة ،جامعة دالي ابراهيم، الجزائر ،2010.

4) –حاسم خيري عبد الرزاق ،عملية بناء الدولة في افريقيا دراسة في التحديات ،دراسة دولية، العدد الحادي والستون

5) حماد زين الدين ،كيف تصنع انقلابا عسكريا ناجحا ،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية دراسات المعهد 2مايو 2016

6) –زهيرة مزارة ،السياسة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي بين القطيعة والاستمرارية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية .

7) –سالم سرين ،أزمة بناء الدولة في افريقيا الواقع والرهانات ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

8) –عدنان بوزيدي،الدولة الفاشلة في افريقيا جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا،مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

9) –غماري طيبي ،الجندي والدولة والثورات العربية، الطبعة الأولى ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات قطر،2019.

10) –لعلى بعيو،إشكالية بناء الدولة الوطنية في افريقيا في ظل التجاذبات القبلية دراسة حالة ليبيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث،كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية،جامعةقسنطينة،السنة الجامعية 2023/2022.

11) –محمد لبيب سلوى،ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا بين النظرية والتطبيق ،مجلة الدراسات الإفريقية ،العدد الرابع1975.

12) –محمد محياوي،الدور الصيني في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة :الأبعاد والتداعيات ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 7،افريل 2022

**مذكرات:**

1) مولود صويلح د،السياسة الفرنسية تجاه افريقيا في عهد ماكرون بين الاستمرارية والتغير،مجلة ابحاث قانونية وسياسية ،المجلد 06 العدد 01جوان 2021.

2) –المكي الشفيع محمد،السياسة الفرنسية في افريقيا،الملف الدوري 12،ديسمبر 2001.

3) –مغيش كنزة ،الدولة الهشة أم وضعية الهشاشة،قراءة في إشكالية بناء الدولة في افريقيا،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المجلد 8،العدد 2021

**مقالات من مواقع إلكترونية:**

1) –زكاوي نبيل ،مالات النفوذ الفرنسي في افريقيا،ورقة تحليلية ،مركز الجزيرة للدراسات أكتوبر /تشرين الأول 2022،. http://studies.aljazeera.net/ar/article/5482

2) –سيدي ولد عبد المالك ،الانسحاب العسكري التدريجي لفرنسا من مالي ،الخلفيات والتداعيات ،ورقات تحليلية ،مركز الجزيرة للدراسات ،يونيو/حزيران 2021. http://studies.aljazeera.net/ar/article/5038,

3) –عبد الرحمان حسن حمدي،معضلة النيجر لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب افريقيا ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية https://acpss.ahram.org.eg/News/20971.aspx.

4) –عبد القادر محمد علي،موجة انقلابات في افريقيا جنوب الصحراء العوامل المشتركة والسيناريوهات ،ورقة تحليلية http://studies.aljazeera.net/ar/article/5275.

5) –محمد سالم ولد محمد، بين الاستعمار والاستنزاف والاستلاب:أي مستقبل للنفوذ الفرنسي في إفريقيا؟، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 14نوفمبر /تشرين الثاني 2021، صhttp://studies.aljazeera.net/ar/article/518810,

**مراجع باللغة الأجنبية**

**Livres :**

1) -Thomson alex,an introduction to africanpolitics ,second edition, routledgetaylor and francis group london and new York .
2) -WikingStaffan, military coups in sub saharanafrica, how to justify illegal assumptions of power, scandinavianinstitut of african studies.

**Magazine:**

1) -Alainleselesigne, antidir, le voyage d'emmanuelmacron en afrique central retour sur un exercice diplomatique difficile, briefings de l'ifri, centre afriquesubsaharanne ,10mai 2023
2) -Aytacafsaronder, el hayaniabdalhafid, the impact of Frenchforeing policy toward Africa on the external migration policy of the European Union, actapoliticapolonica nr 2/2023.
3) -BolarinwaJoshua o, resurgence of miitary coups in Africa can the african union and regional organizations defend and consolidate democracy? Brazilian journal of African studies, Porto alegre,v8.n16.jul/dec.2023.
4) -BoutalebOumnia, impact des nouveaux acteurs régionaux sur les dynamiques africaines, policybrief, pb38/22, mai2022.
5) -Bulletin de veille decide a l'adaptation des Afriques dans les tendances mondiales, l'afrique et le reste du monde de la périphérie au centre ?volume5, numéro 2, decembre 2022.

6) -Chafer tony, Francoafricainrelations: no longer so exceptional? African affairs 101:343-363, 2005, the royal African society .

7) -ChitondoLufeyo,chansachandathelma,political instability and military coups in former Frenchafrican colonies international journal of novel research in humanitary and social sciences,issn 2394-9694.

8) -Coup in gabon one year of total peace in colombia, an initiative by niasipris and kasindia office, conflict weekly,a brief review of conflict and peace processes across the world ,vol 4,issue no35,31 august 2023 .

9) -Coups d'etat en afrique, le retour de l'Uniform en politique, bulletin, francopaix, vol 7.

10) -Czerepjedrzej.a new wave of coups d'état will not jeoperdise democracy in africa.

11) -Doukhandavid,the instability of the sahel a military coup in niger an imputs for the spread of radical islam in the continent ,reichmanuniversity,international institute for counter terrorism , august 2023.

12) -Engels Bettina, coups and neo colonialisme, article in review of african political economy, reads 73.Novembre 2023.

13) -Hansen joy, the west african coup trap a qualitative case study of military coups d'état in mali, niger, burkinafaso and guinea, linneuniversitettetkalmarvasjo.

14) -Jacquemot pierre, en afrique des coups d'etat signes de l'epuisement de la democratieimportee, policypaper n15/23 octobre 2023.

15) -Le bœuf alin, la competitionstrategique en afrique approche militaires américaine chinoise et russe, focus strategique 91etude de l'ifri, aout 2019.

16) -Lejealfrederic, la relation France afrique : jusqu'ou peut-on aller, note d'étonnement, club nouveaux repere, vendredi 1er juillet 2022.

17) -m tulldénis, France's africa policy Under president macron, good intentions partial reform and the fiasco in the Sahel, swp .comment, no 51, september 2023.

18) -Olechaleksander the wagneer group in Africa, article in prezegladkonstytucyjny, March 2024.

19) -Paco de la pena and sarah mores, coups d'etat au niger tuer la democratie pour sauver le demos ?publie par generation for rights over the world, aout, 2023.

20) -Pouilliente, anti French feeling in Africa, the ambassador partnership, 30novembre 2023.

21) -Prévenir les coups d'etat, les forces armées essaient d'inverser une tendance troublante, adf.

22) Que fait la France en afrique, la France afrique, ou la face cachee de la politique francaise en afrique, le renseignement genereux, mars2008.

23) -Raphaëlle Faure, the future of France –africa relation lessons from France's engagement with africa Under macron and recommendations for the incoming president of France, emerging analysis odi, april 2022.

24) -Siegle joseph, Russia and Africa: expanding influence and instability, chapter10.

25) -Silva athiyan, military coups ousts bongo, political dynasty in Gabon, world socialists web site, 31august 2023.

26) -Sinhanbogmisalex, l'alliance des etats du sahel AES un tournant decisif pour l'afrique de l'ouest 22.09.2023.

27) -SiradjAbdurrahim, Understanding Frenchforeing and securitypolicytowardsafrica : pragmatism or altruism, afro eurasianstudies journal vol 3, issue 1, spring 2014, p101.France --afrique, France afrique /afrique/afrique France ressources de géographie pour les enseignants.

28) -Tschorner from anchor of stability to crisis hotspot backround and consequences of the military coup in Niger, policy brief 20dec2023, magatrendsafrika.

29) -Unchehara Kieran, France afriquemodel: a declining relationship, yonetim, bilimleri, dergisi. Cilt: 12,sayi 23, 55.33-53, 2014.

30) -Wilennina, have african coups provoked an identity crisis for the eu? Egmont policybrief 323, decembre 2023.

**Site :**

1) Eleanor Beardsley, recent coups in Africa have an effecton at. Least 1 country in Europe: France, September 29; 2023 .5:13 am ET, **https://www.npr.org/2023/09/29/1202582084/recent-coups-in-africa-have-an-effect-**

2) Stephanie busari, Gabon coup shows how France's influence on it's former territories is disintegrating, published 12:09 am edt, friseptember 1, 2023, https://**www.cnn.com/2023/09/01/africa/gabon-coup-france-influence-analysis-intl/index.html.**

3) Zoe nakoma, decoding west and central Africancoups: how French interference shapes the region, European student think tank, 2024, **https://esthinktank.com/2024/01/02/decoding-west-and-central-african-coups-how-french-interference-shapes-the-region/**

4) ¯Abubakarusman, France has become the common denominator behind Africa's recent coups, September 28th, 2023, **https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2023/09/28/france-has-become-the-common-denominator-behind-africas-recent-coups/**

5) -Corentin Cohen, Will France's africa policy hold up?,carnegie endowment for international peace, africa's external relations, june 2022, p13.

6) -Jamey keaten, sammednick and caraanna, France's waning influence in coup –hit africa appears clear while few remember their former colonizer, updated 9 :22am utc+2, september 4 ; 2023, **https://apnews.com/article/france-africa-coups-gabon-41076df319704032aa729ad3fd137bc9**

7) -R beloffJonathan, how France's lack of a strategy in West Africa indirectly les to the coups d'état military. Strategy magazine, volume 9 issue 2,**https://www.militarystrategymagazine.com/article/how-frances-lack-of-a-strategy-in-west-africa-indirectly-led-to-the-coups-detats/**

8) -Siegle joseph, africa's coups and the role of external actors, africa center for strategic studies, december2021.

https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-africas-coups-and-the-role-of-external-actors/